الدليل الخاصّ بقياس حجم التجارة الرقمية

الطبعة الأولى

OECD
WORLD TRADE ORGANIZATION
INTERNATIONAL MONETARY FUND

الدليل الخاصّ بقياس حجم التجارة الرقمية

الطبعة الأولى
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي

إخلاء مسؤولية: هذا الدليل الخاصّ بقياس حجم التجارة الرقمية هو وثيقة الكترونية وتمثّل عملاً جارياً. وتمثّل النتائج التي توصّل إليها التقرير والتفسيرات والتوصيات، الآراء الخاصة بالمؤلفين الذين قاموا بهذا العمل.

ولا يُقصد منها تمثيل مواقف أو آراء منظمة التجارة العالمية أو أعضائها بدون الإخلاء بحقوق الأعضاء والتزاماتهم بموجب منظمة التجارة العالمية. كما أنها لا تمثّل آراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو صندوق النقد الدولي أوالحكومات التي تمثّلها.

تمهيد

إزاء الطلب المتنامي على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة بشأن التجارة لرقمية، أنشأفريق العمل المشترك بين المنظمات المعني بإحصاءات التجارة الدولية في عام 2017 فريق خبراء من المنظمات الدولية ووكالات الإحصاء الوطنية، والبنوك المركزية لإعداد دليل لتوفير:

- إطار مفاهيمي لتعريف التجارة الرقمية يمكن أن تتمحور حوله الجهود الوطنية؛
- آلية لتبادل الخبرات وتوطيد الجهود الوطنية والدولية المبذولة في مجال قياس حجم التجارة الرقمية و/أو أبعادها، بحيث يمكن استخدامها لتحديد أفضل الممارسات وتطويرها.

ويعكس هذا الدليل النواتج التي توصلت إليها جهود فريق الخبراء. وهو يبيّن أن العمل في الكثير من المجالات لا يزال إلى حد كبير في مهده لا بل يمكن وصفه على أنه في مراحل تكوينه الأولى في بعض النواحي (مثلاً من حيث القياس والتقييم الكثير من أشكال البيانات).

وفي الوقت نفسه، لا يزال التقدم متواصلاً في قضايا الطليعة المتعلقة بقياس التجارة الرقمية. ويؤمل، وليس فقط من خلال الإضاءة على أهمية هذه القضايا، أن يساهم هذا الدليل في الإسراع في هذه الجهود ودعمها. وإقراراً بالجهود الكبيرة التي لا تزال مطلوبة، وفي الوقت نفسه، ما تشهده بنية الاقتصاد الرقمي وتأثيره من تطوّر سريع يصعب التنبؤ به، لا يمكن اعتبار أن لهذا الدليل الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع، بل ينبغي النظر إليه من البداية كوثيقة غير نهائية صممت ليتم تحديثها بشكل متواصل (متوفرة عبر المواقع الإلكترونية لمنظمة التعاون الاقصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة) مع ظهور خبرات وطنية ودولية جديدة.

شكر وتقدير

السيد نديم أحمد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هو محرر أول نسخة من هذا الدليل، مع مساهمات من كل أعضاء فريق الخبراء المعني بقياس التجارة الرقمية التابع لفريق العمل المشترك بين المنظمات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، الذين ترد أسماؤهم في ما يلي بالإضافة إلى الزملاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ديفيد براكفيلد، وأليساندرا كوليتشيا، وماري أغنيس جوانجين، ودانيال كير، وأنتونيلا ليبراتوري، وخافيير لوبيز غونزاليس، وجون ميتشل، وجوليا نيلسن، وبيتر فان دي فين، ويوريت زفاينينبرغ)، وصندوق النقد الدولي (سيلفيا ماتي)، ومنظمة التجارة العالمية (باربرا داندريا ، وجوسلين ماجديلين، ونينث بيثاس-خيربي، ولي توثيل).

وشكر خاص لأليكس غريم وجنيفر برونر من مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة على تعليقاتهما المفصلة والقيّمة طوال مرحلة صياغة الدليل. وخلال إعداد الدليل، تشارك في رئاسة فريق الخبراء المعني بقياس التجارة الرقمية التابع لفريق العمل المشترك بين المنظمات المعني بإحصاءات التجارة الدولية كل من فابيان فورتاني (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ورودولفو أوستولازا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وأندرياس موريير (منظمة التجارة العامية).

وقد ضم أعضاء فريق الخبراء المعني بقياس التجارة الرقمية التابع لفريق العمل المشترك بين المنظمات المعني بإحصاءات التجارة الدولية: فرناندو ليموس وثياغو فييرا (البنك المركزي البرازيلي)؛ ودينيس كارون، ودانييلا رافيندرا، وجنيفر ويثينغتن وديانا وايمان (هيئة الاحصاء الكندية)؛ وهنري برو (إدارة الشؤون العالمية في كندا)؛ لي كاي، وي تشيان، وتشاي كزي (الجمارك الصينية)؛ وجوناس سولفستن خليلي وكاسبر وينثر (هيئة الإحصاء الدانمركية)؛ وتومي كاتراسالو (هيئة الإحصاء الفنلندية)؛ وبرتراند كوليس، وفرانسوا غوينورار، وغيوم لومباردو، وتاتيانا موسكيرا-يون (بنك فرنسا)؛ أنيت مينوش، وأورسولا شيبر، وينز فالتر (بنك المركزي الألماني)؛ وفلوريان غوتشه (مكتب الإحصاء الوطني الألماني)؛ وبيتر بانهيغي (البنك المركزي الهنغاري)؛ يورغي بوداهازي ونيكوليت بوكلر (مكتب الإحصاء الوطني الهنغاري)؛ وسونيا بانت (مكتب الإحصاء الوطني الهندي)؛ آندي جوهان براسيتيو، وجانتيا ورياندانى (بنك إندونيسيا)؛ ونيام هولتون، وباتريك كويل (مكتب الإحصاء المركزي الإيرلندي)؛ رينات كوهين مورينو (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية)؛ وباولو فوريستييري وكارلا شولو (مكتب الإحصاء الوطني الإيطالي)؛ جيوفاني جوزيبي أورتولاني (البنك المركزي الإيطالي)؛ ويويتشي أداتشي، وأكيهيرو ناكانو، وماكوتو سايتو، ويومي سوزوكي (بنك اليابان)؛ وخوسيه فرانسيسكو كويريز، وجيراردو دوراند، وريكاردو جوتيريز (مكتب الإحصاء الوطني المكسيكي)؛ وأوكسانا نادولينسكايا، وكوينتن ميرتينز، وخير ستام (مكتب الإحصاء الهولندي)؛ وناتاليا كوبريانوفا (بنك روسيا)؛ وخوسيه أنطونيو فونكوبيرتا وماريا فالفيردي (مكتب الإحصاء الوطني الإسباني)؛ ولويس ديويت (البنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا)؛ ويوسف كنان أورهان (مكتب الإحصاء الوطني التركي)؛ وأدريان شيسون، وكلوي غيبز، ودانييل غروفز (مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة)؛ وتوم نايت، ونيكوس تسوترس (وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة)؛ بول فاريلو (مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة)؛ وأكسل بيرنس، وماجداليا كامينسكا، وكارستن أولسون (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)؛ ودومينيك هابيمانا (منظمة الأغذية والزراعة)؛ وكريستوف دوران (مركز التجارة الدولية)؛ شيام أوبدايا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)؛ وتوربيورن فريدريكسون وأونو هوفميستر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛ وخوسيه أنسون، وماورو بوفا (الاتحاد البريدي العالمي)؛ وفالنتينا فيرارو، وباشوباتي باندي (منظمة الجمارك العالمية)؛ ومايكل فيرانتينو (البنك الدولي).

قامت إدارة الإحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا بترجمة هذا الدليل الى اللغة العربية بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير مشروع مشترك لدعم قدرات الدول العربية في مجال الإحصاءات الاقتصادية الجديدة، تم الاتفاق عليه في شباط/فبراير 2020" خلال ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية للمنطقة العربية". تمت مراجعة النسخة العربية بإشراف مديرة إدارة الإحصاءات الاقتصادية وفاء أبو الحسن والسيد ماجد حموده مسؤول إحصاءات التجارة كي تكون مرجعا"هاما" لاطلاع ذوي الشأن من البلاد العربية على هذا الدليل بلغتهم الأم مما يسهم في نشر المفاهيم وتطبيق المنهجيات.

المحتويات

تمهيد 5
شكر وتقدير 6
الكلمات المختصرة 10
ملخص تنفيذي 12
تعريف التجارة الرقمية (التجارة الالكترونية) 12
تقدير التجارة الرقمية 13
التجارة التي يتم طلبها رقمياً 13
التجارة التي يتم تسليمها رقمياً 14
منصات الوساطة الرقمية 15
التعاملات الدولية غير النقدية 16
الخطوات المقبلة 17
1- مقدمة 19
1-1 مقدمة 20
1-2 بواعث السياسة العامة 22
النفاذ إلى الأسواق 23
تيسير التجارة 23
تأثير التنمية 24
المنافسة 24
تدفقات البيانات: التوطين والخصوصية والتدفقات النقدية 24
الأنظمة الضريبية 25
1-3 المبادرات التي استعان بها هذا الدليل 25
1-4 هيكل الدليل 26
المراجع 28
2- الإطار المفاهيمي لقياس حجم التجارة الرقمية 31
2-1- المقدمة 32
2-2 الإطار المفاهيمي للتجارة الرقمية 34
نطاق إطار العمل(أين) 35
طبيعة العملية (كيف) 35
المنتجات (نوعها) 38
الجهات الفاعلة (مَن) 41
2-3 المبادئ المحاسبية 42
2-4 آليات الإبلاغ الموصى بها 42

الملحق 2-أ أمثلة على عمليات التجارة الرقمية 45
الملحق 2-ب مكانة البيانات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 47
الملحق 2-ج تصنيف سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها لعام 2017 48
1-1 المراجع 51
3- التجارة التي يتم طلبها رقمياً 56
1-3 مقدمة 57
2-3 مسوح الشركات 57
التقديرات المستندة إلى المؤسسات الخاصة بصادرات السلع التي يتم طلبها رقمياً والخدمات التي يتم طلبها رقمياً 59
تقديرات مستندة إلى المؤسسة بشأن واردات السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً 60
تعميم مسوح المؤسسات بشأن السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً 61
3-3 مسوح الأسر 62
4-3 بيانات بطاقة الائتمان 64
5-3 استخدام البيانات المستقاة من شركات معالجة المدفوعات الأخرى 66
6-3 تجارة الحد الأدنى 67
7-3 تجارة البضائع التي يتم طلبها رقمياً مباشرة من إحصاءات الجمارك 70
8-3 ربط البيانات ومصادر البيانات الخاصة 72
9-3 الخلاصات 73
الملحق 3 أ- مقتطف من التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": قياس التجارة الإلكترونية 74
لماذا تعتبر المؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية ضرورية؟ 74
ما هي التحديات؟ 74
الخيارات المتوفرة لاتخاذ إجراءات دولية 75
المراجع 77
4- التجارة التي يتم تسليمها رقميا 79
1-4 مقدمة 80
2-4 تجميع البيانات عن التعاملات التي يتم تسليمها رقمياً عبر استخدام مسوح التجارة الدولية في الخدمات 81
مقارنة المنتجات بين الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً 82
مسح المؤسسات النموذجي الذي أعدته الأنكتاد والخاص بالمؤسسات بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 85
مسوح عن التجارة الدولية في الخدمات المرتبطة بأنماط التزويد 86
استنتاجات من المسوح المعدلة للتجارة الدولية في الخدمات 92
3-4 تجميع العمليات التي تم تسليمها رقمياً باستخدام بيانات نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية 94
4-4 تجميع التعاملات التي تم تسليمها رقمياً باستخدام بيانات الضرائب الإدارية 95
بيانات ضريبة القيمة المضافة 95
مشروع النافذة الواحدة المصغّرة (MOSS) 96

5-4 تجميع العمليات التي يتم تسليمها رقمياً مع المسوح الأسر المعيشية 99
6-4 الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها جهات غير مصرفية 100
مصادر البيانات المحتملة لقياس الخدمات المالية الرقمية عبر الحدود التي تقدمها الكيانات غير المصرفية 104
5- منصات الوساطة الرقمية 118
1-5 مقدمة 119
2-5 مبادئ المحاسبة ذات العلاقة بمنصات الوساطة الرقمية 120
3-5 تحديد منصات الوساطة الرقمية 124
4-5 تجميع البيانات عن التعاملات التي تسهلها منصات الوساطة الرقمية 127
خدمات منصات الوساطة الرقمية المتعلقة بإحصاءات السياحة 127
تقدير رسوم الوساطة في منصات الوساطة الرقمية 131
5-5 الخلاصة 133
المراجع 134
الملحق (أ) ملخص صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": التحول الرقمي والإحصاءات الإقتصادية 136
الملحق ب: توصيات الفريق غير الرسمي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعني بالنقاش حول تأثير العولمة على قياس الناتج المحلي الإجمالي 138
الملحق ج. ملخّص صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": قياس خدمات الحوسبة السحابية 143
الملحق د-أ- مجموعة الأدوات اللازمة لقياس الاقتصاد الرقمي: ملخّص عن الإعلان الوزاري لمجموعة العشرين لعام 2018 147
الملحق هـ- توصيات صادرة عن تقرير وزارة التجارة الأميركية: قياس قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود (2016) 150
الملحق (و): المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي حول قياس التجارة الرقمية 151
المراجع 152

الكلمات المختصرة

ATM	أجهزة الصراف الآلي
BEPS	تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح
BPM6	دليل ميزان المدفوعات السادس
B2B	التجارة فيما بين المؤسسات التجارية
B2C	العمليات بين الشركات والمستهلكين
B2G	العمليات بين قطاعات الأعمال والحكومة
BOP	ميزان المدفوعات
C2C	العمليات بين المستهلكين
CBEIS	نظم التجارة الإلكترونية عبر الحدود التابع للجمارك الصينية
CPC	التصنيف المركزي للمنتجات
DIP	منصة الوساطة الرقمية
EBOPS	التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات
EC	المفوضية الأوروبية
EDI	التبادل الإلكتروني للبيانات
GATT	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
GATS	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
G2B	العمليات بين الحكومة ومؤسسات الأعمال
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IMF	صندوق النقد الدولي
IMF BOPCOM	لجنة إحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي
IPC	مؤسسة البريد الدولية
ITS	التجارة الدولية في الخدمات
ITSS	إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
MCC	رمز فئة التجار
MNE	شركة متعددة الجنسيات
MOSS	المركز الجامع المصغّر
MS	دولة عضو
MSITS	دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (2010)
NACE	التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية
NFC	التواصل القريب المدى
NNI	صافي الدخل القومي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD CTP	مركز السياسات والإدارة الضريبية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD WPTGS	الفرقة العاملة المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SBS	المسوح الهيكلية للأعمال
SKU	وحدة إدارة المخزون
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SNA	نظام الحسابات القومية

SPE	الكيانات ذات الأغراض الخاصة
VAT	ضريبة القيمة المضافة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
UNESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (اسكوا)
UNSD	شعبة الإحصائ في الأمم المتحدة
UPU	الاتحاد البريدي العالمي
US BEA	مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة
WCO	منظمة الجمارك العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

ملخص تنفيذي

تعريف التجارة الرقمية (التجارة الالكترونية)

الرقمنة قائمة اليوم أينما كان، ولكنها لا تزال، حتى تاريخه، غائبة إلى حد كبير في إحصاءاتنا الرسمية المتعلقة بالتجارة، وبالطبع، الناتج المحلي الإجمالي على نطاق أوسع. وهذا يعكس، من جملة أمور أخرى، غيابها فعلياً عن الحسابات، مثلاً في ما يخص نطاق *الحد الأدنى* من العمليات التجارية، التي يُرجّح أن يكون قد ازداد خلال السنوات الماضية بفعل الرقمنة، وتدور مخاوف حول قدرة أساليب التقدير الحالية على رصد هذا التزايد. وهذا يعكس أيضاً غياب الوضوح في العمليات الرقمية في الحسابات؛ فهي تجري ولكننا ببساطة لا نراها.

ويشكّل غياب الوضوح، إلى حد كبير، وظيفة، أو ربما هو إرث لواقع يقضي بأنّ حسابات الإنتاج الاقتصادي الأساسي تبنى بشكل أساسي حول الشركات والمنتجات، وتصنيف الأولى يعود إلى تصنيف الثانية. ضمن هذا النطاق، يصعب تعريف الرقمنة في معناها الواسع. ولا شك أن النظام القائم يوفر وسيلة لتصنيف القطاعات (الشركات) حول مفهوم معيّن للرقمنة، أكان ذلك من خلال قطاعات لديها عادةً كثافة رقمية عالية، أو تقدم منتجات رقمية أو غير ذلك، أو من خلال مفاهيم متعلقة بالمنتجات بحد ذاتها، أي الخاضعة للترقيم أو الممكنات الرقمية أو غيرها. ولكن، على الرغم من جدوى هذه المقاييس، فهي لا توفر سوى صورة جزئية عن الرقمنة؛ وهذا ما دفع بالكثيرين إلى استنتاج أن الحجم المحتمل لعدم دقة القياس أكبر مما يمكن أن يكون عليه.

وتتفاقم المشكلة مع غياب رؤية نهائية واحدة عمّا يقصد بالفعل من المصطلحات المتعددة الشائعة الاستخدام في هذا المجال الإحصائي: الاقتصاد الرقمي، التجارة الرقمية، التحوّل الرقمي، الاقتصاد التشاركي، والاقتصاد القائم على الطلب، وغيرها، التي يختلف تفسيرها عادةً على التطبيق أو المُستخدم.

وهذا لا يعني بأنه لم يتم بذل جهود لمعالجة هذه المشاكل، واثنان من الجهود ذات صلة بموضوعنا.

الأول يتعلّق بعدد من الجهود الدولية (يوفر الفصل 3 من هذا الدليل المزيد من التفاصيل عنه) لتحديد **وقياس عمليات التجارة الإلكترونية**، وهي ما يعتبرها معظم المستخدمون مكوّن أساسي لما ينبغي قياسه لفهم أفضل لحجم الاقتصاد الرقمي، حتى لو اختلفت التعاريف بين مختلف الجهود.

والثاني (يمكن الاطلاع على الفصل 4) يعكس جهود متعلقة بتناول سمة هامة أخرى من سمات الاقتصاد الرقمي وهي القدرة على الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات إلكترونياً.

ومن منظور إحصائي، يتطلب المفهومان إعادة تفكير جذرية لطريقة بناء حساباتنا الاقتصادية الأساسية، إذا ما أردنا وضع مقاييس لحجم الاقتصاد الرقمي، أو بالطبع التجارة الرقمية وهي محور تركيز هذا الدليل.

وعلى عكس المفاهيم التقليدية التي تركز على ***من*** يقوم بعملية الإنتاج و***ماذا*** تنتج هذه العملية، تتسق الفكرتان أكثر مع مفهوم ***كيف*** تؤدي الرقمنة إلى تحويل الطريقة التي تتم خلالها شراء وتسليم البضاعة (أي ***ماذا*** تم انتاجه في السؤال السابق).

وبالتأكيد، هناك اهتمام أيضاً بفهم ***كيف*** تحوّل الرقمنة طريقة إنتاج ***ماذا***، وذلك لفهم أفضل للتأثير الكلي للرقمنة على الاقتصاد وأين تنصب الجهود الحثيثة. ولكن هذا لا يرتبط كثيراً بسياق فهم التجارة الرقمية، الذي يركز على أنواع المنتجات التي يتم تداولها (سلع أم خدمات) والآليات المستخدمة في التجارة. وفي هذا الصدد، فإن فهم ***كيف*** هام جداً لصنع السياسات في مجال التجارة أكان من ناحية تأثيرها على طرق التوريد (التسليم) أم من ناحية قدرتها على تيسير التجارة (آليات الشراء).

ونتيجة ذلك، وللاستفادة من الجهود المبذولة في هذه المجالات، يعرّف هذا الدليل التجارة الرقمية على أنها:

جميع أشكال التجارة التي يتم طلبها رقمياً و/أو تسليمها رقمياً.

ويذهب الدليل أكثر في تعريف **التجارة التي يتم طلبها رقمياً** (وهذا التعريف يعادل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) على أنها:

بيع أو شراء دولي لسلعة أو خدمة، يتم عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصاً لغرض استلام أو تقديم الطلبات.

بدورها، تُعرّف التجارة التي يتم تسليمها رقمياً على أنها:

المعاملات التجارية الدولية التي يتم تسليمها عن بعد وبطريقة إلكترونية، باستخدام *شبكات الكمبيوتر المصممة خصيصاً لهذا الغرض.*

وللطلب رقمياً والتسليم رقمياً، تشمل المعاملات التجارية تلك الطلبات أو عمليات التسليم التي تتم من خلال شبكات الكمبيوتر (الويب/الإنترنت، بما في ذلك عبر الأجهزة المحمولة، أو الإكسترانت، أو عبر التبادل الإلكتروني للبيانات) ولكن يجب ألا تشمل أي خدمات لا تُقدم أو يتم طلبها عبر شبكات الكمبيوتر، بما في ذلك عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني المطبوع يدوياً.

وكما يوضح الدليل، من المهم أن ندرك أن مفهومي "الطلب" و "التسليم" لا يحتم أحدهما الآخر. **فالكثير من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً يتم طلبها أيضاً رقمياً ولكن العديد منها لا يتمّ طلبها رقمياً**، ومن الأهمية الأخذ في الاعتبار هذه المسألة عند التفكير بالأساليب التي على البلدان اعتمادها لتقدير التجارة الرقمية الإجمالية.

تقدير التجارة الرقمية

تم تطوير تعريف التجارة الرقمية من منظور مصادر البيانات الموجودة حالياً (وربما المجدية). كان من السهل مثلاً تقديم تعريف للتجارة الرقمية على النحو الوارد أعلاه، ثم تقديم توصية للبلدان لإعداد مسوح جديدة لجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية (الشركات والحكومات والأسر) لقياسها. لكن هذا النهج سيكون غير واقعي أبداً. فهدف الدليل منذ البداية هو تقديم إرشادات عملية للبلدان من خلال تحديد إمكانات استخدام مصادر البيانات القائمة أو المسوح المستخدمة على نطاق واسع والتي جرى تنفيذها بالفعل ومحاولة الاستفادة منها في بلدان أخرى.

التجارة التي يتم طلبها رقمياً

في مجال الطلب الرقمي، يوفر الدليل ذلك من خلال التوصيات الرئيسية الموجهة للبلدان بشأن الاستفادة من المسوح ومصادر البيانات القائمة (أو ابتكار ما هو جديد) المتعلقة بالتجارة الإلكترونية أو ما يعادلها. والكثير من البلدان تجري بالفعل مسوح لتقدير التجارة الإلكترونية (المبيعات) للاقتصاد بأكمله، وقد بدأ العديد الآن استكشاف إمكانات تعزيزها لتشمل بُعداً دولياً: أي من خلال أسئلة بسيطة تطلب من المستجيبين تقديم فكرة عن حصة المبيعات في الخارج التي يتم طلبها رقمياً.

ولا بد من النظر في مدى نجاح هذه الجهود، وهذا ما يبدو بالطبع أكثر السبل الواعدة لاستكشاف التجارة التي يتم طلبها رقمياً. ولكن هذا المسار تشوبه تعقيدات لا بد من معالجتها للمضي فيه.

1- من أهم هذه التعقيدات، الصعوبة التي سيواجهها المستجيبون في تحديد ما إذا كانت عملية الشراء (على عكس البيع) جرت مع وحدة غير مقيمة، وذلك لتقدير حصة الواردات التي تم طلبها رقمياً. وبشكل خاص، عندما تجري العمليات عبر مواقع الويب أو **منصات الوساطة الرقمية** حيث قد تكون المعلومات الوحيدة المتاحة للمجيبين هي اسم النطاق، ولن يكون من الواضح دائماً ما إذا كانت عملية الشراء هي عملية استيراد أم لا. وكما توضح التجارب الوطنية الواردة في هذا الدليل، فإن أسماء نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة (مثل fr. وuk. وcn. وما إلى ذلك) ليست بالضرورة مؤشراً.
2- يشمل التحوّل الرقمي زيادة كبيرة في مشاركة الأسر، كمشترين مباشرين (وبالتالي يؤثرون على الواردات) وأيضاً كبائعين، وبالتالي لا بد من توخي الحذر عند استخدام تقديرات متعلقة فقط بالشركات للتجارة التي يتم طلبها رقمياً. وتوفر مسوح الأسر الهادفة إلى تحديد الواردات الرقمية مصدراً واضحاً للبيانات المتعلقة بالواردات، وإن كانت تواجه أيضاً تحديات، وكذلك للبيانات المتعلقة بالصادرات، ولكن هذه الأخيرة تستلزم استكشاف مصادر إضافية ولا سيما منصات الوساطة الرقمية.
3- ومقارنةً بالشركات، تتضاعف الصعوبات في تحديد ما إذا كان البائع مقيماً أو غير مقيم لتقدير الواردات من السلع والخدمات التي تطلبها الأسر رقمياً. فمعظم المشتريات التي تطلبها رقمياً تتم عبر منصات الوساطة الرقمية والمواقع الإلكترونية للشركات (حيث تتم معظم العمليات التي تطلبها الشركات رقمياً عبر آليات إلكترونية لتبادل البيانات).
4- ومن التعقيدات المحددة التي تواجهها التجارة الرقمية الواردات من خدمات الوساطة عبر بائعين يستخدمون منصات وساطة رقمية مقيمة (حيث الرسوم الضمنية، والرسوم الضمنية التي يتكبدها البائع والمشتري، تُنسب إلى المشتري). ويظهر شكل آخر من التعقيدات في المبيعات التي يقوم بها مقيمون لغير مقيمين باستخدام منصات مقيمة، حيث ينبغي أن تسجل رسوم الوساطة كعملية محلية (استهلاك وسيط من قبل المصدِّر) مع قيمة الصادرات، بما فيها قيمة رسوم الوساطة. وبالتالي لا بد من تصميم المسوح التي تطلب معلومات عن المبيعات الخارجية بعناية لضمان عدم إغفال هذه العمليات.

وكما ذُكر سابقاً، أحد التحديات الخاصة لتقدير التجارة الرقمية هو التداخل بين الطلب رقمياً والتسليم رقمياً. ومن المرجح أن تسجل الطرق الحالية، كما هو موضح أدناه، التجارة التي يتم تسليمها رقمياً باستخدام نُهجٍ كلية واسعة النطاق (وبالتالي تشمل هذا التداخل).

والتخفيف من تحديات القياس التي يسببها التداخل هي السبب التي تجعل الدليل يتبنى وجهة نظر مفادها أن **وحدها الخدمات يمكن تسليمها رقمياً** (وليس السلع)[1].

على هذا النحو، إن **ضمان تمييز مقاييس التجارة التي يتم طلبها رقمياً (على الأقل) بين السلع والخدمات،** خاصةً إذا تم التفريق بين الخدمات التي يمكن (يحتمل) بالمبدأ تسليمها رقمياً وتلك التي لا يمكن لها ذلك، يوفر آلية بسيطة لتقدير الحجم من أي تداخل (الذي يربط صراحةً الخدمات التي يتم طلبها رقمياً بتلك التي يتم تسليمها رقمياً).

ويقر الدليل صراحةً بأن عملية وضع تقديرات شاملة دقيقة ومفصلة للتجارة الرقمية دونها تحديات. على هذا النحو، في غياب نُهج قائمة على مسح تفصيلي، يدعو الدليل أيضاً إلى استخدام طرق أبسط؛ طرق يمكن أن تستند إلى آراء الخبراء أو الشواهد المتداولة أو الملاحظات المكوّنة بناءً على خبرات (ونتائج) في بلدان مماثلة.

بهذا المعنى، من هذه الأساليب البسيطة لتقدير التجارة التي يتم طلبها رقمياً هو تطبيق الحصص (بناءً على هذه "الآراء ") على المقاييس الحالية للتجارة الدولية، وتطبيق حصص محددة لمنتجات مختلفة، من الناحية المثالية حسب فئة المستورد/المصدِّر (الشركات، الحكومات، الأسر، المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية). وفي حالة عدم توفر أي معلومات أخرى، يبقى ذلك أفضل من عدمه.

ويمكن أن تستند هذه الحصص إلى عينات صغيرة (ولكن تمثيلية) من المستوردين والمصدِّرين، وإحصاءات موازية، وخبرات بلدان أخرى، أو حتى من خلال تطبيق تقديرات تستند إلى ملاحظات على مستوى الاقتصاد بأكمله (أي حسب المنتج ولكن دون تفريق بين الأجنبي والمحلي).

وبالطبع لا بد من توخي الحذر في كيفية تطبيق هذه التقديرات. فمن المرجح مثلاً أن تكون حصة نفقات الأسر على أجهزة الكمبيوتر، التي يتم طلبها رقمياً، على مستوى الاقتصاد الإجمالي، أقل من الواقع في تقدير الحصة المعادلة على الواردات من أجهزة الكمبيوتر عبر الحدود (ولكن ربما تكون مبالغة في تقدير مشتريات أجهزة الكمبيوتر التي يتم طلبها رقمياً والتي ربما تكون الأسرة قامت بها أثناء تواجدها في الخارج). وبالمثل، من المرجح أن تكون مثلاً حصة نفقات الأسرة على المنتجات الغذائية التي يتم طلبها رقمياً (عبر الموقع الإلكتروني لسوبر ماركت) أعلى من حصص الاستهلاك المقابلة في الخارج.

وقد تؤدي مصادر البيانات الأخرى أيضاً دوراً هاماً. فالكثير من البلدان مثلاً تستكشف اليوم إمكانات بيانات بطاقات الائتمان لتوفير معلومات عن الطلب الرقمي، وفي حين أن هذه البطاقات تعود بشكل أساسي إلى الأسر (ويبقى هناك العديد من التحديات في التحديد الموثوق لما إذا كانت العمليات دولية بالفعل على عكس من أن تكون قد أجريت عبر منصة تجارية أجنبية مسجلة) فهي توفر مصدراً هاماً يمكن الاستناد إليه لاشتقاق الحصص. ويمكن لبيانات بطاقات الائتمان (عند معالجتها بطريقة تتماشى مع الحدود الدنيا المستخدمة في لوائح الحد الأدنى في التجارة) أن توفر مصدراً مفيداً لتقييم النُّهج الحالية المستخدمة لتقييم تجارة الحد الأدنى (وبالطبع كأساس للتعديلات)، لا سيما عند اقترانها بمعلومات من مصادر أخرى (مثلاً من شركات البريد السريع أو مع مصادر بيانات إدارية أو بيانات ضخمة أخرى).

التجارة التي يتم تسليمها رقمياً

في التعريف (يمكن الاطلاع على الجزء أعلاه)، يأخذ هذا الدليل بالفكرة القائلة إن وحدها الخدمات يمكن تسليما رقمياً. وبذلك، يأخذ الدليل كنقطة انطلاق له نطاق الخدمات (يمكن الاطلاع على الجزء أدناه) الذي يغطيها مفهوم وثيق الصلة متعلق بالتجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- خدمات التأمين والتقاعد (تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسع 6)؛
- الخدمات المالية (7)؛
- رسوم استخدام الملكية الفكرية، مدفوعات (8)؛
- كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى (9)؛
- خدمات البحث والتطوير (10.1)؛
- خدمات الاستشارات المهنية والإدارية (10.2)

- الخدمات المعمارية والهندسية والعلمية والتقنية الأخرى (10.3.1)؛
- خدمات الأعمال التجارية الأخرى (10.3.5)؛
- خدمات الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة (11.1)؛
- الخدمات الصحية (11.2.1)؛
- الخدمات التعليمية (11.2.2)؛
- الخدمات التراثية والترفيهية (11.2.3).

بالإضافة إلى ذلك، يوصي الدليل أيضاً بتضمين تقديرات الواردات والصادرات من *خدمات وساطة رقمية*، التي تغطيها عدة أجزاء من تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسع مثل *النقل، والسفر، والتجارة، والخدمات المالية*.

وأخيراً، يقر الدليل بأن الكثير من الخدمات قابلة للتسليم الرقمي باستخدام النمط 2 من أساليب الإمداد (حسب اتفاقية الجاتس)، وبالتالي في اشتقاق تقديرات التجارة التي يتم تسليمها رقمياً، من المهم أن تجري البلدان تقديرات لهذه الخدمات أيضاً. وينبغي استخدام المنتجات المفصلة المتوفرة في مسوح الركاب الدولية (أو ما يعادلها) إلى جانب أي حسابات قائمة على الآراء، بما أن حصص التسليم رقمياً يختلف إلى حد كبير حسب المنتج الفعلي الذي يتم شراؤه. مثلاً بند *السفر* في التصنيف يتضمن النفقات على سلع لا يمكن تسليمها رقمياً، وكذلك أنواع خدمات كثيرة، منها ما يمكن تسليمه رقمياً (مثل خدمات الاتصالات من المشغلين المحليين بعد الحصول على شريحة هاتف محلية) ومنها ما لا يمكن تسليمه رقمياً (مثل النقل). وتشير التجارب في الكثير من البلدان إلى أن تكييف مسوح التجارة الدولية في الخدمات عبر إضافة أسئلة تطلب إلى المجيبين صراحةً تقديم تقديرات عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً، مجدٍ ويولد نتائج جيدة حتى إذا كانت الأسئلة الإضافية تتوجه إلى عينة أصغر من الشركات. وتبيّن نتائج هذه المسوح أيضاً أن هناك منتجات محددة يتم تسليمها رقمياً بشكل حصري تقريباً (مثل خدمات الاتصالات) وأن الكثير من المنتجات الأخرى يتم تسليمها بشكل أساسي رقمياً (أكثر من 80 في المائة). وبالتالي، في غياب تقديرات فعلية، يبقى استخدام المعلومات المتداولة أو آراء الخبراء، لمعرفة حصص الصادرات حسب المنتج التي يتم تسليمه رقمياً، بديلاً موثوقاً.

ومن المهم إدراك أن مسوح إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات تستبعد عادةً النمط 2 من التجارة في الخدمات، وبالتالي، عند الوصول إلى تقديرات عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً للاقتصاد بأكمله، هناك حاجة أيضاً إلى تقديرات صريحة، ولا سيما باستخدام مسوح الركاب أو السياحة الدولية.

ويبحث عدد من البلدان في إمكانية تطوير إحصاءات عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً، من خلال الاستفادة من الجهود المبذولة لتطوير إحصاءات تجارة الخدمات حسب أنماط التوريد. وتُبنى هذه الجهود على حقيقة أن كل عمليات الخدمات **عبر الحدود** التي يتم تسليمها رقمياً تندرج في تعريفها ضمن النمط 1. وبالتالي، فإن الأسئلة في مسوح إحصاءات التجارة الدولية المتعلقة بحصة الصادرات أو الواردات عبر الحدود سُلّمت رقمياً توفر أيضاً صورة (الحد الأدنى)[2] عن تسليم الخدمات ضمن النمط 1 (لنفس المنتجات). وبالمثل، توفر المسوح الخاصة بتسليم خدمات النمط 1 تقديراً من الحد الأعلى (ولكنه تقريباً معقولاً) للتجارة الرقمية التي يتم تسليمها عبر الحدود.

وبسبب المخاوف المتعلقة بفرض الضرائب على الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، لا سيما للأسر، أصبحت مصادر البيانات الجديدة متاحة على هذا الصعيد، حيث تسعى البلدان إلى سد الثغرات في القاعدة الضريبية. ويتم تشجيع البلدان بشدة على استكشاف نطاق استخدام البيانات الضريبية الإدارية ذات الصلة عند توفرها.

منصات الوساطة الرقمية

من خصائص الرقمنة الهامة، الدور المتزايد لشركات مثل Airbnb، Alibaba، Amazon، Booking.com، eBay، Uber، Tencent، التي تسهل عمليات التجارة في السلع والخدمات. ومنصات الوساطة الرقمية هذه لديها غالباً مكوّن طلب إلكتروني وعادةً لا يمكن دفع ثمن السلع والخدمات التي تسوّقها إلا إلكترونياً[3].

.

وعلى الرغم من أن جميع العمليات التي تتم عبر وسيط رقمي، يتم إدراجها عملياً في إطار الطلب رقمياً (وفي بعض الحالات، التسليم رقمياً)، فهي موضوع فصل آخر في هذا الدليل لثلاثة أسباب. الأول يعكس الاهتمام الخاص بدور منصات الوساطة الرقمية، ولا سيما في تأثيرها المدمر المحتمل على الاقتصاد. والثاني يعكس احتمال أن يتيح توفر تركيز موجه على منصات الوساطة الرقمية، بما في ذلك من خلال آليات المسح المخصصة، نهجاً فعالاً للخروج بنتائج مبكرة عن التجارة التي يتم طلبها رقمياً والتي يتم تسليمها رقمياً. والثالث يعكس التحديات المفاهيمية والإحصائية المحددة التي تطرحها منصات الوساطة الرقمية، خاصةً عندما لا تكون مقيمة في البلد حيث تُستهلك خدمات الوساطة.

وتُعرَّف منصات الوساطة الرقمية التي تفرض على المستخدمين (الشاري و/أو البائع) رسماً (ضمنياً أو غير ذلك) على أنها:

واجهات عبر الإنترنت تسهل، مقابل رسوم، التفاعل المباشر بين مشترين متعددين وبائعين متعددين، دون أن تأخذ المنصة الملكية الاقتصادية للسلع أو الخدمات التي يتم بيعها (عبر الوساطة).

وبما أن منصات الوساطة الرقمية يمكن أن توفر أيضاً خدمات أخرى، تُعرَّف خدمات منصات الوساطة الرقمية القائمة على الرسوم على أنها:

خدمات وساطة عبر الإنترنت قائمة على الرسوم تتيح العمليات بين مشترين متعددين وبائعين متعددين، دون أن تأخذ المنصة الملكية الاقتصادية للسلع أو الخدمات المقدمة التي يتم بيعها (عبر الوساطة).

ومن المهم الإشارة إلى أن خدمات منصات الوساطة الرقمية القائمة على الرسوم، تختلف عن الخدمات المماثلة التي يقدمها تجار التجزئة الكترونياً أو مراكز البيع الإلكترونية، الذين قد يبيعون أيضاً مجموعة متنوعة من المنتجات ويعملون حصرياً عبر الإنترنت، ولكنهم يمتلكون جميع المنتجات التي يتم بيعها، وبالتالي، تقدم خدمات التوزيع على أساس الهامش الربحي، بدلاً من خدمات الوساطة.

والجهود المبذولة حالياً لقياس أنشطة منصات الوساطة الرقمية محدودة، ما يعكس إلى حد كبير الصعوبات التي تكتنف تحديدها في السجلات الإحصائية للمؤسسات القائمة حالياً الحالية، التي تعكس جزئياً نقص التوجيه الواضح نحو كيفية تصنيفها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد (آيسيك). والمناقشات جارية في هذا المجال. وتتمثّل التوجيهات المؤقتة الآن بوجوب تصنيف منصات الوساطة الرقمية حسب النشاط التي تتوسط تقديمه (إذا كان خدمات)، وحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد على البند 47.91 إذا كانت تتوسط بيع وشراء سلع.

ويواجه قياس عمليات منصات الوساطة الرقمية تحدياً إحصائياً كبيراً يتعلق بالعمليات التجارية مع منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة، وخاصة من قبل الأسر (مما قد يؤدي إلى التقليل من تقدير التجارة - وخاصةً تجارة الحد الأدنى). **وإدراج أسئلة عن منصات الوساطة الرقمية (لا سيما المنصات الكبيرة والمعروفة، أكانت مقيمة أو غير مقيمة) في مسوح الأسر مسألة لا بد من البحث فيه خاصةً لمسوح النفقات في الخارج.**

التعاملات الدولية غير النقدية

قد يكمن التحدي الأكبر في مجال الرقمنة في التعاملات غير النقدية[4]، ولا سيما في مجال 'البيانات'. ويشمل ذلك التعاملات غير النقدية مابين الشركات وفروعها، لا سيما التعاملات المرتبطة بالتحويل 'المجاني' لخدمات متعلقة برأس المال القائم على المعرفة، بما في ذلك البيانات، غالباً لأسباب متعلقة بقضايا الضرائب.

والعمل جارٍ في المجتمع الإحصائي الدولي لتقديم المزيد من التوجيه (لا سيما في ما يتعلق الملكية الاقتصادية مقابل الملكية القانونية للأصول) بشأن متى ينبغي تضمين احتسابهذه التدفقات في نظام الحسابات الاقتصادية، وكيف ينبغي تقييمها. وستتضمن الصيغ القادمة من هذا الدليل الاستنتاجات التي يتوصل إليها في إطار عمله، مع اتضاحها.

وعلى الرغم من تلك المداولات، هناك أيضاً اهتمام متزايد بإدراج قيمة معيّنة لهذه التدفقات ذات الصلة، حتى لو تم النظر إليها في النهاية على أنها عمليات خارج حسابات الإنتاج التقليدية (السلع والخدمات). وستُدرج الجهود المبذولة على هذا الصعيد (لا سيما بشأن تقييم البيانات) في التنقيحات المقبلة لهذا الدليل. وفي الوقت الحالي، يوفر الدليل حيزاً مخصصاً يقر بالحاجة الكبيرة إلى المعلومات في هذا المجال من خلال مراجع صريحة في إطاره (الشكل 2-1) ونموذج الإبلاغ (الجدول 2-1).

.

الخطوات المقبلة

كما يوضح هذا الدليل، لا يزال تطوير الإحصاءات عن التجارة الرقمية إلى حد كبير في مهده، ولهذا تبرز الحاجة الى النظر إلى هذا الدليل على أنه وثيقة قابلة للتحديث بشكل مستمر مع ظهور مستجدات ذات قيمة على المستويين الوطني والدولي. ويؤمل أن يساهم الدليل، والواقع أن الغرض منه، هو تيسير وتحفيز المزيد من المبادرات في هذا الصدد.

وقد تكون الأداة الأكثر أهمية في هذا الصدد هي نموذج الإبلاغ (الجدول 2-1) والذي ترد خلاصة عنه في الشكل 1 أدناه، مع ملاحظات توضيحية توفر معلومات عن مختلف المصادر التي يمكن استخدامها حالياً لجمع الإحصاءات عن التجارة الرقمية.

ومن النقاط الأساسية لتطوير هذه الإحصاءات، حقيقة أنه في معظم البلدان تبدو تقديرات التجارة التي يتم تسليمها رقمياً أكثر جدوى في هذه المرحلة، إذ تشير البيّنات إلى أن معظم المنتجات التي يمكن أن يتم تسليمها رقمياً يتم تسليمها بالفعل رقمياً. وكان لهذا الاعتبار حصة كبيرة في تصميم النموذج، بمعنى أن تقديرات التجارة التي يتم طلبها رقمياً تركز بشكل أساسي على السلع التي لا يتم تسليمها رقمياً، في حين تسجل الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً وطلبها أيضاً رقمياً، ضمن "من أي" مكوّن المنتجات التي يتم تسليمها رقمياً.

الشكل 1- نموذج للإبلاغ عن التجارة الرقمية (مبسط)

	الصادرات			الواردات		
	حسب القطاع المؤسسي			حسب القطاع المؤسسي		
	الشركات حسب الصناعة	الحكومات	الأسر المعيشية/ المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية	الشركات حسب الصناعة	الحكومات	الأسر المعيشية/ المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية
i. التي تم طلبها رقمياً	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات	السجلات الإدارية	مسوح الأسر/ بيانات بطاقة الائتمان	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات	السجلات الإدارية	مسوح الشركات/ بيانات بطاقة الائتمان
ii. السلع						
iii. الخدمات* التي لم يتم تسليمها رقمياً						
iv. الخدمات التي تم تسليمها رقمياً*						
v. التي تم طلبها رقمياً*	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات/ نظام الإبلاغ عن العمليات الدولية	السجلات الإدارية	مسوح الأسر/ بيانات بطاقة الائتمان	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات/ نظام الإبلاغ عن العمليات الدولية/ السجلات الإدارية عن ضريبة القيمة المضافة	السجلات الإدارية	مسوح الشركات/ بيانات بطاقة الائتمان/ المركز الجامع المصغّر
vi. التي لم يتم طلبها رقمياً*						
vii. إجمالي التجارة الرقمية						
viii. العمليات عبر منصات الوساطة الرقمية	مسوح الشركات/ البيانات التي تم جمعها مباشرة من منصات الوساطة الرقمية (المسوح الخاصة، استخراج البيانات من مواقع الانترنت)		مسوح الأسر/ بيانات بطاقة الائتمان + منصة الوساطة الرقمية	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات + منصة الوساطة الرقمية		مسوح الشركات/ بيانات بطاقة الائتمان + منصة الوساطة الرقمية
ix. التي تم طلبها رقمياً						
x. السلع						
xi. الخدمات*	مسوح الشركات/ مسوح إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات/ نظام الإبلاغ عن العمليات الدولية + منصة الوساطة الرقمية		مسوح الأسر/ بيانات بطاقة الائتمان + منصة الوساطة الرقمية	مسوح الشركات/ مسوح التجارة الدولية في الخدمات/ نظام الإبلاغ عن العمليات الدولية/ السجلات الإدارية من تحصيل ضريبة القيمة المضافة (الخاصة بالأنشطة الرقمية) + منصة الوساطة الرقمية		مسوح الشركات/ بيانات بطاقة الائتمان/ المركز الجامع المصغّر + منصة الوساطة الرقمية
xii. التي تم تسليمها رقمياً						
xiii. التي لم يتم تسليمها رقمياً						

* يجب عرض الخدمات حسب فئة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات

ITRS = نظام الإبلاغ عن العمليات الدولية

MOSS = المركز الجامع المصغّر

AR = السجلات الإدارية

VAT = السجلات الإدارية عن ضريبة القيمة المضافة (الخاصة بالأنشطة الرقمية)

ES = مسوح الشركات

HS = مسوح الأسر

CC = بيانات بطاقة الإئتمان

ITSS = مسوح التجارة الدولية في الخدمات

DIP = البيانات التي تم جمعها مباشرة من منصات الوساطة الرقمية (المسوح الخاصة، استخراج البيانات من مواقع الانترنت...)

إنّ مجمعو البيانات الوطنيون مدعوون بشدة إلى العمل على نشر هذه الجداول وتوفير المعلومات عن تجاربهم (النماذج التي يتم ملؤها ومصادر البيانات) إلى SDD.Servstat@oecd.org.

ملاحظات

[1] يؤخذ ذلك في الاعتبار بدون أي إخلال بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية والمناقشة الحالية حول مواضيع محددة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد.

[2] الحد الأدنى ليس دائماً خدمات الوضع 1 التي يتم تسليمها رقمياً، مثلاً تلك التي يتم تسليمها عبر الفاكس أو الهاتف.

[3] بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الدفع الرقمي ليس شرطاً للتجارة الرقمية. فيمكن الطلب عبر الإنترنت ولكن الاستلام أو الدفع مادياً.

[4] العمليات غير النقدية بهذا المعنى، وكما تعرّف في القسام الباقية من الدليل، ترتبط بعمليات التبادل التي لا تدخل حالياً في حساب السلع والخدمات لأنه لا يسدد ثمنها.

1- مقدمة

ما المقصود بالتحوّل الرقمي ولماذا نحن مهتمون بالتجارة الرقمية؟ ما هي مجالات السياسة العامة المتأثرة بها؟ ماذا لدينا من أدلة ومبادرات قائمة يمكن الاستناد إليها لصياغة تعريف للتجارة الرقمية بحيث يكون تعريف مجدياً يلبي الطلب المتزايد في مجال السياسة العامة وقابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي؟

1-1 مقدمة

ما تنفك الإنترنت والرقمنة تحدثان تحوّلات جذرية في طريقة التفاعل بين الأفراد والشركات والحكومات. وقد أدى ذلك إلى إرساء مرحلة جديدة من العولمة وخاصةً بفعل انتقال المعلومات عبر الحدود الوطنية وما بدأ يحدثه من تحوّلات في التجارة الدولية في السلع والخدمات.

فالرقمنة تتيح تجارة الخدمات بحجم لم يكن من الممكن حتى تخيّله في العصر الحاضر. فقد وفرت إمكانات هائلة للوصول إلى أسواق جديدة، لا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمنتجات الجديدة، مثل الخدمات السحابية، ولو كان لها أيضاً آثار وخيمة فرضت تحوّلات كبيرة على الكثير من الصناعات.

ولكن، على الرغم من الأثر الواضح والمتنامي للرقمنة، لم تستطع نُهج القياس القائمة، والتي يبني عليها هذا الدليل، إلا تسليط الضوء على بعض جوانبها، وإن كانت مهمة، ولا سيما مساهمتها في التجارة.

وقد ركز الكثير من المبادرات الحالية على جوانب محددة لما يمكن اعتباره ضمن نطاق التجارة الرقمية أو على المقاييس التي تعطي صورة عنها، وبدرجات متفاوتة من التعقيد. فالكثير من الجهود مثلاً ركزت على مقاييس للتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (باعتبارها من العوامل المساعدة على الرقمنة) ما يعكس إلى حد كبير توفر البيانات في هذا المجال.

وتوقفت جهود أخرى (يمكن الاطلاع مثلاً على الشكل 1-1) عند مقاييس للخدمات التي يُحتمل أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أي تلك التي يمكن توفيرها بشكل رقمي، كدلالة على الخدمات الفعلية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، مثل الجهود التي يضطلع بها فريق العمل بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[1] لقياس التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك جهود مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي[2].

الشكل 1-1- الخدمات التي يُحتمل أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النسبة المئوية من مجموع التجارة في الخدمات

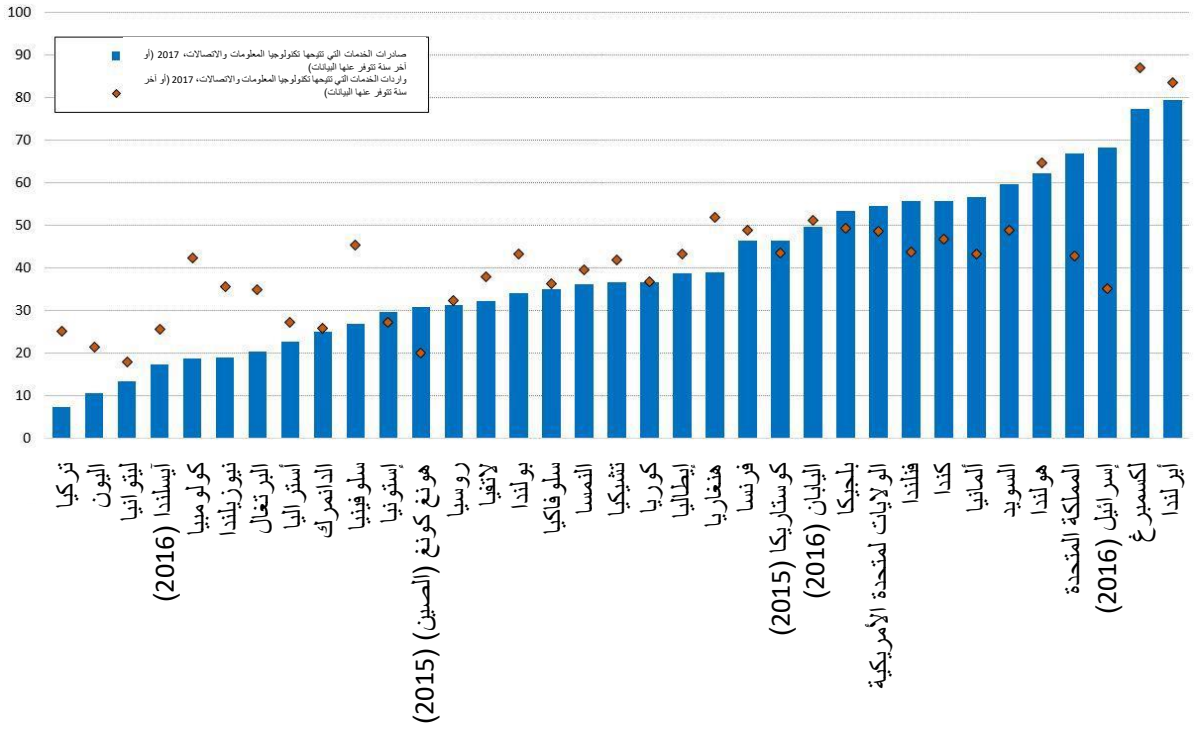

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Trade in Services EBOPS 2010 – International Trade in Services by Partner Economy database وإحصاءات صندوق النقد الدولي عن ميزان المدفوعات.

ملاحظة: الخدمات التي يُحتمل أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير إلى فئات الخدمات التي يمكن أن يتم في الغالب تسليمها رقمياً (يمكن الاطلاع أيضاً على الفصل 4).

وكان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [3]ومنظمة التجارة العالمية[4] ومنظمة الجمارك العالمية[5] (في السلع) مثلاً جهود حثيثة أيضاً بذلتها في مجال الطلب الإلكتروني (التجارة الإلكترونية).

ويشار في هذا السياق، وهو أمر من دلالات التحديات والصعوبات التي تطرحها الرقمنة، إلى أن جهود التجارة الرقمية تعكس الانطلاق من نُهج القياس التقليدية التي تبحث عادة في مجموعات المنتجات و/أو الصناعات[6]. وهذا لا يعني القول إن هذه الخصائص (المنتج والصناعة) في حد ذاتها غير مفيدة ولا ضرورية ولكنها تضطلع بمفردها لتقديم مفهوم شامل للتجارة الرقمية، أي مفهوم يكشف عن مساهمة الرقمنة في التجارة[7].

ويبني هذا الدليل على مجموعة كبيرة من الأعمال لتعريف التجارة الرقمية:

على أنها التجارة التي يتم طلبها و/او يتم تسليمها رقمياً[8].

وللاستفادة من الجهود والمسوح القائمة في مجال القياس (وبالتالي تقليل الحاجة إلى مسوح وممارسات جديدة في مجال القياس إلى أدنى حد)، يبني التعريف بتصميمه على التعاريف المتوفرة للتجارة الإلكترونية والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتحديد، إن تعريف العمليات *التي يتم طلبها رقمياً* في تعريف التجارة الرقمية يتبع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية، في حين يرتبط تعريف التعاملات التي يتم تسليمها رقمياً ارتباطاً وثيقاً بتعريف الأونكتاد للخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من بعض الفوارق في تغطية المنتجات وآليات التسليم (مثل عدم شمول توفير الخدمات عبر الهاتف).

وبالإضافة إلى تغطية المفاهيم التقليدية للتجارة الرقمية، يأخذ هذا الدليل في الاعتبار الجهود العالمية التي تتيحها الرقمنة والتي تتسع لتشمل التعاملات غير النقدية، لا سيما تلك المتعلقة بالبيانات، وحيث تتصف تحديات القياس وتقدير القيمة بتحديات أكثر تعقيداً وحيث الجهود الجارية لا تزال إلى حد كبير في مهدها[9]. كما سادت بعض المخاوف من أن الإحصاءات الحالية تقلل من تقدير حجم التجارة التي تدعمها التعاملات غير النقدية وتتطلب السياسات بشكل متزايد مؤشرات عن هذه الأنشطة.

ومع أنه من الواضح أن هناك درجة كبيرة من الطموح في الدليل، لا سيما في تحفيز الجهود في مجالات مثل التدفقات غير النقدية، من المهم الإشارة أن الطموح أيضاً مقيّد.

فالتعريف المعتمد في هذا الدليل لا يقيس ولا يسعى إلى قياس، في مفهومه الواسع، المساهمة **الإجمالية** للرقمنة في التجارة (يمكن الاطلاع أيضاً على القسم 1-3). على سبيل المثال، يتزايد استخدام الكثير من الشركات للأدوات الرقمية، بشكل أو بآخر للانخراط في التجارة، بما في ذلك استخدام البيانات لتحسين إنتاج السلع التي تُباع لاحقاً عبر قنوات تقليدية غير رقمية.

والتعريف المعتمد في هذا الدليل لن يتيح، ولا هو مصمم ليتيح، رصد هذه العمليات (لا سيما إذا كانت المكوّنات الرقمية التي تسهم في هذه التجارة، لا تدخل ضمن عملية تجارة). ولكن في عام 2017 أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *الفريق الاستشاري لقياس الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد رقمي*[10] وهو يعمل على تطوير حساب فرعي (الملحق أ) تم وضعه بموازاة هذا الدليل وسيتيح تسليط الضوء على هذه المسائل الواسعة النطاق.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع المنظمة المتعلق بالتحوّل الرقمي[11] مكوناً أساسياً للقياس.

ويوفر الكتاب عن "قياس التحوّل الرقمي: خارطة طريق للمستقبل"[12]، توجيهات وتوصيات بشأن عدد من مؤشرات أوسع مثل الحصول على إنترنت عالية السرعة، وعدد الهواتف الذكية للفرد الواحد، واستخدام الشركات المتوسطة والصغيرة للأدوات الرقمية، كما يتضمن توصيات بشأن عدد من المجالات التي يتناولها هذا الدليل (يمكن الاطلاع على الملحقين أ وج).

بهذا المعنى، يعتمد الدليل تعريفاً للتجارة الرقمية يمكن أن يدل بدقة أكثر على حصة التجارة الدولية الحالية في السلع والخدمات التي تستخدم شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتمام عملياتها في السوق.

ودون المبالغة في تقدير الوضع الحالي لهذا الدليل. فكما ذكرنا سابقاً، هناك عدد من المجالات حيث لا يزال العمل بشأنها على وضع المقاييس في مهده. وفي حين أن هذا الدليل مصمم لتوفير إطار مفاهيمي عام يمكن أن تتمحور حوله جهود الدول في وضع مقاييس قابلة للمقارنة على صعيد دولي والاستفادة من الممارسات الفضلى الناشئة، فهو معد أيضاً ليوفر أداة لتوجيه الزخم لاطلاق محاولات للقياس في مجالات تشوبها ثغرات كبيرة، ومنها ثغرات في البيانات مثلاً. وهو إذاً **وثيقة قابلة للتحديث بشكل مستمر**مع تقدم ممارسات القياس. وقد صمم الدليل ليكون شاملاً بقدر الإمكان في تغطيته لمسائل الرقمنة ذات الصلة بإحصاءات التجارة، أمّا بالنسبة إلى المجالات التي لا تزال قيد المناقشات فالوضع ليس كذلك.

وهناك أربعة مجالات كبرى لا تزال تجرى فيها البحوث ولكن عدم تغطيتها (حالياً) في الجزء الرئيسي من الدليل لا يؤثر إطلاقاً على الإطار المفاهيمي الذي يتضمنه ولا على تعريف التجارة الرقمية. وترتبط هذه المجالات بما يلي:

1- الحاجة إلى تحسين الارشادات المتعلقة بالقواعد التي تحكم وتنظم الملكية الاقتصادية لأصول ملكية فكرية؛
2- تحسين الارشادات بشأن جمع البيانات عن قياس الخدمات السحابية (هناك تحديات في تحديد مصدر الخدمات المستوردة)؛
3- تحسين الارشادات والتوجيهات التكميلية التي تعطي فكرة عن التعاملات التجارية حسبالنمط 3 والأنماط الأخرى للتزويد في تجارة الخدمات (لا سيما النمط 1)؛
4- معالجة العملات والأصول الرقمية (يمكن الاطلاع على الملحق 4-دال، الذي يوصي حالياً بعدم إدماجها في تقديرات التجارة الرقمية).

بالنسبة إلى المجال الأول، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة عمل غير رسمية للبحث في تأثير العولمة على الحسابات الوطنية وأصدرت سلسلة من التوصيات، بما في ذلك بشأن الحاجة إلى تحسين الارشادات المتعلقة القواعد التي تحكم وتنظم الملكية الاقتصادية لأصول ملكية فكرية[13] يمكن الاطلاع على الملحق باء).

وفي ما يتعلق بالخدمات السحابية، على الرغم من أن المدفوعات ستسجل، على الأقل نظرياً، في عمليات التجارة الدولية، فالواقع ليس كذلك بالنسبة إلى الاستخدام المجاني للخدمات السحابية. ومع أن ذلك شبيه بالكثير من الخدمات "المجانية" الأخرى، مثل البريد الإلكتروني، فطبيعة الخدمات السحابية تعني أنه من غير الواضح دوماً من أي بلد تم تقديم هذه الخدمات، حتى لو كان البلد حيث تم تلقي المدفوعات معروفاً (المرفق جيم).

زادت الرقمنة من عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين التجارة التقليدية في الخدمات (الأنماط 1 و2 و4) حسب اتفاقية الجاتس، والمفهوم الأوسع للتجارة الذي يشمل التسليم عبر التواجد في الخارج (النمط 3). وفي عالم رقمي، يمكن للشركات تقديم الخدمات بسهولة من خلال شركات تابعة لها في الخارج بدلاً من آليات التجارة التقليدية. وأحياناً تدعمها خدمات داخل الشركة توفرها الشركة الأم أو الشركات التابعة لها، وهذا ما ينبغي تسجيله كتجارة تقليدية، ولكن غالباً ما لا يسجل التعويض عن تقديم هذه الخدمات إلا كإيصالات دخل أولي للشركة الأم. وسيغطي تحديث لهذا الدليل التوجيهات بشأن هذه المجالات خلال السنوت القليلة المقبلة.

أخيراً، تتمحور الارشادات المعدة حالياً حول معالجة لأصول المشفرة، حيث تحقق توافق في الآراء، ولو مؤقت، حول فكرة أن الكثير منها أصول مالية وهي بالتالي خارج نطاق هذا الدليل. ولكن في الوقت نفسه، ظهر رأي جديد (وهو يشكل الأساس للمبادئ التوجيهية الحالية للجنة إحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وتوصيات مماثلة لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات الوطنية) يقول إن بعض أنواع العملات المشفرة أو الرقمية تنجم عن عملية إنتاج، وبالتالي فإن العمليات الدولية المرتبطة بها يجب أن تسجل في حساب السلع والخدمات. ولكن تسجيل التدفقات على هذا النحو (خاصةً وأن الكثير من العملات المشفرة هي نتيجة عملية إنتاج) يبقى أمراً مثيراً للجدل، وتبقى في وقت كتابة هذا الدليل، مسألة خلافية. ونظراً للطبيعة المؤقتة للتوجيهات الحالية، يستثني هذا الدليل العملات والأصول المشفرة من نطاق التجارة الرقمية (الملحق 4-د).

2-1 بواعث السياسة العامة

من المحفزات الهامة لتطوير هذا الدليل الحاجة المتنامية إلى أدلة أفضل لمساعدة المحللين والشركات وصانعي السياسات في وضع سياسات واستراتيجيات يمكن لها أن تستفيد من التجارة الرقمية أو تدير المخاطر التي تجلبها. والواقع أن فريق العمل المعني بالتجارة والاستثمار وكذلك فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي التابعين لمجموعة العشرين برئاسة صينية وألمانية وأرجنتينية، شددا بشكل خاص مؤخرا على مسألة القياس. فالإعلان الوزاري الخاص بالاقتصاد الرقمي لعام 2017، تحت الرئاسة الألمانية، نص على ما يلي:

للاستفادة من كامل إمكانات الرقمنة لخلق لفرص العمل والنمو، من المهم إدراج الاقتصاد الرقمي بشكل شامل في إحصاءاتنا الوطنية وتحديدها بشكل منفصل في حال ثبتت جدوى ذلك. والحاجة قائمة أيضاً لاستعراض الأطر الإحصائية باستمرار.

وهذه الأدلة تساعدنا على تقييم التأثير الذي تتسبب به استراتيجياتنا الرقمية على تطوير الاقتصاد الرقمي. وبالتالي، نرحب بالعمل الذي تقوم به المنظمات الدولية ومكاتب الإحصاء الوطنية لتحسين قياس الاقتصاد الرقمي.

وقد توّج ذلك في إعداد مجموعة أدوات لقياس الاقتصاد الرقمي (الملحق د) برئاسة أرجنتينية حيثطلبت إلى البلدان:

العمل على تحسين قياس الاقتصاد الرقمي في أطر الاقتصاد الكلي القائمة مثلاً من خلال تطوير حسابات وطنية فرعية.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرات وطنية هامة ورفيعة المستوى ترتكز على السياسات، تناولت الجوانب العامة والخاصة لتأثير الرقمنة على إحصاءات الاقتصاد الكلي. ومن هذه المبادرات المراجعة التي قام بها البروفيسور تشارلز بين عام 2016[14] *لتقييم احتياجات الإحصاءات الاقتصادية المستقبلية في المملكة المتحدة وبشكل خاص تحديات قياس الاقتصاد الحديث*، ومبادرة وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016[15] بشأن *قياس قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود* (المرفق هاء).

وتلبية احتياجات واضعي السياسات هي بالطبع أساسية لتصميم الإحصاءات والمعايير الإحصائية الجديدة، وقد صمّم هذا الدليل للاستجابة بقدر الإمكان للكثير من هذه الاحتياجات في المجالات التي سيأتي الحديث عنها تالياً[16].

النفاذ إلى الأسواق

يشير النفاذ للسوق التجارية إلى القواعد والأنظمة - على النحو المنصوص عليه بناءً على الاتفاقات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية مثل الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (للسلع) المعروفة باتفاقية الجات، والاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات (للخدمات) المعروفة باتفاقية الجاتس، أو الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية – التي تحدد الظروف والشروط التي تسمح ببيع منتجات ما في أسواق خارجية من خلال التجارة. وقد تشمل تلك القواعد تعريفات أو كوتا أو أيضاً تدابير داخلية أخرى. وقد وضعت قواعد التجارة متعددة الأطراف بطريقة محايدة من الناحية التكنولوجية، بمعنى أنها تطبق بعض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة لتسليم السلع أو الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على وقف فرض الرسوم على تعاملات التجارة الالكترونية منذ عام 1998 ويتم تمديده بانتظام.

وبقيت الرقمنة، وبشكل متزايد، محور تركيز في هذا المجال لأنها تطمس الخط الفاصل بين السلع والخدمات، حيث تطبق قوعد مختلفة (مثل "برمجيات متوفرة على قرص" مقابل "برمجيات متوفرة إلكترونياً") وهي تخلق نوعاً من الغموض حيال طبيعة المنتج الذي يتم تزويده. مثلاً، في قضية أخيرة استمعت إليها محكمة العدل الأوروبية (كانون الأول/ديسمبر 2017)، حكمت المحكمة بأن شركة Uber تعمل في مجال توفير خدمات النقل (وهي مستثناة من قواعد الاتحاد الأوروبي التي تتيح حرية توفير الخدمات) وليس (كما تقول Uber) في مجال توفير خدمات الكمبيوتر (التي تنظمها التعليمات المتعلقة بالخدمات في السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي). ومع أن المعايير الإحصائية لا تتبع هذه الأحكام، فمن المهم تصميمها حيثما أمكن بطريقة توجهها (يمكن الاطلاع على الفصل 5). وقد أدرجت التجارة الإلكترونية في أوائل عام 1998 في جدول أعمال وضع السياسات التجارية العالمية من خلال برنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية الذي أطلقته منظمة التجارة العالمية ([1]WTO, 1998). ومع أن التقدم كان بطيئاً، اتفقت مجموعة من 81 بلد عضو على "الشروع معاً في عمل استكشافي للتحضير لمفاوضات مستقبلية في اطار منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة في التجارة الإلكترونية" بموجب مبادرة البيان المشترك ([2]WTO, 2017)[17].

تيسير التجارة

أدى تسهيل طلبات الشراء عبر الإنترنت بما في ذلك من الطلب من الخارج إلى زيادة عدد الطرود الصغيرة التي تعبر الحدود.

وتختلف معاملة الطرود الصغيرة، التي تنقل غالباً عبر الأنظمة البريدية، عن معاملة البضائع الأخرى (مثلاً عبر حاويات الشحن والمستودعات)، مما يؤدي أحياناً إلى تفضيل المستهلك لتجار التجزئة الأجانب عبر التجارة الإلكترونية، وأحياناً أخرى لتجار التجزئة المحليين التقليديين. وتؤدي أحكام *الحد الأدنى* (العتبة التي لا يتم تحصيل رسوم جمركية دونها) المنخفضة للغاية إلى فترات أطول للتخليص الجمركي وبالتالي، إلى تشوهات محتملة في تفضيل المستهلكين في السوق لتجار التجزئة المحليين بدلاً من تجار التجزئة الأجانب[18]. في هذا السياق، ونتيجة لزيادة حجم الطرود الصغيرة، تجري حالياً مراجعة أحكام *الحد الأدنى* في البلدان، مما سيؤثر أيضاً على النُّهج التي تتبعها المكاتب الإحصائية حالياً في تقدير تجارة *الحد الأدنى*[19].

في الوقت نفسه، إن رقمنة المعلومات وتزايد سهولة تبادل البيانات يمهدان الطريق أمام تسريع إجراءات التخليص الجمركي وتحسين إدارة المخاطر، مما يسهل التجارة الدولية.

والواقع أن "إطار المعايير" الخاص بمنظمة الجمارك العالمية ينص على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي للطلب المسبق لتبادل إلكتروني للبيانات بين الجهات المعنية المنخرطة في سلسلة إمداد التجارة الإلكترونية، وإدارات الجمارك، والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، لتعزيز تدابير التيسير والضبط، مع الأخذ في الاعتبار للقوانين المرعية الإجراء بما فيها تلك المتعلقة بالمنافسة (مكافحة احتكار)، وأمن البيانات وخصوصيتها وحمياتها وملكيتها. وتعمل منظمة الجمارك العالمية على تعزيز تبادل المعلومات بين هيئات

الجمارك لهذه الأغراض بالذات، ولا سيما للطرود الأصغر قيمة التي يتم طلبها عبر الإنترنت، والتعاون بين الوكالات، وتبادل المعلومات داخل البلد الواحد وخارج حدوده.

تأثير التنمية

تُفسح الرقمنة (بما في ذلك من خلال منصات الوساطة الرقمية المحلية أو الأجنبية) مجالًا جديدًا أمام المنتجين (ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة) للانتشار في الأسواق الخارجية، ولكن العديد من الاقتصادات النامية لا تزال تسجل مستويات دون نظرائها من حيث حماية الملكية الفكرية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والمهارات، وقد تؤدي هذه الفجوة الرقمية إلى تراجع قدرتها على المشاركة الكاملة في التجارة الرقمية[20] والاستفادة منها.

وفي هذا الإطار، يتمثل التحدي في ضمان عدم تخلف الاقتصادات النامية في قدرتها على توفير بيّنات ستنتد اليها عند وضع السياسات. ومن أجل مساعدة الاقتصادات النامية، التي قد يتوفر لديها أنظمة معلومات إحصائية أقل تطوراً من الاقتصادات المتقدمة، في تجميع ونشر هذه البيّنات والشواهد على نطاق أوسع، ستتضمّن التنقيحات المستقبلية من هذا الدليل فصولًا إضافية تصف المؤشرات التكميلية، والتي يمكن أن توفر معلومات مهمة حول التجارة الرقمية والتي يمكن، من الناحية النظرية، الحصول عليها بسهولة من خلال الأطر والمسوح الإحصائية الموجودة.

ولكن بالإضافة إلى التوصيات العديدة، التي تستند إلى توافر المصادر والمسوح التفصيلية في الاقتصادات المتقدمة العديدة، تتضمّن جميع الفصول توصيات تتطلب قدراً أقل من البيانات، بما في ذلك استخدام آراء الخبراء أو المصادر غير الموثّقة.

المنافسة

وفي ظل انتشار الرقمنة، ظهر لاعبون جدد. وأثرت منصات الوساطة الرقمية إلى حد كبير على المنافسة، وعلى "قواعد اللعبة" في الصناعات المستهدفة.

وعلى الرغم من أن موقف السلطات ذات الصلة يتطور بسرعة، غالباً ما يتمكن هؤلاء اللاعبون، الذي يخلفون نتائج سلبية، من تفادي المتطلبات التنظيمية التي تنطبق على المنافسين المحليين غير الرقميين: على سبيل المثال، تخضع الفنادق للضرائب والاجراءات التنظيمية التي لاتخضع لها "Airbnb"، ومزودون الذين تستضيفهم. وتكتسب "Uber" جزءاً من ميزتها التنافسية (في بلدان عديدة) من خلال اعتبار سائقيها مقاولين مستقلين بدلاً من موظفين، كما أن "Amazon" قادرة على حجز تعاملاتها من خلال البلدان ذات الضريبة المنخفضة.

ونظراً إلى أن تأثيرات الشبكة ووفورات الحجم تكتسي أهمية، لا سيما بالنسبة لمنصات عديدة، يزداد احتمال هيمنة السوق في بيئة تسمح للفائز أكثر فأكثر بالحصول على كل شيء. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة ، يتطرق هذا الدليل بشكل رئيسي إلى القدرة على تحديد هذه الشركات، التي تخلف نتائج سلبية وتفضي إلى التحوّل، وتأثيرها على التجارة (الفصل 5).

تدفقات البيانات: التوطين والخصوصية والتدفقات النقدية

تشهد التجارة الرقمية نمواً بالتزامن مع تدفقات البيانات عبر الحدود، الأمر الذي يسمح بحسن سير التجارة وتوفير فرص جديدة لإضفاء قيمة المضافة.

وأثار أيضاً تزايد تدفقات البيانات مخاوف جديدة متعلقة بخصوصية البيانات وأمنها، وحماية المستهلك، الأمر الذي أدى، على سبيل المثال، إلى فرض متطلبات التخزين المحلي أو قيود على تدفقات البيانات عبر الحدود.

ويُحتمل أن تتسبب هذه اللوائح التنظيمية بخلل في التجارة. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التوازن الصحيح بين التدابير التي تم تطويرها لتحقيق أهداف السياسة العامة الشرعية، والحفاظ على فوائد البيئة الرقمية المفتوحة، لا تزال تشكل تحدياً كبيراً لصناع السياسات التجارية (Casalini and López González، 3] 2019]).

وبشكل عام، لا تعتبر تدفقات البيانات، التي لا تترجم الى قيم نقدية، تدفقات تجارية في المعايير الإحصائية الحالية، على سبيل المثال، المعلومات الشخصية التي يتم توفيرها على شبكات التواصل الاجتماعي أو البيانات التي تسجلها الشركات ضمن "إنترنت الأشياء". ولكن على الرغم من الحصول على هذه البيانات "مجانًا"، فمن الواضح أنها تلقى طلباً كبيراً من الشركات التي تحصل عليها وتستخدمها في الإنتاج، سواء لتحقيق عائدات من الإعلانات، أو إدارة سلسلة التوريد والمخاطر، أو كفاءات الإنتاج، وما إلى ذلك. ويُعتبر تقييم هذه البيانات بالقيمة النقدية تحدياً هائلاً. وفي الوقت الحالي، لا يزال العمل في مجال القياس في مراحله الأولى، ولكن سيتم تحديث الدليل بانتظام في ظل تطور الخبرات والإرشادات الوطنية.

الأنظمة الضريبية

تُخلّف الرقمنة مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الضرائب، الأمر الذي ينعكس سلباً على السياسة الضريبية وإدارة الضرائب على المستويين المحلي والدولي، الى جانب أنها توفر أدوات جديدة، كما أنها تطرح تحديات جديدة.

ونتيجة لذلك، تمحور النقاش العالمي الأخير حول الآثار السلبية، التي تخلّفها الرقمنة على السياسة الضريبية، لمعرفة ما إذا كانت القواعد الضريبية الدولية المعمول بها لا تزال "تفي بالغرض" في بيئة تشهد المزيد من التغيرات بشكل مستمر.

وفي إطار التجارة الدولية والأنظمة الضريبية، أفسحت الرقمنة مجالاً أكبر أمام الشركات لتصدير الخدمات من الأسواق التي تُعتبر الطريقة الأفضل من الناحية المالية، مما أدى إلى تفاقم التحديات القائمة أساساً في ما يتعلق بتحويل الأرباح.

وتنطبق هذه الحالة بالتأكيد على العديد من خدمات الملكية الفكرية، مثل البرامج والبحث والتطوير، ولكنها تنطبق أيضاً بالقدر نفسه على مجموعة كاملة من الأصول الأخرى القائمة على المعرفة، ولا سيما أصول التسويق.

وتشير القدرة على تغيير موقع أصول المعرفة الأساسية إلى بلدان منخفضة الضرائب إلى أن التدفقات الكبيرة للدخل، الذي قد يخضع للضريبة، يمكن أن تتدفق من تلك البلدان التي كانت الأصول موجودة فيها أساساً، إلى البلدان التي تكون فيها الضرائب منخفضة، الأمر الذي أدى إلى خسارة الإيرادات في الولاية القضائية التي تقع فيها الأصول أساساً.

كما أن الشركات تتمتع بالقدرة على جمع البيانات من المقيمين في البلدان الأخرى، إما لتحقيق إيرادات من الإعلانات، أو لاستخدام تلك البيانات في عمليات البيع المحددة الهدف التي تجريها الشركة، ولكن لن تكون أي من الأرباح التي تم تحقيقها من خلال استخدام أصول البيانات الأساسية (أو التسويق)، خاضعة بالضرورة للضريبة في البلد الذي سجل المبيعات النهائية (أوالذي أصدر البيانات).

ونتيجة لذلك، قام عدد من البلدان[21] بالنظر في إمكانية فرض ضرائب مرتبطة بالخدمات الرقمية على الخدمات المستوردة. وفي الآونة الأخيرة، في إطار الجهود الرامية إلى اعتماد نهج متعدد الأطراف بدلاً من نهج أحادي أو محدود الأطراف، حيث نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتراحاً[22] يهدف الى اطلاق مفاوضات دولية بشأن ضمان قيام الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة والمربحة للغاية، بما في ذلك الشركات الرقمية، بدفع الضرائب، حيثما تقوم بأنشطة تستهدف المستهلك، وتحقيق أرباحها.

وتجدر الإشارة إلى أن القدرة على تحديد حجم الصادرات الفعلية للخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، والقيم المنسوبة إلى العمليات غير النقدية التي تدعم المبيعات للمستهلكين النهائيين (بما في ذلك مبيعات السلع والخدمات غير الرقمية عبر الوساطة الرقمية ومنصات مماثلة)، ستساعد بشكل واضح على إثراء هذا النقاش.

3-1 المبادرات التي استعان بها هذا الدليل

كما تقدّم سابقاً، ارتكز هذا الدليل ولا يزال على عدد من المبادرات السابقة والجارية، التي تتطرق إلى مسائل القياس المتعلقة بالتجارة، وإحصاءات الاقتصاد الكلي بشكل عام.

وتعكس الاسهامات الرئيسية في هذا الصدد كل تلك المذكورة سابقاً، ولا سيما الجهود التي بذلتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، بشأن تعريف التجارة الإلكترونية، والجهود التي بذلتها الأونكتاد بشأن التدابير التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومسودة "مجموعة أدوات مجموعة العشرين لقياس الاقتصاد الرقمي"، والعمل الذي قامت به وزارة التجارة الأميركية والمرتبط بتدفقات البيانات عبر الحدود، والجهود التي بذلتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نطاق أوسع بشأن القياس في إطار مشروع "التحول الرقمي"، فضلاً عن الجهود الطويلة الأمد، بوجه خاص، التي تم تسليط الضوء عليها في منشوراتها المتعلقة بسجل العلوم والتكنولوجيا والصناعة، ودليل قياس مجتمع المعلومات.

كما تم الاستعانة في اعداد هذا الدليل أيضاً بجهود أخرى ذات الصلة التي يجدر ذكرها بشكل خاص:

- أعدت الأونكتاد مؤشرات حول جهوزية[23] التجارة الإلكترونية، التي تركز على التعاملات بين الشركات والمستهلكين، وتضم عناصر تعكس الخطوات المتبعة لإنجاز عملية التسوق عبر الإنترنت (بين الشركات والمستهلكين)، ومقاييس التواجد على الإنترنت، وإمكانية الدفع عبر الإنترنت، وموثوقية التسليم.
- قام المنتدى الاقتصادي العالمي بإعداد مؤشر الجاهزية الشبكية[24] لقياس قدرة البلدان على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة القدرة التنافسية والرفاهية. يعتمد المؤشر على معلومات صادرة عن منظمات دولية مختلفة، فضلاً عن مسح الرأي التنفيذي الخاص به، لاستنتاج مؤشر قائم على أربعة مؤشرات فرعية: البيئة المؤاتية، وجهوزية البلد من حيث البنية التحتية والمهارات على سبيل المثال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الفاعلة، والتأثير الاجتماعي.
- ينشر الاتحاد الدولي للاتصالات المؤشر العالمي حول تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[25]، والذي يهدف إلى قياس مجتمع المعلومات من خلال الجمع بين 11 مؤشراً حول الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في إشارة إلى البنية التحتية المتاحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووصول الأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية)، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك كثافة الاستخدام)، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- والمثال الأخير هو مبادرة "التجارة الإلكترونية للجميع" عديدة الأطراف، والتي تم إطلاقها في عام 2016 في المؤتمر الوزاري للأونكتاد في نيروبي، هي عبارة عن اتحاد يضم أكثر من 20 منظمة دولية وإقليمية، وكيانات وطنية ومصارف إنمائية، ويهدف إلى تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على المشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها.
- وتم من خلال هذه المبادرة تطوير أداة لتقييم بيئة التجارة الإلكترونية على المستوى الوطني، وهو مكوّن من مجموعة تضم 30 مؤشراً حول التجارة الإلكترونية في سبعة مجالات رئيسية للسياسات (البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات، وحلول الدفع، والحصول على التمويل ، وتطوير المهارات في التجارة الإلكترونية، والأطر القانونية والتنظيمية، الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة/ تسهيل التجارة، وجهوزية التجارة الإلكترونية). ويتم نشر المؤشرات حول جهوزية التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت في بوابة بيانات مجموعة البنك الدولي TC36026[26]، وكذلك في البيانات القطرية الخاصة بالتجارة الإلكترونية على كافة المنصات[27].

4-1 هيكل الدليل

كما ذكر أعلاه، يبيّن جزء كبير من محتوى هذا الدليل العمل الذي لايزال جاري من أجل ابتكار مقاييس ونُهج جديدة للقياس بالفعل. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الجهود تتبوأ مكانة متقدمة في طليعة القياس الإحصائي والتي من المأمول أن تتوسّع في ظل تطوّر الخبرات المكتسبة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، يجب رؤية هذه الجهود من منظار الفصل 2 من هذه الوثيقة التي يجري تحديثها باستمرار.

ويوفر الإطار المفاهيمي الموحد للتجارة الرقمية، الذي يجب أن تستهدفه الجهود الوطنية، والذي يتبلور عبر نموذج إبلاغ بسيط يتضمّن العناصر الرئيسية للتجارة الرقمية.

وبعد الإقرار بأن المقاييس العديدة اللازمة في النموذج تتطلب تطوّر تقنيات القياس، يتضمن النموذج عدداً من المؤشرات التكميلية التي توفر معلومات حول التجارة الرقمية، والأهم من ذلك، أنه يمكن لبلدان عديدة تطويرها بالفعل من خلال الإحصاءات المتاحة.

تقدم الفصول المتراوحة بين الفصل الثالث والخامس إرشادات تجميعية حول جوانب محددة من عناصر التجارة الرقمية المحددة في الإطار المفاهيمي، من خلال الاستعانة باستجابات 74 دولة على المسح الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2017-2018 (راجع الملحق و).

وتستند الفصول إلى الممارسات والاختبارات التجريبية الحالية في بلدان عديدة، وتحدد مصادر البيانات الجديدة المحتملة. وسيتم إضافة المزيد من الفصول بشأن التعاملات غير النقدية والمؤشرات التكميلية على سبيل المثال، في ظل تطوّر الجهود.

ويركز الفصل 3 على قياس التجارة التي يتم طلبها رقمياً.

بينما يركز الفصل 4 على قياس الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، ويتضمّن تعليقاً على الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً.

أما الفصل الخامس، فهو فصل متخصص يركز على التعاملات التي تم تمكينها بواسطة منصات الوساطة الرقمية نظراً لأهميتها.

المراجع

Ahmad, N. and J. Ribarsky (2018), Towards a Framework for Measuring the Digital Economy. [8]

Andrenelli, A. and J. López González (2019), "Electronic transmissions and international trade - shedding new light on the moratorium debate", *OECD Trade Policy Papers* No 233, https://doi.org/10.1787/57b50a4b-en. [12]

Borga, M. and J. Bruner (2012), "Trends in Digitally-Enabled Trade in Services", *BEA*, https://www.bea.gov/research/papers/2012/trends-digitally-enabled-trade-services. [5]

Casalini, F. and J. López González (2019), "Trade and Cross-Border Data Flows", *OECD Trade Policy Papers*, Vol. No 220, http://dx.doi.org/10.1787/b2023a47-en. [3]

López González, J. and Ferencz. J. (2018), "Digital Trade and Market Openness", *OECD Trade Policy Papers* No 217, http://dx.doi.org/10.1787/1bd89c9a-en. [6]

López González, J. and M. Jouanjean (2017), "Digital Trade: Developing a Framework for Analysis", *OECD Trade Policy Papers*, No. 205, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/524c8c83-en. [9]

UN (2010), *System of National Accounts 2008*, United Nations, New York, https://dx.doi.org/10.18356/4fa11624-en. [7]

UNCTAD (2019), Digital Economy Report 2019, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/der2019_en.pdf. [11]

UNCTAD (2015), "International Trade in ICT services and ICT-enabled services. Proposed Indicators from the Partnership on Measuring ICT for Development", *Technical Notes on ICT for Development* No 3, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d03_en.pdf. [4]

UNECE (2015), "Guide to Measuring Global Production", http://www.unece.org/index.php?id=42106. [10]

WTO (2017), "WTO Joint statement on electronic commerce", *WT/MIN(17)/60*. [2]

WTO (1998), "WT/L/274 (Work Programme on Electronic Commerce)", [1]
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKEwjG586V6rLmAhVLz4UKHaq2BggQFjAAegQIBRAJ&url=https%3A%2F%2Fdocs.wto.org%2Fdol2fe%2FPages%2FFE_Search%2FDDFDocuments%2F31348%2FT%2FWT%2FL%2F274.DOC&usg=AOvVaw0EFVnKiPF02YGB-503xdDm.

ملاحظات

[1] تضم أعضاء من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (UNESCWA)، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (UNSD)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. راجع أيضاً https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d03_en.pdf

[2] راجع، على سبيل المثال، (الأونكتاد، 2015[4]) و (Borga and Bruner، 2012[5]).

[3] تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عملية التجارة الإلكترونية على أنها "عملية بيع أو شراء لسلع أو خدمات، يتم إجراؤها عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصاً من أجل استلام أو تقديم الطلبات. ويتم طلب السلع أو الخدمات من خلال هذه الوسائل، ولكن لا يجب إجراء أيضاً عملية الدفع والتسليم النهائي للسلع أو الخدمات عبر الإنترنت. دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس مجتمع المعلومات، 2011

[4] تعرّف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية على أنها إنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، وتسويقها، وبيعها أو تسليمها بالوسائل الإلكترونية. WT/L/274، أيلول من العام 1998، اعتمدها المجلس العام في 25 أيلول من العام 1998.

[5] تُعرّف منظمة الجمارك العالمية "التجارة الإلكترونية عبر الحدود" على أنها: جميع العمليات التي يتم تنفيذها رقمياً من خلال شبكة الكمبيوتر (مثل الإنترنت)، وتؤدي إلى تدفقات السلع المادية الخاضعة للإجراءات الجمركية. وحددت الخصائص الرئيسية التالية التي تتميز بها التجارة الإلكترونية: الطلب عبر الإنترنت، والبيع، والاتصال، والدفع ، عند الإقتضاء، والعمليات / الشحنات عبر الحدود، والسلع المادية (الملموسة)، والموجهة إلى المستهلك / المشتري (تجاري وغير تجاري).

[6] في هذا الإطار، يعكس تطور تعاريف التجارة الإلكترونية المتمحورة حول أنماط الطلب والتسليم، بدلاً مما يتم طلبه / تسليمه ومن يقوم بتقديم الطلب/ التسليم، جزئياً الصعوبات القائمة لفترة مطوّلة في ما يتعلق بتحديد منتجات السلع والخدمات، والتي تفاقمت بدورها بسبب الرقمنة. فعلى سبيل المثال، يمكن تسليم البرمجيات فعلياً (سلعة) أو رقمياً (خدمة)، ويمكن لجميع الشركات، من الناحية النظرية على الأقل، بيع أو طلب السلع والخدمات بالوسائل الرقمية.

[7] للحصول على المزيد من المعلومات حول أهمية هذه الفروق في السياسات التجارية، راجع: (López González and Ferencz. J.، 2018[6])

[8] تم تطوير الإطار المفاهيمي وفقاً لمعايير المحاسبة الإحصائية الحالية، ولا سيما دليل ميزان المدفوعات السادس (BPM6) ونظام الحسابات القومية (الأمم المتحدة، 2010[7]).

[9] يرجى مراجعة: "مقدمة إلى البيانات والتحليلات، والتصنيف، ومسائل إدارة البيانات، والآثار المترتبة على العمل"، ورقة تم توزيعها لإجراء المشاورات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2013).

[10] يرجى مراجعة (Ahmad and Ribarsky, 2018[8])

[11] http://www.oecd.org/going-digital/

[12] https://www.oecd.org/science/measuring-the-digital-transformation-9789264311992-en.htm

[13] يرجى أيضاً مراجعة دليل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا حول قياس الإنتاج العالمي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2015[10]).

[14] https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/507081/2904936_Bean_Review_Web_Accessible.pdf

[15] https://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/measuring_cross_border_data_flows.pdf

[16] يرجى أيضاً مراجعة (López González and Jouanjean، 2017[9])

[17] يرجى أيضاً مراجعة (López González and Ferencz. J.,، 2018 [6]) و(منظمة التجارة العالمية، 2017[2]).

[18] من خلال زيادة التكاليف على المستهلكين على سبيل المثال.

[19] تؤثر أيضاً زيادة تجارة الطرود في قدرة سلطات الجمارك ووكالات الحدود الأخرى على إدارة وتسهيل الأحجام المتزايدة لحركة الطرود. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المشترين والبائعين الجدد في سوق الطرود غالباً ما يتمتعون بإمكانية ومعرفة محدودة للوصول إلى عمليات التصدير/الاستيراد واللوائح التنظيمية، أو الوثائق، أو أوصاف المنتجات، أو أن القيم المعلنة غالباً ما تكون غير كاملة أو غير دقيقة. وبالإضافة إلى العدد المتزايد من العمليات، يجب على الوكالات أيضاً إدارة أي مخاطر مرتبطة بـ: مشاركة جهات فاعلة جديدة، غالباً ما تكون مجهولة، والقدرة على تطبيق المعايير، احتمال تقييم الفواتير بأقل من قيمتها الفعلية، وسوء التصنيف، أو التجارة غير المشروعة، مثل السلع المزيفة.

[20] ومع ذلك ، توفر الرقمنة فرصاً جديدة للبلدان النامية من أجل التصدي لتكلفة التجارة غير المؤاتية (Andrenelli and López González، 2019[12]).

[21] يرجى مراجعة https://taxfoundation.org/digital-taxes-europe-2019/ و https://news.bloombergtax.com/daily-tax-report-international/insight-taxation-of-digital-services-acomparison-

of-the-malaysian-and-singapore-approach

يرجى أيضاً مراجعة (الأونكتاد، 2019[11]).

[22] سيعيد الاقتراح، الخاضع في الوقت الحالي لعملية التشاور العامة، تخصيص بعض الأرباح والحقوق الضريبية المقابلة للبلدان والولايات القضائية التي تشغّل فيها الشركات متعددة الجنسيات أسواقها. من شأنه أن يضمن خضوع المؤسسات المتعددة الجنسيات، التي تزاول أعمالها في المواقع التي لا تتواجد فيها فعلياً، للضريبة في مثل هذه الولايات القضائية، من خلال إنشاء قواعد جديدة تنص على (1) المكان الذي يجب أن تُدفع فيه الضرائب (قواعد "الرابطة") و (2) نسبة الأرباح التي يجب أن تخضع للضريبة (قواعد "تخصيص الأرباح"). يرجى أيضاً مراجعة https://www.oecd.org/tax/beps/public-consultation-document-secretariat-proposal-unified-approach-pillarone.pdf

[23] http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d09_en.pdf

[24] http://reports.weforum.org/global-information-technology-report-2016/report-highlights/

[25] https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/mis2017.aspx

[26] https://tcdata360.worldbank.org/

[27] https://etradeforall.org/ressources/data-indicators/

2- الإطار المفاهيمي لقياس حجم التجارة الرقمية

يتم في هذا الفصل، استناداً إلى مبادرات القياس القائمة في المجال الرقمي، ومع التركيز على احتياجات السياسات، تعريف التجارة الرقمية على أنها تجارة يتمّ طلبها بشكلٍ رقميّ و/أو يتم تسليمها بشكلٍ رقميّ، وتطوير إطار مفاهيمي حول التساؤلات التالية: أين (يتمّ تسجيل العمليات في الحسابات)، وكيف (يتم تعريف عمليات التجارة الرقمية)، وما هي (أنواع المنتجات المدرجة) ومَن (هم المشترون والبائعون).

ويطوّر الفصل، من الإطار المفاهيمي، نموذج إبلاغ، يحدّد المكونات الرئيسية للتجارة الرقمية المطلوبة للمساعدة على إبلاغ المناقشات المتعلقة بالسياسات. وفضلاً عن ذلك، وإدراكاً لعدم إمكانية جميع البلدان من التقدّم بالوتيرة نفسها، يشمل النموذج عدداً من العناصر الإضافية "أقل مستوى" يمكن أن تكمّل تدابير التجارة الرقمية، وتستطيع معظم البلدان حالياً إنتاجها.

1-2- المقدمة

تتجلى العقبات الرئيسية لتقديم تقديرات قابلة للمقارنة دولياً للتجارة الرقمية، في عدم وجود تعريف متّفق عليه دولياً للتجارة الرقمية وكذلك الأمر عدم وجود إطار محاسبي مفاهيمي.

وقد وفّرت العديد من المبادرات الهامة، كما هو موضح في الفصل الأول وفي الفصول اللاحقة، رؤى مهمة بشأن جوانب التجارة الرقمية، ما أدى إلى توفر عدد لاباس به من المقاييس الإحصائية المختلفة: مثل التجارة الالكترونية (المحددة بطرق مختلفة)، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الممكّنة رقمياً، والخدمات المحتمل تمكينها رقمياً، وما إلى ذلك. وتساعد معاً على تقديم إطار لما نعتبره تجارة رقمية، ولكنها أيضاً تفتقر الى التناغم والاتساق بدون وجود إطار مفاهيمي شامل.

ولايقلل ذلك من أهمية هذه المبادرات غير مهمة. فجميعها، وبدرجات متفاوتة، ذات أهمية مركزية لوضع الإطار المفاهيمي الذي سيتم تقديمه لاحقاً. فالعديد من هذه المبادرات كان لها الفضل في تطوير مسوح جديدة وموجودة في الواقع منذ سنوات عدة، ويحاول هذا الإطار المفاهيمي أن يرتكز اليها ويبني عليها مع مراعاة الجوانب العملية وأعباء الاستجابة.

وفي الوقت نفسه، من الضروري التأكيد على أنّ التعريفات المقترحة والإطار الوارد في هذا الدليل مخصّصان للأغراض الإحصائية. وفي حين يتمّ بذل كلّ جهدٍ لمواءمة المصطلحات التي سيشملها الاطار المقترح مع تلك المستخدمة في المجالات التطبيقية الأخرى، الا أننا سنجد بعض الاختلافات بينها وخاصة فيما يتعلق بالنطاق والدقة[1].

وقبل عرض الإطار المفاهيمي بالتفصيل، من المفيد أن نستعرض بعض الاعتبارات الرئيسية التي أخذت بالاعتبار عند صياغته بالاضافة للاعتبارات المذكورة أعلاه، وبالتالي، تعريف التجارة الرقمية المستخدمة في هذا الدليل.

يُفهم عادةً أنّ التحويل الرقمي، على عكس عملية "الرقمنة" الأوسع نطاقاً، هي عبارة عن تشفير المعلومات أو الإجراءات إلى وحدات ثنائية يمكن للكمبيوتر قراءتها والتلاعب بها. وقد يتّخذ الترقيم أشكالاً عدة مثل ترجمة قياسات تناظرية، تشفير العمليات الصناعية والتجارية، بروتوكول الاتصال الصوتي الثنائي الاتجاه عبر الانترنت، الشبكات الاجتماعية (كبدائل للتفاعلات وجهاً لوجه)، إلخ. وبشكلٍ جماعي، تشكّل التغييرات الناتجة عن الأشكال المختلفة للتحويل الرقمي، والتطبيقات والأنظمة والمنصات الناتجة، والتأثيرات على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما يُعرف ب "التحوّل الرقمي" – أو الرقمنة[2].

لكن في حين أنّ فهم التحويل الرقمي على أنه عملية تتضمن تشفير المعلومات إلى وحدات ثنائية، يُعدّ استخدامها كأساس لتعريف التجارة الرقمية مقيّدمما يصعب استخدامها بطريقة عملية ومجدية لأغراض القياس.

ان عملية التحويل الرقمي للوصول الى الرقمنة تعدّ عامل أساسي لكنّ تقييم مساهمتها المباشرة في هذا التحوّل هو مجرّد جزء مما هو مطلوب عند التفكير بالتجارة الرقمية. فعلى سبيل المثال، هبطت تكلفة البيانات المنقولة رقمياً من عميل إلى منتِج عبر منصة للتبادل بين الأقران بشكلٍ كبير في العقد الماضي، وبالتالي فإن النظر الى تكاليف عملية التحويل الرقمي سيؤدي الى اغفال لقيمة وفوائد عملية الرقمنة[3].

لكن في حين يُفضَّل التركيز على الرقمنة بشكلٍ واضح بدلاً من التركيز على التحويل الرقمي، يبقى المنظور التعريفي غير بديهي. فهل يجب مثلاً، أن تعكس الرقمنة التأثيرات الإجمالية للتحويل الرقمي على التجارة؟ على سبيل المثال، في حالة استحداث منصة رقمية لتقاسم نقل الركاب، هل يجب أن تتضمن القيمة الإجمالية للنشاط المشمول بالمنصة (بما في ذلك قيمة خدمات التاكسي المتوفرة)، أم يجب أن تعكس فقط رسوم الوساطة المفروضة على استخدام المنصة؟ وستقدّم الحالتان إجابات مختلفة تماماً، لكن يعدّ كلاهما ذات صلة بالنقاش وذات أهمية بالنسبة لصناعة السياسات. تنظر الحالة الأولى، إلى حدّ ما، في التأثير الكليّ الذي يمكن وصفهعلى أنه منظور استهلاكي، بينما الحالة الثانية هي أقرب إلى منظور المنتِج (مثل ناتج الصناعات "الرقمية"). ويشكّل تعدّد الأبعاد هذا مركز الصعوبة في تحديد مفهوم التجارة الرقمية.

وقد يساعد عرض مثالٍ على تعزيز هذه النقطة. ففي حين احتمال وجود إجماعٍ واسع على أن كتاباً رقمياً هو منتج رقميّ، إلاّ أنّ ما ليس واضحهو ما إذا كان لا بدّ من إدراج قيمته الكاملة (التي تشمل مساهمة المؤلّف) في قياس قيمة التجارة الرقمية، أم أن إدراج جزء من القيمة يعكس تحولها إلى وحدات وبايتات وأية رسوم/تكاليف مرتبطة بالتعاملات الرقمية، ما يؤدي الى استثناء مساهمة المؤلّف. فهل يهمّ إذا قام المؤلّف بطبع الكتاب في الأصل على الحاسوب، بشكلٍ مباشر، على شكلٍ رقميّ؟[4]

المنهج المبسط فيما يتعلق إباحصاءات التجارة الذي ينظر بشكل كبير النطبيعة و نوع المنتجات التي يتمّ تجارتها، سيتمثل في في تحديد فئات المنتجات التي يمكن تعريفها على أنها منتجات رقمية، (غير أنّه تمّ تعريفها، على سبيل المثال، على أنها خدمات مقدَّمة رقمياً)[5] .

ومع ذلك، من المحتمل أن يلغي هذا النهج أجزاءً كبيرة مما يرغب معظم المستخدمين من رؤيته مصحوباً بقياس تجارة رقمية. وقد تمثّل أحد أبرز تأثيرات الرقمنة في قدرتها على تقليص المساحة بين المنتجين والمستهلكين النهائيين، وبالتالي بين المنتجين والمنتجين، ما يتيح إمكانية الوصول بشكلٍ غير مسبوق إلى أسواقٍ جديدة. ولكن، على الرغم من أنّ السلع تجسّد الخصائص الرقمية بشكلٍ متزايد، غير أنّ معظم هذه التعاملات تشمل خدمات وسلع غير رقمية. وبالتالي، قد تقع خارج نطاق تعريف التجارة الرقمية القائم على طبيعة المنتج فقط، ما لم تكن فكرة المنتج الرقميّ تستند أيضاً إلى كيفية طلب المنتج، على سبيل المثال، قد تكون السلع غير الرقمية التي تمّ طلبها عبر الانترنت داخل النطاق، غير أنّ السلعة نفسها التي تمّ شراؤها فعلياً ليست داخل النطاق[6]

وبالتالي فاذا اعتمدنا التعريف الذي يركّز فقط على ما إذا تمّ طلب المنتجات عبر قنوات رقمية (مثل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الالكترونية)، نفسيكون هذا التعريف ناقص، إذ سيستثني العديد من العمليات في الخدمات الرقمية أو المقدّمة رقمياً [7] والتي ليست مطلوبة رقمياً (راجع أيضاً أدناه).

ويتمّ توفير خدمات عديدة، مثل خدمة العمليات الالكترونية المصرفية وخدمات الاتصالات الخليوية، رقمياً للأسر المعيشية، مع أنه يسبق في الغالب توفير هذه الخدمات بناءاً على طلب "فعلي" أولي (مثل التوقيع الفعلي للعقد) في فرع أو متجر.

وتُستثنى هذه العمليات من تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الالكترونية، حتى لو كان التفاعل الوحيد طوال مدة العقد بين العميل ومقدم الخدمة عبر الوسائل الرقمية.

وعلى نحو مماثل، ستكون التعاملات فيما بين الشركات، مثل دعم البرامج ومراكز الاتصال الآلي عبر الانترنت، والتي يتم طلبها عبر القنوات التقليدية (الفعلية)، خارج النطاق أيضاً، وعليه فمن المحتمل أنه كلما ازداد حجم وقيمة العقد، ازداد احتمال أن يتم التعاقد من خلال الوجود الفعلي للأطراف المتعاقدة.

وتتميز تلك الخدمات الرقمية، التي قد لا يتم طلبها رقمياً، بأنه يتم تسليمها رقمياً مهما كان نطاقها وغرضها.

ولكن التعريف الذي يركز فقط على المنتجات التي يتم تسليمها رقمياً، يمكن أن يستبعد أي سلع تم طلبها رقمياً، لذلك يفتقر التسليم الرقمي أيضاً، مثل الطلب الرقمي، إلى عناصر رئيسية يمكن اعتبارها عموماً ضمن نطاق التجارة الرقمية.

ومع ذلك، يمكن للنهج، الذي يجمع بين هذين الأسلوبين (الطلب و/أو التسليم)، التغلب على أوجه القصور، في حين يتبين إمكانية تنفيذه، كما تُظهر الجهود الوطنية والدولية لقياس التجارة الالكترونية والخدمات الممكَّنة رقميا [8] (Andrenelli and López González, 2019[1])

ومن منظور عملي ومفاهيمي، فإن هذين المعيارين غير المتعارضين، يشكلان المبدأ الأساسي والموحّد للتعريف الإحصائي للتجارة الرقمية.

وهذا يعني أن التعريف الإحصائي للتجارة الرقمية يعتمد على طبيعة العملية، عوضاً عن طبيعة المنتج الذي يتم تبادله، وبالتالي يُعرّف هذا الدليل التجارة الرقمية على أنها تجارة يتم طلبها و/أو تسليمها رقمياً.

ويقدم القسم 2-2 أدناه توصيفاً مفصلاً لكلّ من هذين العنصرين المتداخلين (وتعريفهما).

ويرتبط أحد التداخلات الرئيسية بالتعاملات التي تسهلها منصات الوساطة الرقمية (الواردة بالتفصيل أدناه)، وذلك بسبب الدور المهم الذي تلعبه في التجارة الرقمية، فضلاً عن كونها تطرح تحديات محددة أمام عملية التجميع، كما يوضح الفصل الخامس.

وانطلاقاً من ذلك، حتى لو يتم طلب و/أو تسليم جميع التعاملات عبر منصات الوساطة الرقمية رقمياً، من حيث المبدأ، فهي تتميز بكونها عنصراً بارزاً في الإطار المفاهيمي الموضح أدناه.

وتتمثل أحد المخاوف الرئيسية، التي تحفّز ضرورة توفير شواهد أفضل على التجارة الرقمية، في إدراك أن كماً كبيراً من التجارة لا يتم تسجيله بسبب الرقمنة.

وهذه المخاوف هي:

- **عملية**: في ما يتعلق مثلاً بقياس تعاملات الحد الأدنى، حيث يوجد مخاوف من ألا تستطيع الأساليب المستخدمة في تقدير تجارة الطرود الصغيرة دون العتبات الجمركية، من مواكبة وتيرة الطلب عبر القنوات الرقمية،

- **ومفاهيمية**: لا سيما في ما يتعلق بقياس التعاملات المرتبطة بتدفقات الملكية الفكرية، حيث حوّل الترقيم قدرة الشركات على نقل الملكية الفكرية من بلد مرتفع الضرائب إلى بلد منخفض الضرائب، وبالتالي تغيير موقع الإنتاج والصادرات[9]، وكذلك قياس تدفقات البيانات، التي قد تدعم تعاملات أخرى، ولكن تبادلها المباشر لا ينطوي على تعاملات نقدية.[10]

ولا تدخل العديد من هذه التدفقات غير المنظورة (عادةً) في نطاق الإنتاج حسب المفاهيم القائمة (Ahmad and Schreyer، 2016)، وبالتالي، لا تندرج في المقاييس التقليدية للتجارة، ولكن هذا لا يعني أنها غير مهمة (واردة بالتفصيل في ما يلي). وانطلاقاً من ذلك، يتضمّن الإطار المفاهيمي ونموذج الإبلاغ الواردين في هذا الدليل هذه التدفقات كعناصر تكميلية.

2-2 الإطار المفاهيمي للتجارة الرقمية

كما ذُكر أعلاه، إن طبيعة المعاملة التجارية– التي يتم طلبها و/أو تسليمها رقمياً - هي الميزة الشاملة التي تحدد التجارة الرقمية.

ولكن يجب أن يتضمّن أي إطار مفاهيمي بعداً خاصاً بالسلعة لأغراض السياسة التجارية.

وبالقدر نفسه، نظراً إلى أن التركيز ينصب إلى حد كبير على فهم من يشارك في التجارة الرقمية، ينبغي أيضاً توفير معلومات عن الجهات الفاعلة المعنية.

يقدم الشكل 2-1 أدناه وصفًا بسيطًا للإطار المقترح في هذا الدليل (تمت مناقشته بالتفصيل في الأقسام التالية).

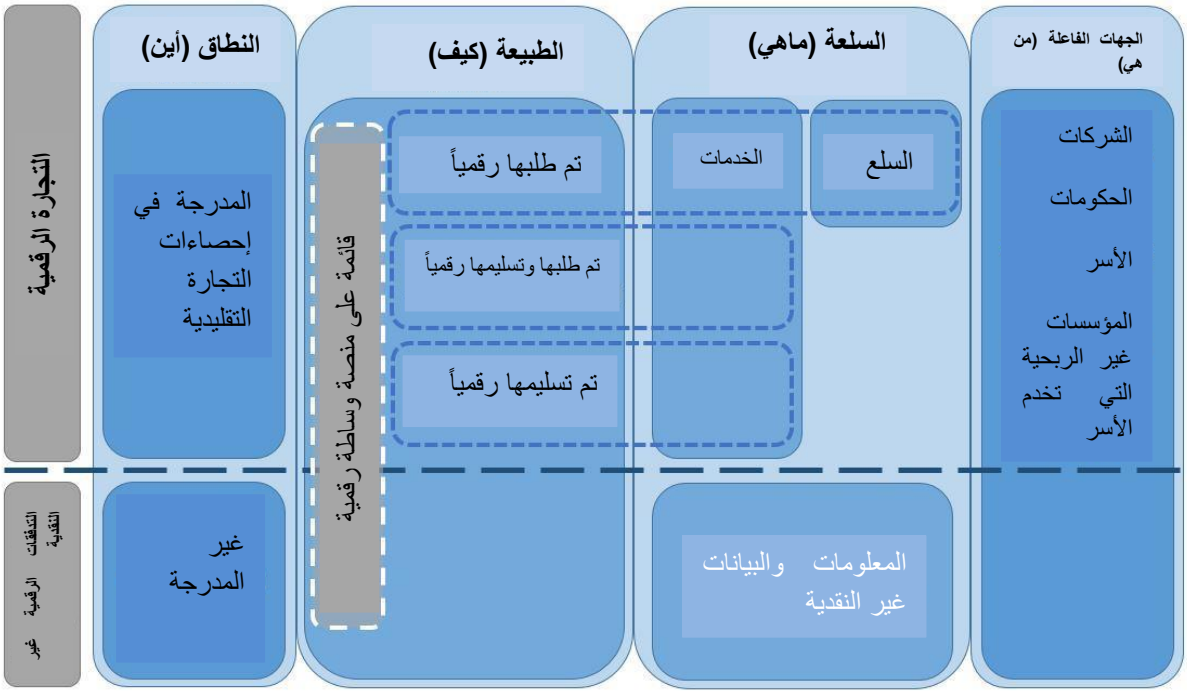

ملاحظة: تعد منصات الوساطة الرقمية أيضاً عنصراً مهماً للجهات الفاعلة

يعكس إدراجها الواضح حالياً في طبيعة التعاملات (والتي قد يتغيررهناً بكيفية تطور الجهود الرامية إلى القياس)، نطاق قياس أساليب التسليم و/أو الطلب الرقمي، من خلال مسوح مستهدفة حول منصات الوساطة الرقمية.

راجع الأقسام أدناه للحصول على المزيد من التفاصيل حول المعلومات والبيانات غير النقدية، وبشكل عام تحديات القياس المتعلقة بالمعلومات والبيانات (المدفوعة والمدرجة في نطاق التجارة الرقمية أو غير النقدية وغير المدرجة حالياً في النطاق). وتستمر المداولات بشأن المصطلحات الدقيقة المتعلقة بالتدفقات غير النقدية. وقد تتضمّن الصيغ المستقبلية من هذا الدليل مصطلحات مختلفة.

نطاق إطار العمل(أين)

تم تصميم إطار العمل في الدرجة الأولى لتوفير رؤية حول التجارة الدولية في السلع والخدمات المنتجة، التي تم طلبها و/أو تسليمها رقمياً، والتي يشير إليها هذا الدليل باسم التجارة الرقمية.

ولكن يحاول أيضاً، كما هو موضح أعلاه، الاستجابة للطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بالتعاملات غير النقدية غير المدرجة في مقاييس تجارة السلع والخدمات التقليدية (يشار إليها في الإطار بإسم تعاملات في المعلومات والبيانات غير النقدية[11].

ونظراً لعدم إجراء أي معاملة نقدية عندما تستحوذ شركة ما على البيانات (على سبيل المثال منصة شبكات التواصل الاجتماعي)، يُفترض ببساطة ألا يتم طلب هذه العناصر رقمياً، وبأنها لا تتجسد إلا في إطار العمل عندما يتم تسليمها رقمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاملات النقدية للبيانات مدرجة في تعريف التجارة الرقمية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم، بالتأكيد، إدراج التعاملات النقدية التي تدعمها البيانات، والمتعلقة في أغلب الأحيان بالخدمات الإعلانية، في التجارة الرقمية في حال تم طلب و/أو تسليم الخدمات التي تدعمها البيانات (الإعلانات مثلاً) رقمياً.

طبيعة العملية (كيف)

العمليات التي تم طلبها رقمياً

يتمثل أحد المبادئ التوجيهية المهمة لإنشاء هذا الدليل في ضرورة أن يكون عملياً ومجدياً.

وانطلاقاً من ذلك، يرتكز بشكل أساسي على مجالات العمل الحالية والمعنية، لا سيما تلك التي تتوفر فيها أدوات القياس.

وتم بذل جهود حثيثة لسنوات عدة من أجل قياس التجارة الالكترونية[12]

ويستفيد هذا الدليل من تلك الجهود ويستخدم تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الالكترونية[13]، من أجل تعريف "تقديم الطلب رقمياً" على النحو التالي:

البيع أو الشراء الدولي لسلعة أو خدمة عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصاً لغرض استلام أو تقديم الطلبات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011 [3])

وترد بعض التوضيحات الإضافية في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتنص على وجه التحديد على أنه لا يجب إجراء الدفع والتسليم النهائي للسلع أو الخدمات أيضاً عبر الانترنت.

يمكن أن تشمل العمليات مشاركين من جميع القطاعات المؤسسية، وأن تغطي الطلبات المقدمة عبر شبكة الانترنت[14] أو الشبكة الخارجية أو من خلال تبادل البيانات الالكترونية (التبادل الالكتروني للبيانات، راجع الإطار 2.1).

وتُستثنى الطلبات التي يتم تقديمها عبر الهاتف أو الفاكس أو الرسائل الالكترونية المعدّة يدوياً.

وعندما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً للتجارة الالكترونية، شددت على أنه ينبغي أن يكون متماسكاً وبسيطاً وعملياً، وأقرت صراحةً بتركيزه على تلك العمليات الالكترونية التي كانت رائجة وقابلة للتعريف ومهمة في ذلك الوقت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011 [3]).

وفي الوقت نفسه، أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مداولاتها، بأنه يجب النظر في أشكال جديدة من التجارة الالكترونية في ظل تطور تقنيات جديدة.

وفي تلك الأثناء، ظهرت العديد من الآليات الجديدة (لا سيما تلك المتعلقة بالتطبيقات).

وخرجت المناقشات التي جرت بين مجمّعي الإحصاءات أثناء إعداد هذا الدليل باستنتاج مفاده ضرورة توفير توجيهات إضافية من أجل تفسير التعاملات التجارية التي يتم طلبها رقمياً بشكلٍ متسق، وتوضيح المجالات التي تطرح علامات استفهام.

الإطار 2-1 التبادل الالكتروني للبيانات

التبادل الالكتروني للبيانات هو نقل البيانات (الأعمال) من كمبيوتر إلى آخر - مثل طلبات الشحن وطلبات الشراء والفواتير وطلبات التقدم بعروض الأسعار - بصيغة موحدة بما يتوافق مع المعايير المتفق عليها.
يتم صياغة الرسائل ومعالجتها من دون تدخل بشري، الأمر الذي يزيد من سرعة معالجة الطلبات ويخفف من ارتكاب الأخطاء.
ويتم استخدام هذه التقنية في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك المواد الغذائية وتجارة التجزئة والخدمات اللوجستية والتصنيع من أجل إدارة سلاسل التوريد الدولية بكفاءة (مثل إدارة المخزون في الوقت المناسب).

وتم الاستنتاج بناء على ردود الدول على الجولة الثانية من المسح التقييمي المشترك[15] بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي، في ظل إجابة أكثر من 70 دولة، ما يلي[16]:

- يجب أن تشمل تغطية التجارة في السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً عمليات الشراء عبر الانترنت "من خلال التطبيقات" (متفق عليه بنسبة 100 في المائة)،
- يجب أن تتضمّن التجارة في السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً، التعاملات عبر منصات تقديم العروض عبر الانترنت (متفق عليها بنسبة 95 في المائة)،
- عندما يتم استكمال معاملة تجارية من خلال عمليات الطلب غير المتصلة بالانترنت، ولكن يتم التقدم بطلبات المتابعة اللاحقة عبر أنظمة الطلب الرقمية، يجب أن تُعتبر فقط طلبات المتابعة على أنها تجارة الكترونية (متفق عليها بنسبة 80 في المائة)،
- لا ينبغي أن تغطي التجارة في السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً التعاملات التي تجري خارج الانترنت ويتم استكمالها من خلال التوقيعات الرقمية (متفق عليها بنسبة 86 في المائة).

العمليات التي يتم تسليمها رقمياً

يشار إلى البعد الثاني لطبيعة عمليات التجارة الرقمية باسم التسليم (أو التوصيل) الرقمي. ويستند مفهوم التعاملات التي يتم تسليمها رقمياً إلى العمل الذي قامت به فرقة العمل بقيادة الأونكتاد المعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(TGServ)[17]

وحددت فرقة العمل بقيادة الأونكتاد والمعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه الأخيرة على النحو التالي:

جميع التعاملات العابرة للحدود التي يتم تسليمها عن بُعد عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أي عبر شبكات الصوت أو البيانات، بما في ذلك الانترنت، بصيغة قابلة للتنزيل الكترونياً.

ويتضمّن التعريف أعلاه بشكل ضمني الخدمات التي يتم تسليمها عبر الشبكات المستثناة من نطاق الطلب الرقمي، لا سيما الهاتف والبريد الالكتروني والفاكس.

ومن أجل تطابق مفهوم "الشبكات" الوارد في تعريفات الطلب الرقمي والتسليم الرقمي، فقد تم استخدام مجموعة محدودة من أساليب التسليم أي "شبكات الكمبيوتر" بدلاً من "شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" للتوصل إلى تعريف الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً[18]، والتي يعرّفها هذا الدليل على أنها:

جميع التعاملات الدولية التي يتم تسليمها عن بُعد بصيغة إلكترونية، من خلال شبكات الكمبيوتر المصممة خصيصاً لهذا الغرض.

وكما هو الحال بالنسبة للطلب الرقمي، يمكن أن تشمل الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً مشاركين من جميع القطاعات المؤسسية، وأن تغطي عمليات التسليم التي يتم إنجازها عبر الشبكة/الانترنت (بما في ذلك عبر الأجهزة المحمولة) أو الشبكة الخارجية أو عبر تبادل البيانات الالكترونية، مع وجوب استثناء أي خدمات يتم تقديمها عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الرسائل الالكترونية المكتوبة يدوياً.

التعاملات القائمة على منصة الوساطة الرقمية

وتتميز الرقمنة بوجه خاص بالدور المتزايد الذي تلعبه بعض الشركات، مثل "إير بي إن بي" و"علي بابا" و"أمازون" و"بوكينج" و"إيباي" و"أوبر" و"تينسنت"، التي تسهل التعاملات في السلع والخدمات.

وتحتوي هذه المنصات بشكل شبه دائم على عنصر الطلب الالكتروني ولا يمكن عادة دفع بدل السلع والخدمات المروّجة إلا إلكترونياً.

حتى إذا كان من الممكن في بعض الحالات التقدم بطلبات بطرق مماثلة، تشكل عادةً[19] المنصة بحد ذاتها الآلية الوحيدة التي تسمح للمستهلكين من خلالها برؤية المنتجات المروّجة.

وعلى الرغم من أن جميع التعاملات التي يتم التوسط فيها رقمياً مدرجة في الخدمات التي يتم طلبها رقمياً (وغالباً ما يتم تسليمها رقمياً) ، يتم تحديدها على حدة في الإطار لثلاثة أسباب:

ويعكس السبب الأول الاهتمام الخاص بالدور الذي تلعبه منصات الوساطة الرقمية، لا سيما تأثيرها السلبي المحتمل على الاقتصاد.

ويعكس السبب الثاني إمكانية أن يوفر التركيز المحدد الهدف على منصات الوساطة الرقمية، بما في ذلك من خلال أساليب المسح المخصصة، نهجاً فعالاً لتحقيق نتائج مبكرة على صعيد التجارة التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً على حد سواء.

أما السبب الثالث، فيعكس التحديات المفاهيمية والإحصائية المحددة التي تطرحها التعاملات التي تجري من خلال منصات الوساطة الرقمية، خاصة عندما لا تكون مقيمة في البلد الذي يتم فيه استهلاك خدمات الوساطة (راجع الفصل 5).

تستخدم الشركات المصنفة على أنها منصات وساطة رقمية، أنواعاً مختلفة من نماذج الأعمال لبيع أو تسليم السلع أو الخدمات.

وقد قامت منظمة الجمارك العالمية ومركز السياسات والإدارة الضريبية[20] التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [4])، بتصنيف نموذجي لنماذج الأعمال التجارية الجديدة عبر الانترنت.

وفي حين أن المصطلحات تختلف (على سبيل المثال، تصفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Hagiu and Wright، 2015 [5]) بمصطلح"منصات متعددة الجوانب" بينما تستخدم منظمة الجمارك العالمية مصطلح "منصات إلكترونية/ السوق[21]") تحدد المنظمتان على حد سواء، المعايير الرئيسية لتعريف منصات الوساطة الرقمية هي كما يلي: (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [6]):

1. هناك العديد من المشترين والبائعين الذين يتفاعلون بشكل مباشر،
2. لا تمتلك المنصة بحد ذاتها السلع ولا تقدم الخدمات التي يتم بيعها.

وبناءً على هذه المعايير، يمكن تعريف منصات الوساطة الرقمية القائمة على الرسوم على النحو التالي:

واجهات عبر الانترنت تسهّل التفاعل المباشر بين العديد من المشترين والبائعين مقابل رسوم، من دون حصول المنصة على الملكية الاقتصادية للسلع أو تقديم الخدمات التي يتم بيعها (يتم التوسط فيها).

ونظراً إلى أن منصات الوساطة الرقمية قد توفر بدورها خدمات أخرى أيضاً، يتم في هذا الدليل تعريف الخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية القائمة على الرسوم على النحو التالي:

خدمات وساطة عبر الانترنت قائمة على رسوم، والتي تمكّن العمليات بين العديد من المشترين والبائعين، من دون حصول منصة الوساطة على الملكية الاقتصادية للسلع، أو تقديم الخدمات التي يتم بيعها (يتم التوسط فيها).

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية الوسيطة القائمة على الرسوم، تختلف عن الخدمات المماثلة التي يقدمها تجار التجزئة الالكترونيون أو البائعين بالتجزئة إلكترونياً، الذين قد يبيعون أيضاً مجموعة متنوعة من المنتجات المختلفة ويجرون عملياتهم حصرياً عبر الانترنت، ولكنهم يمتلكون جميع المنتجات التي يتم بيعها[22]، وبالتالي يوفرون خدمات التوزيع على أساس الهامش الربحي بدلاً من خدمات الوساطة.

وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن المنصات توفر وسيلة للتوسط في التعاملات الإنتاجية بين الأسر، فقد تخلف أيضاً آثاراً مختلفة على أنواع المسوح المستخدمة لقياس التدفقات التجارية (راجع الإطار 2.2).

ومع ذلك، يشمل نطاق منصات الوساطة الرقمية التعاملات غير النقدية، كما هو موضح في الشكل 2.1.

وتقدم العديد من منصات الوساطة الرقمية الخدمات من دون تقاضي رسوم (ضمنية أو صريحة)، وتحقق بدلاً من ذلك إيرادات من خلال خدمات الإعلانات والبيانات.

وتحقق معظم منصات التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، ومنصات تبادل المعرفة، ومقدمي تطبيقات الهاتف المجانية، إيرادات بهذه الطريقة، وتوفر بدورها خدمات "مجانية" للمستخدمين النهائيين.

ولا بد من التشديد على هذا الصعيد، نظراً إلى أن النقاش حول سوء القياس المحتمل غالباً ما لا يتطرق إلى هذه المسألة، على أنه سيتم تسجيل الإيرادات والقيمة المضافة والعمالة... التي تحققها/تحافظ عليها تلك المنصات، من خلال مبيعات خدمات الإعلانات والبيانات في الحسابات الإقتصادية.

ويتم تعريف منصات الوساطة الرقمية المجانية في هذا الدليل على أنها:

المنصات التي تقدم خدمات رقمية لمستخدمين نهائيين عديدين، والتي يتم تمويلها من خلال الإعلانات و/أو عائدات البيانات التي تدفعها الوحدات، التي تسعى إلى بيع السلع والخدمات للمستخدمين النهائيين، بدلاً من فرض رسوم صريحة على المستخدمين النهائيين لقاء الخدمات الرقمية التي يتلقونها.

وتعرّف المجموعة الاستشارية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعنية بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي، هذه الفئة من الشركات على أنها مجموعة فرعية من فئة "المنصات الرقمية القائمة على البيانات والإعلان[23]".

ولأسبابٍ عملية، سيشار في هذا الدليل إلى منصات الوساطة الرقمية إلى تلك المنصات التي تفرض رسوماً، ما لم ينص على خلاف ذلك، في حين أن الإشارة إلى منصات الوساطة الرقمية التي لا تفرض رسوماً، أو لاتطلب الرسوم بشكل صريح بالمنصات الرقمية القائمة على البيانات والإعلانات.

الإطار 2-2 الاقتصاد التشاركي

تمثل المنصات التي تسهّل العمليات بين المستهلكين، والتي يشار إليها غالباً باسم الاقتصاد التشاركي، مجموعة فرعية من منصات الوساطة الرقمية التي تثير الاهتمام بوجه خاص.
وقد يطرح النمو في هذه المنصات تحديات خاصة بالتجميع لقياس التجارة الدولية، لا سيما في حال تم استضافة المنصات في الخارج، حيث أن منتجي المنتجات، التي يتم التوسط فيها، هم من الأسر، مما يعني أنها قد تكون خارج نطاق معظم آليات المسح الحالية للتجارة الدولية.
مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني (2017) جدوى قياس الاقتصاد التشاركي: التقدم المحرز في تشرين الثاني من العام 2017
https://www.ons.gov.uk/economy/economicoutputandproductivity/output/articles/thefeasibilityofmeasuringthesharingeconomy/november2017progressupdate
هيئة الإحصاء الكندية (2017) "الاقتصاد التشاركي في كندا"
https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/170228/dq170228b-eng.htm

المنتجات (نوعها)

السلع

تنقسم المنتجات، كما هو مبين في الشكل 2-1، إلى فئتين تقليديتين من السلع والخدمات.

وفي الوقت الحالي، يعتمد هذا الدليل على الاتفاق الذي يقضي بأنه لا يمكن تسليم البضائع رقمياً[24]، وتشمل بالتالي فئة السلع اللازمة لمقاييس التجارة الرقمية فقط تلك السلع التي يتم طلبها رقمياً.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يجب التمييز بين فئة السلع المدرجة في هذا الإطار ومفاهيم السلع الرقمية.

على سبيل المثال، يمكن طلب الأحذية عبر الإنترنت (عملية شراء رقمية)، ولكن يصعب تصورها كمنتجات رقمية حتى لو تم تطويرها باستخدام عناصر الإنتاج الكبيرة للمنتجات التي يمكن اعتبارها رقمية (مثل البرامج وخدمات الكمبيوتر وما إلى ذلك).

ولكن يقترح نموذج الإبلاغ، الموضح في القسم 2-4، كملحق إضافي، تقسيماً منفصلاً للسلع إلى سلع خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015 [7]) التي يتم طلبها رقمياً وغيرها من السلع التي يتم طلبها رقمياً، ويعرّفها على النحو التالي:

سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي اما تقوم بوظائف مثل معالجة المعلومات والاتصال بالوسائل الالكترونية، بما في ذلك الإرسال والعرض، أو استخدام المعالجة الإلكترونية لكشف وقياس و/أو تسجيل الظواهر الطبيعية، أو للتحكم في عملية مادية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمّن نموذج الإبلاغ ملحقاً إضافياً يوضح إجمالي التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (سواء تم طلبها رقمياً أم لم يتم طلبها رقمياً، راجع أيضاً الملحق 2.ج).

الخدمات

يمكن تقسيم مجموعة الخدمات إلى عنصرين مختلفين ولكنهما متداخلين في الاطار العام لهذا الدليل: الخدمات التي يتم طلبها رقمياً والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً. ويعكس التداخل الخدمات التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً.

الخدمات التي يتم طلبها رقمياً

يجب إدراج التعاملات الخدمات التي يتم طلبها رقمياً، وفقًا للتعريف الموضح أعلاه، في فئة الخدمات التي يتم طلبها رقمياً.
وتتضمّن هذه العمليات عنصرين، الخدمات التي يتم طلبها رقمياً ولا يتم تسليمها رقمياً، والخدمات التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً.

الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً

تراعي التجارة التي يتم تسليمها رقمياً إلى حد كبير، كما هو موضح أعلاه، التعريف الخاص بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي وضعته فرقة العمل التابعة للأونكتاد والمعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هناك إذاً أوجه تشابه كبيرة بين المفهومين: الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (راجع أيضاً الفصل 4).

ومع ذلك، هناك أيضاً بعض الاختلافات الكبيرة.

وتشمل الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الناحية العملية، الخدمات التي يتم تسليمها بطرق لا تتطلب بالضرورة شبكات الكمبيوتر، مثل التفاعلات بين البشر عبر الهاتف.

ومع ذلك، فإن المفهوم الرقمي الذي يشكل أساس تعريف الطلب الرقمي (استناداً إلى تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية) يتطلب مرور التعاملات عبر "شبكة كمبيوتر"، فيستبعد بالتالي هذه التفاعلات بين البشر، وكذلك التفاعلات الأخرى، على غرار التعاملات التي يتم طلبها عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس.

ومن أجل تطابق المفهوم الرقمي، الذي يشكل أساس الطلب الرقمي والتسليم الرقمي على حد سواء، تشير الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً فقط إلى تلك الخدمات التي يتم تسليمها من خلال شبكات الكمبيوتر.

وبالنسبة للعديد من المنتجات المدرجة في نطاق الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (راجع الفصل 4)، من المستبعد أن يكون هناك فرق كبير بين المقياسين - الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً – بحيث سيتم تسليم المنتج الأساسي فقط عبر شبكة الكمبيوتر (مثل الخدمات السحابية).

إلا أن الأمر ليس كذلك دائماً. فعلى سبيل المثال، لا تندرج العديد من الخدمات التي يقدمها مركز الاتصال الهاتفي الذي يتضمّن واجهة بشرية في الطرف الآخر، ضمن نطاق التسليم الرقمي.

يقدم الفصل 4 وصفاً وتوجيهات حول الاختلافات الأخرى في قائمة المنتجات الخاصة بالمقياسين.

ويتمثل أحد الاختلافات الكبيرة بوجه خاص بين هذين المفهومين، في الخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية (خدمة الوساطة) والمدرجة وفقاً لهذا الدليل (راجع أدناه) في نطاق الخدمات التي يتم تقديمها رقمياً.

وفي حين أنه لم يتم الاتفاق دولياً على الموقف الذي يجب اعتماده بشأن المنتجات الذي ينبغي أن تُصنّف[25] فيها هذه التعاملات (يتطلب الاتفاق والتشاور مع متخصصي الحسابات القومية وإحصاءات التجارة، راجع أيضاً أدناه)، يوصي الدليل بالتقيّد بالإرشادات المؤقتة لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الصناعية (راجع القسم 2-3).

وقامت أيضاً فرقة العمل المعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتقسيم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حدة، ويوصي هذا الدليل بتضمين هذا القياس والتقديرات الخاصة بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعناصر تكميلية، لا سيما بسبب إمكانية تنفيذ ذلك في العديد من البلدان.

تبادل المعلومات والبيانات خارج حساب السلع والخدمات في الحسابات القومية

أطلق نظام الحسابات القومية لعام 1993 مفهوم قواعد البيانات. وقدّم نظام الحسابات القومية لعام 2008 المزيد من التوضيحات التي أشارت إلى أنه ينبغي على قواعد البيانات أن تعكس فقط قيمة أنظمة إدارة قواعد البيانات الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالتحويل الرقمي للبيانات.

وتعكس هذه التوصية وجهة النظر التي تقضي بأن القيمة الأساسية (محتوى المعلومات) المرتبطة بالبيانات بحد ذاتها تشكل فعلياً أصول غير منتجة (Ahmad and Van de Ven، 8] 2018]).

ويتم تسجيل المشتريات المباشرة لقواعد البيانات، والتي تتضمّن قيمة كبيرة من البيانات الأساسية، في الحسابات على أنها أصول غير ملموسة (الشهرة) (راجع الملحق 2.ب).

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة نمواً سريعاً في إنتاج بيانات واستخدامها، على سبيل المثال، في مشاريع الأعمال القائمة على الإعلانات.

ونظراً إلى أن شراء البيانات عادة ما يكون مجاناً (باستثناء تلك التبادلات التي تجري بفضل مدفوعات صريحة ويتم جمعها عموماً في منتج مختلف) لا تظهر أجزاء كبيرة منها فعلياً في الإحصاءات الرسمية (راجع أيضاً الملحق 2.ب).

ويمكن أن تدعم الحيازة المجانية للبيانات تلك التعاملات النقدية الكبيرة التي قد تعبر الحدود، من خلال عائدات الإعلانات مثلاً أو التحسينات الكبيرة التي شهدتها كفاءة الإنتاج (على سبيل المثال من حيث تتبّع السلع في إدارة سلسلة الإمداد).

تقدم مواقع التواصل الاجتماعي، على غرار فيسبوك أو محركات البحث، مثل غوغل، خدمات "مجانية" للمستخدمين مقابل البيانات التي يمكن أن تستخدمها هذه الشركات لإعداد إعلانات محددة الهدف وبالتالي تحقيق الإيرادات، (Nakamura، Samuels and Soloveichik، 2016 [9]).

لا تتم تعاملات نقدية بين فيسبوك أو غوغل والمستهلكين الذين يجمعون منهم البيانات، ولكن في حين أنهتوفر امكانية لتسجيل خدمات الإعلان الدولية في إحصاءات التجارة، فانه لايتم رصد تدفق البيانات التي ترتكز عليها الخدمات ولا حتى قيم الخدمات المجانية (مثل محركات البحث، ومواقع التواصل الاجتماعي والبرمجيات والخدمات السحابية إلخ)

كما هو مذكور في الفصل 1، يكتسي فهم نطاق طبيعة هذه البيانات (وقيمتها المحتملة) أهمية كبيرة للسياسة الاقتصادية، سواء على صعيد السياسة التجارية حيث تكون المعلومات حول حجم البيانات (مثل البت والبايت من البيانات) مفيدة ، أو بشكل عام ولا سيما فيما يتعلق باعتبارات الرفاه وفوائض المستهلك.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الإضافية المهمة التي غالباً ما تكون أيضاً غير مسجلة في الحسابات، هي تلك التي يتم تبادلها داخل الشركة، حيث يمكن تقديم اسبابَ مقنعة لوجوب تسجيل القيمة المرتبطة بهذه البيانات في النظام، ومعالجتها بالطريقة نفسها التي يتم معالجة البيانات المدفوعة.

ولا بد من الإشارة إلى أن التحديات المطروحة في هذا الإطار مماثلة (بل هي في الواقع التحديات نفسها) لتلك المتعلقة بالتحويلات غير المسجلة داخل الشركات وكلفة تلك التحويلات بشكل عام، والتي أدت الرقمنة إلى تفاقمها.

في التنقيحات المستقبلية من هذا الدليل، سيتم إصدار إرشادات إضافية في هذا المجال، كما ورد في الفصل الأول، بما في ذلك في المجال ذي الصلة بالملكية الاقتصادية مقابل الملكية القانونية لمنتجات الملكية الفكرية.

لذلك، يجب على القراء في الوقت الحالي تفسير الإشارة إلى البيانات غير النقدية وتدفقات المعلومات على أنها لا تشمل التحويلات داخل الشركات.

ولا بد من التشديد في هذا الإطار، على أن التعاملات الخاصة بالبيانات المدفوعة الثمن، وبشكل عام، أي منتج مذكور أعلاه، مثل البرمجيات والخدمات السحابية وما إلى ذلك، تم إدراجها بالتأكيد في مقاييس التجارة الدولية، وبالتالي، يجب إدراج تلك التعاملات عند الاقتضاء في المحتوى ذي الصلة بالتجارة الرقمية (كما هو موضح في الجدول 2-1).

وفي الوقت الحالي، يتضمّن نموذج الإبلاغ العنصر غير النقدي للمعلومات والبيانات كملحق إضافي على حدة، ولكن في التنقيحات المستقبلية من هذا الدليل، ومع تطور طرق القياس، ينبغي إدراج القيمة "الإجمالية" (التي دفعتها المجموعات إلى جانب التعاملات غير النقدية) كملحق إضافي على حدة، لا سيما في حال شهد سوق "البيانات" نمواً وانتقل المشغلون الذين يقدمون في الوقت الحالي خدمات متعلقة بالبيانات (مثل الخدمات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي) إلى النماذج المدفوعة.

وعلى نحو مماثل، لا يُدخل نظام المحاسبة الدولي بشكل عام التعاملات المتعلقة باستخدام السلع العامة (مثل البرمجيات المفتوحة المصدر أو البرمجيات الحرة)، نظراً لكونها مجانية.

ويتمحور النقاش حول قياس هذه "الأصول" بشكل عام حول الآثار السلبية المحتملة لمقاييس الرفاه المادي والإنتاجية، ولكن هناك أيضاً مخاوف بشأن سياسات المنافسة، إذا كان البرنامج المتاح مجاناً يهدف إلى اكتساب حصص في السوق بغية إطلاق النماذج "المسعّرة" في وقت لاحق.

وتواصل الأوساط المعنية بالإحصاءات أبحاثها لتقدير قيم هذه التدفقات [26] بشكل أفضل، وللنظر بالفعل في ما إذا كان ينبغي إدراجها في حدود الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي، التجارة.

تمت التوصية بإسناد البيانات والبرمجيات مفتوحة المصدر في جداول العرض والاستخدام للاقتصاد الرقمي، والتي يعدها الفريق الاستشاري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعني بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي (راجع أيضاً الملحق أ).

وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم كبير على صعيد القياس الأوسع نطاقاً، بما في ذلك البيانات والبرمجيات مفتوحة المصدر، في إطار مبادرة التحول الرقمي[27] التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا سيما عنصر القياس لهذا الجهد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2019 [10])

وعلى الرغم من أن الجهود الرامية إلى القياس تتقدم بسرعة، إلا أنها لا تزال في بدايتها، لذلك من السابق لأوانه توفير إرشادات بشأن هذه العناصر في هذه الطبعة من الدليل.

ومع ذلك، من المتوقع أن تصبح هذه الإرشادات (بما في ذلك تصنيف أكثر تفصيلاً لأنواع محددة وعمليات في البيانات، على الأقل وفقاً لما ورد أعلاه) متوفرة في المستقبل القريب، وفي غضون ذلك، سيتم تحديث هذا الدليل (لا سيما نموذج الإبلاغ).

الجهات الفاعلة (مَن)

وفّر التغيير التكنولوجي للمستهلكين الأفراد (الأسر) إمكانيات متزايدة لشراء السلع والخدمات من الموردين الأجانب، في حين أنه سمح لهم أيضاً بالتفاعل أكثر فأكثر كـ "منتجين" عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، خدمات الإقامة) عبر منصات الوساطة الرقمية.

وعلى نحو مماثل، أدت إمكانية البيع عبر الانترنت وبشكل متواصل خفض الحواجز التي تحول دون التصدير، ما سمح للشركات الأصغر حجماً على وجه الخصوص بتسويق منتجاتها في الخارج[28].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجوانب للتحول الرقمي تزيد من الحاجة إلى إحصاءات التجارة حسب نوع المستخدم والمنتج، ولكنها تزيد أيضاً من تعقيد الطريقة التي يتم فيها استخدامها لقياس التجارة عملياً.

فعلى سبيل المثال، عندما تتفاعل الأسر مع بعضها البعض عبر منصات الوساطة الرقمية الأجنبية، قد لا تتمكن المسوح التجارية التقليدية من أن تعكس البعد الخارجي، ما يزيد من أهمية مسوح الأسر.

ويعترف الإطار المفاهيمي بهذه التطورات من خلال تقسيم الجهات الفاعلة حسب القطاعات المؤسسية (طبقا لنظام المحسابات القومية): الى الأسر والشركات (بما في ذلك المالية وغير المالية) والحكومات والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية.

ويوفّر العمل على الربط بين السجلات الإحصائية للمؤسسات والأعمال التجارية، وسيلة رئيسية لتحديد الشركات المصدرة والمستوردة (بما في ذلك حسب الصناعة والفئة ومؤخراً أنماط الملكية - مثل الملكية الأجنبية مقابل الملكية المحلية)، وينبغي تكثيف هذه الجهود والاستفادة منها لإعداد إحصاءات التجارة الرقمية.

أما في قطاع الشركات، فينبغي أيضاً النظر في إجراء تقسيمات إضافية للصناعات وتجميع الشركات، كتلك التي أعدها الفريق الاستشاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعني بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي، على غرار: صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنصات الوساطة الرقمية (التي تتقاضى رسوم)، والمنصات القائمة على البيانات والإعلانات، والشركات التي تعتمد على منصات الوساطة الرقمية، والبائعين بالتجزئة إلكترونياً، والشركات الرقمية التي تقدم خدمات مالية وتأمينية رقمية، والمنتجين الآخرين الذين ينشطون رقمياً فقط (راجع أيضاً الملحق أ).

وتطرح التعاملات التي تشمل الأسر (سواء كانوا منتجين أو مستهلكين) تحديات أكبر.

ومع ذلك، يتم بذل بعض الجهود المتواصلة (راجع الفصول التالية) التي تشير إلى أنه يمكن إحراز تقدم على هذا الصعيد.

ولا بد من الإشارة إلى أن تقسيمات القطاع المؤسسي يوفر توافقاً سهلاً مع المصطلحات المستخدمة في مسوح التجارة الإلكترونية، مثل المسح الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات التجارية، ويحاول تحديد التعاملات بين: مؤسسات الأعمال(من مؤسسة إلى مؤسسة بوجه عام) وبين المؤسسة والمستهلك (من الشركة إلى الأسر المعيشية) وبين المؤسسة والحكومة (من الشركة إلى الحكومة)، راجع أيضاً الملحقين 2-أ و2-3.

2-3 المبادئ المحاسبية

في جميع الحالات، تتبع المبادئ المحاسبية للتجارة الرقمية مبادئ دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

وبالنسبة للعمليات التي تمر عبر منصات الوساطة الرقمية، هناك بعض الإرشادات الإضافية المتعلقة بتسجيل التدفقات، لا سيما بشأن ما إذا كان ينبغي على الحسابات تسجيل تدفقات الأموال (المشار إليها بشكلٍ مبسّط باسم "الإجمالي") أو التدفقات الأساسية الفعلية المتعلقة بخدمات الوساطة (المشار إليها بشكلٍ مبسّط باسم "صافي"، راجع أيضاً الفصل 5).

ورأى فريق العمل أنّ أفضل طريقة للتقيّد بالمادة الاقتصادية للتعاملات تكمن في تسجيل التدفقات "الصافية".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعالجة تختلف عن التوصيات الواردة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (2010) بشأن التعاقد من الباطن، إذ أنها توصي بتسجيل التدفقات على أساس إجمالي، باعتبار أن المتعاقد عليها من الباطن يشتري الخدمات ويبيعها.

إن الحجة التي تم تقديمها في ما يتعلق باعتماد التدفق الصافي للخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية، تشير إلى أن الخدمات المتعاقد عليها من الباطن تتطلب من الوسيط التزاماً أكبر من منصات الوساطة الرقمية التي تكون عادة آلية بالكامل.

وتشارك الشركة الرئيسية التي تتولى ترتيب التعاقد من الباطن على وجه التحديد في نشاط "تجارة الخدمات" الذي يؤدي إلى امتلاكها للخدمات المتعاقد عليها من الباطن قبل بيعها للمستهلك النهائي[29].

ومن ناحية أخرى، لا تتحمل منصات الوساطة الرقمية أبداً مسؤولية السلع أو الخدمات التي تتوسط فيها.

2-4 آليات الإبلاغ الموصى بها

يمكن تطوير كلّ من الأبعاد الواردة بالتفصيل أعلاه على شكل مجموعات منفصلة، ولكن نظراً إلى وجود تداخلات، يجب توفير بعض الإرشادات حول كيفية تجميعها ضمن آلية إبلاغ موحدة يمكنها أن تشكّل ركيزة حسابات التجارة الرقمية.

يتضمن الجدول 2-1 تقسيماً بين الواردات والصادرات والجهات الفاعلة وأنواع (طبيعة) التعاملات، حيث يمثل هذا التوزيع نموذجاً لآلية الإبلاغ.

الجدول 2-1 نموذج الإبلاغ عن التجارة الرقمية

			حسب الصادرات/الواردات			
			حسب القطاع المؤسسي			
		المجموع	المؤسسات		الحكومات	الأسر والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية
			غير المالية	المالية		
			حسب القطاع ISIC 01 ISIC XX ISIC 99	حسب القطاع ISIC YY ISIC XX ISIC ZZ		
i	ما يتم طلبه رقمياً	ii+iii				
ii	السلع					
iii	الخدمات* التي لا يتم تسليمها رقمياً					
iv	الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً	v+vi				
v	الخدمات التي يتم طلبها رقمياً					
vi	الخدمات التي لا يتم طلبها رقمياً					
vii	**التجارة الرقمية الإجمالية**					
viii	**التعاملات من خلال منصات الوساطة الرقمية**					
ix	التعاملات التي يتم طلبها رقمياً	x+xi≤i				
x	السلع	≤ii				
xi	الخدمات*	xii+xiii≤iii+v				
xii	التي يتم تسليمها رقمياً	≤v				
xiii	التي لا يتم تسليمها رقمياً	≤iii				
	الملحقات الإضافية					
xiv	الخدمات الرقمية	iii+iv				
xv	مجموع ما يتم طلبها رقمياً	i+v				
xvi	سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإجمالية					
xvii	منها السلع التي يتم طلبها رقمياً	≤ii				
xviii	منها السلع التي تمر عبر منصة الوساطة الرقمية	≤x				
xix	الخدمات التي يحتمل تسليمها رقمياً	≥iv				
xx	الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المسندة)	≥xix				
xxi	رسوم الوساطة لمنصات الوساطة الرقمية (المسندة)					
xxii	العمليات غير النقدية في المعلومات/البيانات					

ملاحظة: * يجب عرض الخدمات حسب فئة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، راجع الفصل 4.

تم وصف معظم العناصر الواردة في الجدول 2-1 بالتفصيل سابقاً وبالتالي، لا تتطلب المزيد من التوضيح[30].

لم يتم وصف الخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً، وبالتالي، يقدم هذا الفصل بعض التفسيرات الإضافية (وكذلك الفصل 4 الذي يصف أيضاً المنتجات المدرجة في نطاق الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، وكذلك الخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

وبعد أن أدركت فرقة العمل المعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن آليات الإبلاغ قد لا تكون في الوقت الحالي قادرة على تقديم تقديرات حول الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اشتقت فرقة العمل أيضاً مفهوم الخدمات التي "يُحتمل" أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً إلى أن العديد من البلدان (التي أعدت إحصاءات متطورة للغاية بشأن تجارة الخدمات) يجب أن تكون قادرة على تقديم هذه التقديرات دون إجراء أي تعديلات على أساليب المسح الحالية.

أما سبب تطوير هذا المفهوم التكميلي، فيبرر أيضاً إضافة عدد من الملحقات في النموذج أعلاه، والتي يمكن أيضاً تقديمها في الوقت الحالي بواسطة إحصاءات التجارة التقليدية (على سبيل المثال، سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

ويتضمّن النموذج أيضاً، للأسباب العملية نفسها، ملحقاً إضافياً لـ "الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقميًا"، فيقرّ بوجود اختلافات في تغطية المنتجات (وتعريفات "الشبكات" التي تسهل تلك العملية) بين الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (راجع الفصل 4).

وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب العناصر أعلاه يحاول التوافق مع الطريقة التي يُحتمل أن تعتمدها البلدان لتوفير تقديرات بشأن التجارة الرقمية وكذلك توافر البيانات الحالية.

وتُعتبر الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً أكثر العناصر الواعدة على الأرجح من بين كل العناصر الواردة أعلاه حتى تاريخ اعداد هذه الطبعة الأولى من الدليل، (والتي يُحتمل أن تُستبدل في معظم البلدان على المدى القصير إلى المتوسط بالخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً أو حتى بالخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

لا يتطلب النهج المعتمد لتقدير الخدمات التي يتم فعلياً تسليمها رقمياً أو الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً، معرفة ما إذا تم طلب أيضاً هذه الخدمات رقمياً.

وفي حين أنه يُستحب بالتأكيد إدراج عنصر في الخدمات التي تم تسليمها وطلبها رقمياً (وهو أمر مطلوب بالفعل في النموذج)، ولا سيما لاكتساب رؤية كاملة حول التجارة التي يتم طلبها رقمياً، إلا أنه ليس ضرورياً جداً إذا كان الهدف النهائي يكمن في اكتساب رؤية حول التجارة الرقمية الإجمالية.

وانطلاقاً من ذلك، ومن أجل التوصل إلى تقدير التجارة الرقمية الإجمالية من الناحية العملية، ينبغي على المسوح التي تقيس التجارة التي يتم طلبها رقمياً أن تركّز فقط على السلع التي يتم طلبها رقمياً في حال كان من الممكن الحصول على تقديرات منفصلة بشأن الخدمات الإجمالية التي يتم تسليمها رقمياً من خلال أدوات المسح الأخرى أو وسائل أخرى.

لذلك، يتم عرض النموذج (وترتيب العناصر) على النحو الوارد أعلاه، أي أن الخدمات التي يتم تسليمها وطلبها رقمياً هي مجموعة فرعية من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

أما النهج البديل، فكان من الممكن أن يتمثل في إعداد فئة منفصلة ضمن الطلب رقمياً، في إشارة إلى الخدمات التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً، ولكن هذا النهج كان سيتعارض مع النُهج المحتملة التي ستستخدمها البلدان عملياً لقياس التجارة التي يتم تسليمها رقمياً.

ولكنّ ذلك لا يعني أنّ جميع البلدان ستتبنى هذا النهج. فعلى سبيل المثال، تعطي بعض المسوح الوطنية الأولوية للمعلومات المتعلقة بقيمة عمليات التجارة الإلكترونية، وهو ما يفسّر سبب إدراج الخدمات الإجمالية التي يتم طلبها رقمياً كملحق إضافي.

وسيكون من الأسهل جداً تعديل الأسئلة الحالية حول التجارة الدولية التي يتم طلبها رقمياً، بحيث تميّز بين السلع والخدمات بدلاً من طرح أسئلة في المسح بشكلٍ منفصل (أو إعداد تقديرات بشكلٍ منفصل) حول التجارة التي يتم تسليمها رقمياً والتي لم يتم طلبها رقمياً.

الملحق 2-أ أمثلة على عمليات التجارة الرقمية

جدول الملحق 2-أ-1 أمثلة على عمليات التجارة الرقمية

النوع (ماهي)	الأسلوب (كيف)			الجهات الفاعلة (من هي)	الوصف	مثال على العملية
	الخدمات التي يتم طلبها رقمياً	القائمة على المنصات	الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً			
سلعة	نعم	كلا	كلا	بين المؤسسات التجارية	تشتري المؤسسة في البلد أ سلعة مباشرة من مورد في البلد "ب".	تشتري الشركة عنصراً يستخدم في إنتاجها عبر التبادل الإلكتروني للبيانات.
سلعة	نعم	كلا	كلا	بين المؤسسات التجارية والمستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" سلعة (للاستهلاك النهائي) مباشرة من مورد في البلد "ب".	يشتري المستهلك ثياباً من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.
سلعة	نعم	نعم	كلا	بين المؤسسات التجارية	تشتري مؤسسة في البلد "أ" سلعة من مورد في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو البلد "ب" أو "ج".	تتقدم شركة بطلب شراء أثاث للمكاتب من شركة أخرى عبر موقع إيباي.
سلعة	نعم	نعم	كلا	بين المؤسسات التجارية	تشتري مؤسسة في البلد "أ" سلعة من مورد في البلد "أ" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "ب".	تتقدم شركة بطلب شراء جهاز كمبيوتر من شركة مقيمة أخرى ولكن من خلال منصة غير مقيمة. بالنسبة للعمليات عبر منصة الوساطة الرقمية، سيتم فقط تسجيل مدفوعات الوساطة التي سددها البائع للمنصة.
سلعة	نعم	نعم	كلا	بين المؤسسات التجارية والمستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" سلعة (للاستهلاك النهائي) من مورد في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج".	يتقدم المستهلك بطلب شراء كتاب مطبوع، على موقع أمازون.
سلعة	نعم	نعم	كلا	بين المستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" سلعة (للاستهلاك النهائي) من مستهلك آخر في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج".	يشتري المستهلك سلعاً مستعملة عبر موقع إيباي.
سلعة	نعم	نعم	كلا	بين المستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" سلعة (للاستهلاك النهائي) من مستهلك آخر في البلد "أ" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "ب".	يشتري المستهلك هاتفاً مستعملاً من مقيم آخر ولكن من خلال منصة غير مقيمة. بالنسبة للعمليات عبر منصة الوساطة الرقمية، سيتم فقط تسجيل مدفوعات الوساطة التي يسددها البائع إلى المنصة.
خدمة	نعم	كلا	كلا	بين مؤسسات الأعمال	تشتري مؤسسة في البلد "أ" خدمة عبر الإنترنت مباشرة من مورد في البلد "ب"، ويتم تسليم الخدمة فعلياً.	تشتري شركة خدمة نقل من شركة أخرى عبر موقع إلكتروني.

النوع (ماهي)	الأسلوب (كيف)			الجهات الفاعلة (من هي)	الوصف	مثال على العملية
	الخدمات التي يتم طلبها رقمياً	القائمة على المنصات	الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً			
خدمة	نعم	نعم	كلا	بين مؤسسات الأعمال	تشتري مؤسسة في البلد "أ" خدمة من مورد في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج"، ويتم تسليم الخدمة فعلياً.	تقوم المؤسسة بشراء خدمات صيانة أو إصلاح موحدة.
خدمة	نعم	نعم	كلا	بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" خدمة من مورد في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج"، ويتم تسليم الخدمة فعلياً.	يتقدم سائح بطلب شراء خدمة نقل عبر أوبر.
خدمة	نعم	نعم	كلا	بين المستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" خدمة من مستهلك آخر في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج"، ويتم تسليم الخدمة فعلياً.	يشتري سائح خدمات الإقامة عبر إير بي إن بي.
خدمة	نعم	نعم	كلا	بين المستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" خدمة من مستهلك آخر في البلد "أ" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "ب".	يتقدم المستهلك بطلب شراء خدمة نقل من مقيم آخر عبر أوبر.يجب تسجيل خدمات الوساطة فقط كتجارة دولية.
خدمة	نعم	كلا	نعم	بين مؤسسات الأعمال	تشتري مؤسسة في البلد "أ" خدمة عبر الإنترنت مباشرةً من مورد في البلد "ب"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	تشتري مؤسسة خدمات كمبيوتر موحدة.
خدمة	نعم	كلا	نعم	بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" خدمة عبر الإنترنت مباشرةً من مورد في البلد "ب"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	يشتري المستهلك بوليصة تأمين على الحياة.
خدمة	نعم	نعم	نعم	بين مؤسسات الأعمال	تشتري مؤسسة في البلد "أ" خدمة من مورد في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	تتقدم مؤسسة بطلب لشراء تصميم شعار من مؤسسة تصميم غرافيكي عبر منصة خاصة بمصممي الغرافيك.
خدمة	نعم	نعم	نعم	بين المستهلكين	يشتري المستهلك في البلد "أ" خدمة من مستهلك في البلد "ب" عبر منصة إلكترونية تقع في البلد "أ" أو "ب" أو "ج"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	يتقدم المستهلك بطلب شراء نمط حياكة من مستهلك آخر عبر "رافيلري".
خدمة	كلا	كلا	نعم	بين مؤسسات الأعمال	تتقدم مؤسسة في البلد "أ" بطلب غير متصل بالإنترنت لشراء خدمة مباشرة من مورد في البلد "ب"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	تقوم المؤسسة بشراء خدمات استشارية منفّذة حسب الطلب، أو خدمات تعهيد التعاملات التجارية إلى جهات خارجية.
خدمة	كلا	كلا	نعم	بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين	يشتري مستهلك في البلد "أ" خدمة غير متصلة بالإنترنت مباشرةً من مورد في البلد "ب"، ويتم تسليم الخدمة رقمياً.	يشتري طالب أجنبي خدمات تعليمية تضم محاضرات عبر الإنترنت.

الملحق 2-ب مكانة البيانات في نظام الحسابات القومية لعام 2008

تجدر الإشارة إلى أنّ القرار الذي يقضي بعدم معاملة البيانات على أنها منتج كما تم إصدارها في نظامي الحسابات القومية لعامي 1993 و2008 لا يعني أنها غير قيّمة، بل على العكس.

ويمكن للبيانات بشكلٍ واضح أن تحقق منافع مستقبلية، إما من خلال بيع قاعدة بيانات (بما في ذلك قيمة البيانات)، أو عبر استحداث قيمة مضافة إضافية لدعم إنتاج السلع والخدمات الأخرى مثل الإعلانات.

وفي الحالة السابقة، يسجّل نظام الحسابات القومية لعام 2008 قيمة البيانات على أنها شهرة تجارية عندما يتم إجراء تعاملات في السوق (وذلك يعني بحكم الأمر الواقع أنه يتم التعامل مع البيانات كأصل غير منتَج)، في حين أنه في الحالة الأخيرة، على الرغم من أن البيانات بحد ذاتها تظل غائبة إلا أن مساهمتها في الإنتاج تنعكس بدقة.

على الرغم من أنّه يتمّ التقاط مساهمة البيانات في الإنتاج دائماً، إلا أنه لا يتم تقييم البيانات بحد ذاتها إلا عند إجراء تعاملات في السوق (يتم تسجيلها كمعاملة مرتبطة بالأصول غير المنتجة).

وفي هذا الصدد، تتشابه البيانات في نظام الحسابات القومية، باعتبارها أصول غير منتجَة بحكم الأمر الواقع (على الرغم من عدم الإشارة إليها صراحةً على هذا النحو)، على الأقل من المنظور المحاسبي، ولكنها لا تزال مختلفة عن الأصول الأخرى غير المنتَجة على غرار الأراضي.

تُستخدم الأراضي أيضاً مثل البيانات في الإنتاج، وباعتبارها أصول غير منتجَة، لا يمكن تحديدها بسهولة كعامل منفصل للإنتاج.

ولكن خلافاً للأراضي، تتخطى البيانات الحدود بصورة متزايدة، وفي معظم الحالات، تحدث هذه التبادلات دون إجراء أي معاملة سوقية ملحوظة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القرار الذي يقضي بالتعرف على البيانات في الحسابات فقط عندما يتم إجراء تعامل نقدي يعكس حقيقة أن القيمة الأساسية للبيانات تعكس معلوماتها أو محتواها المعرفي.

ويمكن الاستنتاج بالتالي، أنّ تقييم جميع البيانات باعتبارها أصولاً منتجَة، سواء تم شراؤها أو غير ذلك، يتطلب أيضاً التعامل مع جميع المعارف، بما في ذلك رأس المال البشري، على أنها أصول منتَجة.

ولكن ذلك لا يعني، من الناحية المفاهيمية، أنه لا ينبغي القيام بذلك، فقد تم إجراء نقاش مطوّل على مر السنين حول رأس المال البشري وكذلك الأصول الأخرى القائمة على المعرفة، وتم النظر في ما إذا كان ينبغي التعرف عليها بأي شكل من الأشكال في الحسابات.

ولكن، من أجل القيام بهذه الخطوة يجب إعداد نُهج قابلة للمقارنة دولياً ومجدية وهادفة.

وفي ما يتعلق برأس المال البشري، يمكن أن يؤدي تسجيل النشاط على أنه إنتاج، إلى احتمال إغراق تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مقاييس التجارة، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال في صنع سياسات الاقتصاد الكلي. وبمجرد الإدراك أن قيمة البيانات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعرفة الأساسية التي تجسدها، تم تسجيلها على أنها غير منتَجة بحكم الأمر الواقع (أي الشهرة التجارية) عند إجراء معاملة في السوق.

ومن شأن عدم القيام بذلك أن يفسح المجال أمام إدراج جميع أنواع المعلومات أو المعرفة.

الملحق 2-ج تصنيف سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها لعام 2017

يشمل أحدث تصنيف لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأونكتاد، 2018 [11]) وفقاً للنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها التابع لمنظمة الجمارك العالمية، المنتجات التالية.

جدول الملحق 2-ج-1 قائمة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها لعام 2017

أ- أجهزة الكمبيوتر والمعدات الملحقة	
844331	آلات الطباعة والنسخ والفاكس، الآلات التي تؤدي وظيفتين أو أكثر من وظائف الطباعة أو النسخ أو إرسال الفاكس، وهي ذات إمكانية للتوصيل مع آلة معالجة البيانات آلياً أو مع الشبكة.
844332	آلات الطباعة والنسخ والفاكس، وهي الآلات التي تقوم بوظيفة واحدة والتي يمكن توصيلها مع آلة معالجة البيانات آلياً أو مع الشبكة.
847050	آلات تسجيل الإيرادات النقدية
847130	آلات معالجة البيانات آلياً، وهي آلات محمولة لا يزيد وزنها عن 10 كجم، ومكونة على الأقل من وحدة معالجة مركزية ولوحة مفاتيح وشاشة.
847141	آلات معالجة البيانات آلياً، وهي مؤلفة على الأقل من وحدة معالجة مركزية ووحدة للمدخلات والمخرجات، سواء كانت بنفس البدن أم لا، غير مصنفة في البند رقم 8471.30
847149	آلات معالجة البيانات آلياً، على شكل أنظمة، غير مصنفة في البند رقم 8471.30 أو 8471.41
847150	وحدات من آلات معالجة البيانات آلياً، وحدات المعالجة غير تلك الواردة في البند رقم. 8471.41 أو 8471.49 سواء كانت تحتوي في الآلة نفسها على نوع واحد أو نوعين من أنواع الوحدات التالية: وحدات تخزين أو وحدات المدخلات أو وحدات المخرجات.
847160	وحدات من آلات معالجة البيانات آلياً، وهي وحدات المدخلات أو المخرجات سواء كانت تحتوي على وحدات تخزين في الآلة نفسها.
847170	وحدات من آلات معالجة البيانات آلياً، وحدات تخزين.
847180	وحدات من آلات معالجة البيانات آلياً، غير مصنفة في البند رقم 8471.50 أو 8471.60 أو 8471.70.
847190	أجهزة قراءة مغناطيسية أو ضوئية ، و آلات لنسخ البيانات إلى وسائط البيانات بصيغة مشفرة وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير محددة أو مدرجة في مكان آخر.
847290	آلات مكتبية غير مصنفة في مكان آخر
847330	أجزاء وقطع الغيار والملحقات (عدا الأغطية والحقائب وما يماثلها) للآلات المدرجة في البند رقم. 8471
847340	أجزاء وقطع الغيار والملحقات (عدا الأغطية والحقائب وما يماثلها) للآلات المدرجة في البند رقم. 8472
847350	أجزاء وقطع الغيار والملحقات (عدا الأغطية والحقائب وما يماثلها) التي تصلح للاستخدام بالقدر نفسه مع الآلات الخاصة ببند واحد أو أكثر من 8470 إلى 8472
852842	شاشات عرض ذات أنبوب أشعة كاثودية، ذات إمكانية للتوصيل مباشرة ومصمّمة حصراً للاستخدام مع آلة معالجة البيانات آلياً المدرجة في البند 84.71
852852	شاشات غير أنبوب أشعة كاثودية، ذات إمكانية للتوصيل مباشرة ومصممة حصراً للاستخدام مع آلة معالجة البيانات آلياً المدرجة في البند 84.71
ب- معدات الاتصال	
851711	أجهزة خط الهاتف التي تتضمن أجهزة لاسلكية
851712	هواتف للشبكات الخلوية أو للشبكات اللاسلكية الأخرى
851718	أجهزة الهاتف غير المصنفة في البند رقم 8517.1
851761	محطات اساسية
851762	جهاز اتصال (باستثناء أجهزة الهاتف أو المحطات الأساسية)، وآلات لاستقبال وتحويل ونقل أو استرجاع الصوت أو الصور أو البيانات الأخرى، بما فيها أجهزة التحويل
851769	جهاز اتصال (باستثناء أجهزة الهاتف أو المحطات الأساسية)، وآلات إرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخرى (بما في ذلك الشبكات السلكية / اللاسلكية)، غير المصنَّفة في البند رقم 8517.6
851770	أجهزة الهاتف والأجهزة الأخرى لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخرى عبر شبكة سلكية أو لاسلكية، أجزاء
852550	جهاز إرسال للبث الإذاعي أو التلفزيوني، سواء كان يتضمن جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، ولا يتضمن جهاز استقبال
852560	جهاز إرسال للبث الإذاعي أو التلفزيوني، سواء كان يتضمن جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، ويتضمن جهاز استقبال
853110	جهاز إرسال الإشارات، أجهزة الإنذار الكهربائية أو الصوتية أو المرئية أو أجهزة الإنذار ضد السرقة أو ضد الحريق وما يماثلها، غير تلك الواردة في البند رقم 8512 أو 8530

ج- المعدات الإلكترونية الاستهلاكية

851810	الميكروفونات والمساند
851821	مكبرات الصوت، مفردة، مركّبة في علبتها
851822	مكبرات الصوت، متعددة، مركّبة في العلبة نفسها
851829	مكبرات الصوت، غير مركّبة في علبتها
851830	سماعات الرأس وسماعات الأذن سواء أضيف إليه ميكروفون، وأجهزة مؤلفة من ميكروفون ومكبر صوت واحد أو أكثر.
851840	مضخّم إلكتروني، تردد سمعي كهربائي
851850	أجهزة المضخّم الإلكتروني، صوت إلكتروني
851890	الميكروفونات وسماعات الرأس وسماعات الأذن ومعدات المضخّم الإكتروني، قطع المعدات المدرجة في البند رقم 8518
851920	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، يتم تشغيله عن طريق العملات المعدنية أو الأوراق النقدية أو البطاقات المصرفية أو الرموز أو من خلال أي وسيلة دفع أخرى
851930	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، الأقراص الدوارة (أسطوانات التسجيل)
851950	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، آلات تسجيل المكالمات الهاتفية
851981	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه باستخدام وسائط مغناطيسية أو بصرية أو شبه موصلة، غير مذكورة في البند رقم 8519.20 أو 8519.30 أو 8519.50
851989	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، غير مذكور في البند رقم 8519
852110	جهاز تسجيل الفيديو أو نسخه، شريط مغناطيسي
852190	جهاز تسجيل الفيديو أو نسخه، غير الشريط المغناطيسي
852210	جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه، قطع غيار وملحقاتها، والأسطوانات.
852290	جهاز تسجيل الصوت أو الفيديو أو استرجاعه، قطع غيار وملحقاتها، غير الأسطوانات.
852580	كاميرات التلفاز والكاميرات الرقمية وأجهزة تسجيل الفيديو.
852712	أجهزة استقبال البث الإذاعي التي يمكن تشغيلها بدون مصدر طاقة خارجي، مشغّلات راديو كاسيت بحجم الجيب
852713	أجهزة استقبال البث الإذاعي التي يمكن تشغيلها بدون مصدر طاقة خارجي، (غير مشغلات راديو كاسيت بحجم الجيب) والتي يضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو إعادة إنتاجه
852719	أجهزة استقبال البث الإذاعي التي يمكن تشغيلها بدون مصدر طاقة خارجي، غير مصنفة في البند رقم 8527.1
852721	أجهزة استقبال البث الإذاعي التي لا يمكن تشغيلها بدون مصدر طاقة خارجي، من النوع المستخدم في السيارات ويضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه
852729	أجهزة استقبال البث الإذاعي التي لا يمكن تشغيلها بدون مصدر طاقة خارجي، من النوع المستخدم في السيارات ولا يضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه
852791	أجهزة استقبال البثّ الإذاعي غير المصنّفة في البند رقم 8527 والتي يضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه
852792	أجهزة استقبال البثّ الإذاعي غير المصنّفة في البند رقم 8527 والتي لا يضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه ولكن يضاف إليها ساعة
852799	أجهزة استقبال البثّ الإذاعي غير المصنّفة في البند رقم 8527 والتي لا يضاف إليها جهاز تسجيل الصوت أو استرجاعه أو ساعة
852849	شاشات ذات أنبوب أشعة كاثودية غير المصنف في البند الفرعي 8528.42 سواء كان ملوناً أم غير ملوّن
852859	شاشات ذات غير أنبوب أشعة كاثودية غير المصنف في البند الفرعي 8528.42 سواء كان ملوناً أم غير ملوّن
852862	أجهزة عرض ذات إمكانية للتوصيل مباشرة ومصممة للاستخدام مع آلة معالجة البيانات آلياً المدرجة في البند 84.71
852869	أجهزة عرض غير مصنفة في البند الفرعي 8528.62، سواء كانت ملونة أو غير ملونة
852871	جهاز استقبال للتلفاز، سواء كان يتضمّن أجهزة استقبال البث الإذاعي أو جهاز تسجيل الصوت أو الفيديو أو استرجاعه، غير مصمم ليتضمّن جهاز عرض الفيديو أو شاشة فيديو
852872	جهاز استقبال للتلفاز، سواء كان يتضمّن أجهزة استقبال البثّ الإذاعي أو جهاز تسجيل الصوت أو الفيديو أو استرجاعه، يضم جهاز عرض الفيديو بالألوان أو شاشة فيديو
852873	جهاز استقبال للتلفاز، سواء كان يتضمّن أجهزة استقبال البثّ الإذاعي أو جهاز تسجيل الصوت أو الفيديو أو إسترجاعه، يضم جهاز عرض الفيديو الأحادي اللون أو شاشة فيديو
950450	ألعاب، أجهزة لتشغيل ألعاب الفيديو، غير تلك المدرجة في البند الفرعي 9504.30

د- المكوّنات الالكترونية

852321	وسائط مغناطيسية، بطاقات تحتوي على شريط مغناطيسي، سواء كان مسجلاً أم غير مسجل، باستثناء المنتجات الواردة في الفصل 37
852352	وسائط أشباه الموصلات، البطاقات الذكية، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة، باستثناء المنتجات الواردة في الفصل 37
853400	دوائر مطبوعة
854011	أنابيب الأشعة الكاثودية لأجهزة استقبال الاذاعة المصورة [تليفزيون]، بما في ذلك أنابيب الأشعة الكاثودية لشاشات عرض الفيديو بالألوان

854012 أنابيب الأشعة الكاثودية لأجهزة استقبال الاذاعة المصورة [تليفزيون] ، بما في ذلك أنابيب الأشعة الكاثودية لشاشات عرض الفيديو بألوان أحادية.
854020 أنابيب الكاميرات التليفزيونية؛ أنابيب تحويل أو تقوية الصورة ؛ أنابيب أخر ذات كاثود ضوئى.
854040 أنابيب عرض المعلومات و الرسوم البيانية بألوان أحادية؛ أنابيب عرض المعلومات البيانية بالالوان ، تظهر نقاط فوسفورية علي الشاشة بتباعد يقل عن 0.4مم.
854060 الأنابيب؛ أشعة الكاثود، غير مدرجة في البند رقم 8540
854071 أنابيب للموجات متناهية الصغر ميكروويف (مجنيترون)، عدا أنابيب التحكم الشبكي
854079 أنابيب أخر للموجات متناهية الصغر ميكروويف (مثل أنابيب الموجات المتنقلة ، والكرسينوترون)،عدا أنابيب التحكم الشبكي
854081 صمامات وأنابيب لأجهزة الإستقبال أو لأجهزة التضخيم
854089 صمامات وأنابيب، غير مدرجة في البند رقم 8540
854091 أجزاء لأنابيب الأشعة الكاثودية
854099 أجزاء الصمامات والأنابيب المدرجة في البند رقم. 8540، باستثناء قطع أنابيب الأشعة الكاثودية
854110 صمامات ثنائية غير الصمامات الثنائية الحساسة للضوء أو الصمامات الثنائية الباعثة للضوء
854121 ترانزستورات، عدا الترانزستورات الحساسة للضوء، ذات معدل تبدد يقل عن 1 وات
854129 ترانزستورات أخر عدا الترانزستورات الحساسة للضوء، ذات معدل تبدد من 1 وات فأكثر
854130 مقومات ترانزستورية ثاير ستورات و دياك و ترياك، عدا الأدوات الحساسة للضوء
854140 أدوات شبه موصلة حساسة للضوء، بمافي ذلك الخلايا الضوئية الفولتائية، وإن كانت مجمعة في شكل وحدات أو مهيأة بشكل لوحات؛ صمامات ثنائية باعثة للضوء
854150 أدوات شبه موصلة حساسة للضوء غير مصنفة في البند رقم 8541، بما في ذلك الخلايا الكهروضوئية، سواء كانت مجمعة في شكل وحدات أو تكوينها على شكل ألواح
854160 بلورات؛ طاقة كهربائية إجهادية محمّلة
854190 أجزاء من الصمامات والترانزستورات وأجهزة أشباه الموصلات المماثلة وأجهزة أشباه الموصلات الحساسة للضوء
854231 الدوائر الالكترونية المتكاملة. المعالجات ووحدات التحكم، سواء كانت مدمجة مع الذاكرات أو المحولات أو الدوائر المنطقية أو المضخّمات أو دوائر الساعة والتوقيت أو دوائر أخرى
854232 الدوائر الالكترونية المتكاملة؛ الذاكرات
854233 الدوائر الالكترونية المتكاملة؛ المضخّمات
854239 الدوائر الالكترونية المتكاملة؛ غير المصنّفة في البند رقم 8542
854290 أجزاء الدوائر الالكترونية المتكاملة

ه- أجهزة متنوّعة

852351 وسائط أشباه الموصلات؛ أجهزة التخزين الصلبة والمستدامة، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة، باستثناء المنتجات الواردة في الفصل 37
852359 وسائط أشباه الموصلات غير البطاقات الذكية؛ سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة، باستثناء المنتجات الواردة في الفصل 37
852380 الوسائط غير المصنّفة في البند 8523؛ سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة، باستثناء المنتجات الواردة في الفصل 37
852910 جهاز الاستقبال والإرسال؛ العواكس الهوائية بجميع أنواعها وأجزائها التي تصلح للاستخدام مع تلك الأجهزة
852990 جهاز الاستقبال والإرسال، صالح للاستخدام مع الجهاز الوارد في البند رقم 8525 إلى 8528، باستثناء الهوائيات والعواكس الهوائية
901320 الليزر، غير الصمامات الثنائية الليزرية

1-1 المراجع

Ahmad, N. and P. Schreyer (2016), "Measuring GDP in a Digitalised Economy", OECD Statistics Working Papers No. 2016/07, https://doi.org/10.1787/5jlwqd81d09r-en. [2]

Ahmad, N. and P. Van de Ven (2018), Recording and measuring data in the System of National Accounts, http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=SDD/CSSP/WPNA(2018)5&docLanguage=En. [8]

Andrenelli, A. and J. López González (2019), "Electronic transmissions and international trade - shedding new light on the moratorium debate", OECD Trade Policy Papers No 233, https://doi.org/10.1787/57b50a4b-en. [1]

Hagiu, A. and J. Wright (2015), "Multi-sided platforms", International Journal of Industrial Organization, http://dx.doi.org/10.1016/j.ijindorg.2015.03.003. [5]

Li, W. (2018), Typology of online platforms for future measurement of the value of data, presented at the 2018 OECD Workshop on Online Platforms, Cloud Computing, and Related Products, September 6th, OECD, Paris. [14]

Nakamura, L., J. Samuels and R. Soloveichik (2016), "Valuing 'Free' Media in GDP: An Experimental Approach", No. Working Paper No. 16-24, FRB of Philadelphia, https://ssrn.com/abstract=2833772. [9]

OECD (2019), "An Introduction to Online Platforms and Their Role in the Digital Transformation", https://doi.org/10.1787/53e5f593-en. [6]

OECD (2019), Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9789264311992-en. [10]

OECD (2018), Tax Challenges Arising from Digitalisation – Interim Report 2018: Inclusive Framework on BEPS, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9789264293083-en. [4]

OECD (2015), OECD Digital Economy Outlook 2015, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9789264232440-en. [7]

OECD (2013), "Exploring the Economics of Personal Data: A Survey of Methodologies for Measuring Monetary Value", OECD Digital Economy Papers, No. 220, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/5k486qtxldmq-en. [12]

OECD (2011), OECD Guide to Measuring the Information Society 2011, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9789264113541-en. [3]

UNCTAD (2018), "Updating the partnership definition of ICT goods from HS 2012 to HS 2017", Technical Notes on ICT for Development No 10, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d10_en.pdf. [11]

UNECE (2011), “Guide on the Impact of Globalization on National Accounts”, https://www.unece.org/statistics/areas-of-work/statsecon/statsna/statsgroupswggnae/guideon-the-impact-of-globalization-on-national-accounts-by-chapters.html. [13]

1-1 ملاحظات

1 على سبيل المثال، يُعدّ تعريف التجارة الالكترونية المستخدم في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية ("إنتاج أو توزيع أو تسويق أو بيع أو تسليم السلع والخدمات من خلال الوسائل الإلكترونية") أوسع نطاقاً من التعريف الإحصائي للتجارة الرقمية الوارد في هذا الدليل (لا سيما في إشارة إلى الإنتاج).

2 التحويل الرقمي هو تحويل البيانات والعمليات المماثلة إلى صيغة يمكن قراءتها آلياً. أما الرقمنة فهي تتعلق باستخدام التقنيات والبيانات الرقمية فضلاً عن الترابط البيني الذي يؤدي إلى أنشطة جديدة أو تغييرات في الأنشطة الحالية. ويشير التحول الرقمي إلى الآثار الاقتصادية والمجتمعية للتحويل الرقمي والرقمنة. راجع https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264312012-en.pdf?expires=1575895664&id=id&accname=ocid84004878&checksum=A947701CFE037D87D49887 BF6EFEA525

3 في الواقع، ينبغي وضع هذه المسائل في إطارها الحقيقي. ويمكن طرح العديد من التحديات والأسئلة المماثلة في المجال "المناظر". فعلى سبيل المثال، لا يمكن تقييم الكتاب فقط من خلال التكاليف المرتبطة بكتابته.

4 هناك مثال آخر يتناول مسائل التقييم الجمركي التي تمت مناقشتها في منظمة التجارة العالمية، في إطار التوقف الاختياري لفرض الرسوم الجمركية على التعاملات الإلكترونية. وفي هذه المناقشات، يكمن السؤال في ما إذا كانت الرسوم مفروضة على قيمة المنتج أو الوسيط الناقل. للاطلاع على قائمة البلدان التي تنفذ (أو لا تنفذ) هذا القرار، راجع:

https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/FE_S_S009-DP.aspx?language=E&CatalogueIdList=232176,232112,228318,134782,127543,119288,85381,68907,9
9826,76906&CurrentCatalogueIdIndex=1&FullTextHash=&HasEnglishRecord=True&HasFrenchRecord= True&HasSpanishRecord=True

5 ولا بد أيضاً من النظر في التجارة التي يتم إجراؤها عبر فئة من الصناعات الرقمية، ولكن ذلك قد يطرح أيضاً مشاكل حدودية مهمة. فعلى سبيل المثال، هل يمكن اعتبار الشركة المصنعة للأحذية التي تبيع جميع منتجاتها عبر الإنترنت ضمن النطاق أم خارجه؟ حتى لو كان من الممكن حل هذا الأمر بشكل مجد، فكيف يمكن اعتبار الشركة نفسها التي تبيع نصف منتجاتها عبر التجارة التقليدية ونصف منتجاتها عبر الانترنت؟

6 وذلك لا يعني أن التحديد المستند إلى المنتجات لا يستحق العناء، فهذا الدليل يوضح بالفعل أنه يستحق العناء، لكن لا يمكنه أن يشكل الركيزة الأساسية لتعريف التجارة الرقمية كمفهوم.

7 في الواقع، نظراً إلى أن التعريف يركز فقط على الطلب الرقمي، سيكون من الصعب المجازفة المفاهيمية لتبرير إسناد القيم للخدمات غير النقدية التي تم تسليمها رقمياً كإحصاءات تكميلية إلى تلك المتعلقة بالخدمات التي "يتم طلبها رقمياً"، على سبيل المثال في ما يتعلق بالبيانات أو عمليات التسليم داخل الشركة للمعلومات الترقيمية الأخرى (بما في ذلك المعرفة)، نظراً إلى غياب "البيع" أو "الشراء".

8 ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن الجهود الواردة في هذا الدليل، لا تركز حصرياً على مفهوم "الفجوات" في الإحصاءات الحالية، على الرغم من أهميتها. ويتمثل الهدف الأساسي في هذا الصدد في اتضاح صورة التجارة الرقمية في الإحصاءات الاقتصادية الحالية، ولذلك يتم التركيز على السلع (بحيث أن إحصاءات التجارة الدولية تغطي جيداً العمليات بشكلٍ عام)، فضلاً عن الخدمات.

9 وسيوفر هذا الدليل توجيهات في هذا المجال في تنقيحاته اللاحقة. وفي الوقت الحالي، أصبحت الشركات الأم قادرة على تنظيم تدفق العديد من الخدمات الرقمية (بما في ذلك البيانات) بين الشركات التابعة لها التي لم تقم على الأرجح بتعاملات نقدية، ما يؤدي إلى عدم إمكانية الفصل بين التجارة في الخدمات ودخل الممتلكات.

10 على سبيل المثال، يمكن أن تجمع منصة التواصل الاجتماعي البيانات من المستخدمين من دون تبادل نقدي بين المستخدم والمنصة، ولكن البيانات بحد ذاتها تدرّ الإيرادات (عبر مبيعات الإعلانات المحددة الهدف) للمنصة.

11 وأشار هذا الدليل عمداً إلى التعاملات "النقدية / غير النقدية" بدلاً من الخيارات البديلة الأخرى، مثل التعاملات المدفوعة/غير المدفوعة، حتى لو كانت هذه المصطلحات معقّدة. وكما هو مذكور في أقسام أخرى من هذا الدليل، هناك مناقشات جارية داخل مجتمع الإحصاء الدولي حول ما إذا كان ينبغي إدراج بعض التعاملات غير النقدية في البيانات، في إطار الإنتاج وحسابات السلع والخدمات، باعتبار أنها تعكس "دفعة مسددة" أصلية عن طريق عملية "المقايضة".

12 يشمل تعريف منظمة التجارة العالمية للتجارة الالكترونية كلاً من أنماط الطلب والتسليم على حد سواء.

13 تجدر الإشارة إلى أن التعريف يقيس القيمة الإجمالية للمنتج الذي يتم تبادله، سواء كان يتمتع هذا المنتج بخصائص رقمية أو غير رقمية.

14 يعكس النص الفقرة التي تدعمه والمقتبسة من تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولأغراض هذا الدليل، يجب تفسير الإشارات إلى "الشبكة" على أنها "الإنترنت"، بما في ذلك الوصول إليها عبر الأجهزة المحمولة.

15 راجع الملحق و

16 ولا يزال الغموض يحيط ببعض المجالات التي تتطلب المزيد من الدراسة المستقبلية. على سبيل المثال، ينبغي معرفة ما إذا كانت عمليات شراء السلع أو الخدمات عبر خدمات الدردشة عبر الانترنت، مثل "وي تشات"، مصنّفة ضمن التجارة الإكترونية. ومن جهة، لا يرمي عادة برنامج "وي تشات" والأنظمة ذات الصلة بشكل خاص إلى تقديم الطلبات (وفقًا لتعريف التجارة الإلكترونية)، ولكن تلك البرامج تتلقى بدلاً من ذلك رسائل معدة يدوياً مشابهة لرسائل البريد الإلكتروني. ومن جهة أخرى، يشير التغيير التكنولوجي بوتيرة سريعة إلى أنه بات من الممكن الآن معالجة الطلبات تلقائياً، وبالتالي، يمكن القول إنه يمكن تصنيف العمليات ذات الصلة على أنها تجارة إلكترونية.

17 تضم أعضاء من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (UNESCWA)، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (UNSD)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. راجع أيضاً:

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d03_en.pdf

18 تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ تعريف التسليم الرقمي يشير إلى التعاملات الدولية بدلاً من العمليات عبر الحدود، ليشمل النمطين 2 و 4 كما هي معرفة في اتفاقية الجاتس، كما أنه يستبعد الإشارة إلى "قابل للتنزيل" لتجنب الإزالة غير المقصودة للعديد من الخدمات المتدفقة رقمياً من نطاق التسليم رقمياً.

19 في الوقت الحالي، بدأت بعض المنصات بالتجربة الفعلية مع المتاجر القائمة على الأرض.

20 يبحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2018) في التصنيفات القائمة على نموذج الأعمال العام (الربحي مقابل غير الربحي) ونوع المنتج المعني (السلع، وخدمات الدفع، ووسائل التواصل الاجتماعي، والعمالة).

21 منظمة الجمارك العالمية، 2018 http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-ofstandards/ecommerce.aspx

22 تجدر الإشارة إلى أن نموذجي الأعمال قد يتواجدان معاً في مجموعة الشركات نفسها، على سبيل المثال، التجارة الإلكترونية على موقع "أمازون" (بائع بالتجزئة إلكترونياً) بدلاً من "أمازون ماركت بليس" (منصة وساطة رقمية)، وهي جزء من نفس الشركة، ما يفسر سبب التمييز بوجه خاص بين تعريفات المنصات نفسها (الشركات) والخدمات التي تقدمها ("الطبيعة").

23 وتندرج في هذه الفئة أيضاً المواقع الإلكترونية والمنصات التي تحصل على إيرادات مقابل توجيه الزوار إلى موقع إلكتروني تابع لأطراف ثالثة. وعلى الرغم من أن المنصة تتلقى رسوماً، إلا أن العملية بحد ذاتها لا تسهل صراحةً العملية بين مجموعتين مستقلتين من المستخدمين (إنها تزيد من احتمالية إجراء عملية واحدة فقط). لذلك، لا تتوافق مع تعريف منصة الوساطة الرقمية التي تفرض رسوماً.

24 ومع ذلك، ندرك المناقشات الجارية بشأن تصنيف التعاملات المتعلقة بالطباعة ثلاثية الأبعاد والعملات المشفرة.

25 وتخضع مسألة تصنيف مدفوعات خدمة الوساطة والمنصة إلى نفس الصناعة التي يتم التوسط في منتجاتها للنقاش من قبل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الصناعية، والذي أدرك أنه يجب توفير إرشادات إضافية للمنصات، ولا سيما بسبب اختلاف الممارسة بين البلدان والصناعات.

ومع ذلك، في الإرشادات المؤقتة (الناتجة عن اجتماع منعقد في أيلول 2017) بشأن معالجة المنصات، تم تأييد فكرة تصنيف المنصات في فئة "خدمات الحجز الأخرى والأنشطة ذات الصلة" ضمن قطاع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الآيسيك) – القطاع رقم 7990"، حيث تم الاعتراف بأوجه الشبه مع الخدمات غير الرقمية الأخرى المطابقة لها مثل وكالات السفر الشهيرة.

26 ,([14]Li, 2018) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2013 [12]) و(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2013، [12]).

27 http://www.oecd.org/going-digital/

28 كما أنه يحد من الحواجز التي تحول دون الاستيراد والوصول إلى المدخلات الرقمية المعززة للإنتاجية التي يمكنها أن تزيد القدرة التنافسية للتصدير.

29 راجع أيضاً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2011 [13])، الفصل 6.

30 راجع أيضاً الملحق 2-أ لعمليات معينة.

3- التجارة التي يتم طلبها رقمياً

اعتماداً على تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القائم منذ فترة طويلة للتجارة الإلكترونية ، يُعرِّف هذا الدليل التجارة التي يتم طلبها رقمياً على أنها عملية بيع أو شراء دولية لسلعة أو خدمة، يتم إجراؤها عبر شبكات الكمبيوتر من خلال طرق مصممة خصيصاً لغرض استلام الطلبات أو تقديمها.
يصف هذا الفصل الطرق التي تستخدمها المسوح الحالية (حول الشركات والأسر) التي تستهدف التجارة الإلكترونية لتوفير الأداة المثالية للقياس.
ويسلط الضوء على التحديات الكبيرة المتعلقة بالقياس والتي يواجهها المستجيبون (ولا سيما الأسر) في تحديد التعاملات الدولية، لا سيما عندما تمر عبر منصات الوساطة الرقمية.
ويتم أيضاً توفير أمثلة على الطريقة التي يمكنها لمصادر البيانات الإضافية أن تساعد في تقدير عناصر التجارة التي يتم طلبها رقمياً، فضلاً عن إرشادات حول تحسين التقديرات بشأن تعاملات الحد الأدنى.

1-3 مقدمة

تتبع التجارة التي يتم طلبها رقمياً كما هي محددة في هذا الدليل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية،

ويتم تعريفها على أنها: "عملية البيع أو الشراء الدولي لسلعة أو خدمة، يتم إجراؤها عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصاً لتلقي أو تقديم الطلبات".

ويتضمّن هذا التعريف بعض التوضيحات الإضافية. وتشير هذه الأخيرة على وجه التحديد إلى أنه

لا يجب أيضاً إجراء عملية الدفع والتسليم النهائي للسلع أو الخدمات عبر الانترنت. ويمكن أن تشمل التعاملات مشاركين من جميع القطاعات المؤسسية، وأن تغطي الطلبات المقدمة عبر شبكة الانترنت[1] أو الشبكة الخارجية أو من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات. وتُستثنى الطلبات التي يتم تقديمها عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الرسائل الإلكترونية المعدة يدوياً.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تم بذلها خلال العقد الماضي، كما هو مذكور في الفصلين الأول والثاني، من أجل قياس حجم وقيمة عمليات التجارة الإلكترونية (وبالتالي، بحكم التعريف، حجم وقيمة العمليات التي يتم طلبها رقمياً)، فهي لم تشهد توسّعاً سوى في السنوات الأخيرة حيث بدأت بتوفير معلومات بشأن التجارة التي يتم طلبها رقمياً (الدولية).

في هذا الصدد، يقدم هذا الفصل، ربما أكثر من أي فصل آخر، أفضل مثال على الطبيعة الديناميكية لهذا الدليل، ويعكس بالتالي حالة الجهود البحثية في الوقت الحالي على صعيد الجهود الرامية إلى تطوير قياس التجارة الرقمية (الالكترونية).

وتوفّر معظم الجهود الحالية مقياساً لحجم التجارة الإلكترونية (يتم استخدام مصطلح التجارة الإلكترونية بالتزامن مع التعاملات التي يتم طلبها رقمياً في كل الدليل) على مستوى الاقتصاد بكامله، وعادةً ما تعالج المسألة من وجهتين غير متناقضتين، أي أنها تستهدف بشكل منفصل الشركات (المسح) والأسر. وتتواصل الجهود الرامية إلى تقدير التجارة الدولية التي يتم طلبها رقمياً من خلال هذه الآليات القائمة والأسئلة الإضافية المطروحة.

ومع ذلك، وكما يوضح هذا الفصل، فإن تقدير البعد الدولي محفوف بالتحديات، إذ أن المستجيبين قد يواجهون صعوبة في تحديد ما إذا كانوا قد أجروا تعاملات ذات طبيعة دولية، ولا سيما إذا توسّطت شركة محلية تابعة لشركة متعددة الجنسيات في العملية (راجع أيضاً الفصل 5).

وتزداد هذه المسألة تعقيداً في حال تم تسهيل العملية من خلال منصة رقمية أجنبية توسطت بين جهتين فاعلتين مقيمتين. لذلك يُعتبر إعداد إرشادات متينة في هذه المجالات ذات أولوية قصوى.

ويحاول هذا الدليل القيام بذلك، ولكن لا يمكن التشديد على أن الفصل الحالي يعكس فقط خطوة تم اتخاذها في هذا الاتجاه، إذ يُتوقع إعداد إرشادات إضافية مهمة في ظل تضافر الجهود الوطنية والدولية.

وتتمثل إحدى أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل في ضرورة البحث عن حلول مبتكرة قدر الإمكان. وكما ذُكر أعلاه، تمحورت الجهود الإحصائية بصورة تقليدية حول أدوات القياس التقليدية، مثل مسوح الشركات والأسر.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات، ومن احتمال بقائها كذلك، ينبغي النظر في نُهج تكميلية أخرى أو نُهج بأهداف أوضح والتي تركز على الجهات الفاعلة الرئيسية. ويحاول الفصل وصف التطورات الحالية والمحتملة على صعيد أنواع مصادر البيانات أو الأساليب التي يتم استغلالها أو يمكن استغلالها.

ويشكل استخدام البيانات الضريبية أحد المصادر المحددة التي لم يتناولها هذا الفصل بل تطرق إليها الفصل الرابع (نظراً إلى أن التكيف في الوقت الحالي مع الأنظمة الضريبية وقانون الضرائب يُعزى إلى حد كبير إلى المحاولات لفرض ضرائب بشكل أفضل على الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً).

2-3 مسوح الشركات

شكّلت مسوح المؤسسات، مثل المسح الذي أجرته الجماعة الأوروبية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، والمسح النموذجي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات، والمسح الكندي حول التكنولوجيا الرقمية واستخدام الإنترنت، آليات مهمة لتجميع إحصاءات التجارة الإلكترونية في العديد من الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الماضي تقريباً.

وحتى فترة ليست ببعيدة، ركّزت هذه المسوح بشكل شبه حصري على قياس نطاق (وغالباً ما يكون حجم) عمليات التجارة الإلكترونية في الاقتصاد ككل وليس البعد الدولي.

وعادةً ما توفّر الإحصاءات الحالية المستمدة من مسوح المؤسسات رؤية حول الحصة الإجمالية لحجم الأعمال (المبيعات) الناتجة عن التعاملات التي يتم طلبها رقمياً.

على سبيل المثال، يُظهر المسح الذي أجرته الجماعة الأوروبية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أنه في عام 2018 احتل الطلب الرقمي نسبة 17 في المائة من أحجام الإيرادات الاجمالية للمؤسساتالتي تشغل 10 موظفين فأكثر مع الإشارة إلى أنها كانت متفاوتة إلى حد كبير حسب البلد والصناعة.

وفي السنوات الأخيرة، بعدما أدركت الحاجة إلى بُعد[2] تجاري دولي، بدأت هذه المسوح القائمة بالتوسّع لتشمل أسئلة إضافية حول التجارة.

وعلى سبيل المثال، شمل المسح الذي أجرته الاتحاد الأوروبي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في المؤسسات منذ عام 2017، أسئلة (وإن كانت اختيارية) حول التقسيم الجغرافي لحجم الايرادات المتحققة من الطلبات الواردة عبر موقع إلكتروني أو تطبيقات (أي المبيعات فقط)[3]، في ظل توفر النتائج بالفعل لعام 2017 وتوقّع صدور التحديثات في نهاية عام 2019 (راجع الإطار 3-1).

وتجدر الإشارة إلى أن المسح الذي أجرته هيئة الإحصاء الكندية حول التكنولوجيا الرقمية واستخدام الانترنت قادر بالفعل على القيام بذلك، إذ أنه يوفر بيانات عن نسبة مبيعات الإنترنت في الخارج لجميع الشركات الكندية، وهي موزعة بين مبيعات الشركات ومبيعات العمليات بين الشركات والمستهلكين وبين المبيعات إلى الولايات المتحدة والبلدان المتبقية.

ولسوء الحظ، في حين أن هذه التوسعات ستكون قادرة[4] (في الوقت المناسب) على توفير رؤية حول الحصة الإجمالية للصادرات التي يتم طلبها رقمياً، إلا أنها لا تطال العمليات الشرائية[5] التي تقوم بها الشركات عبر الطلب الرقمي، وبالتالي، لن تتمكن، في الوقت الحالي على الأقل، من تقديم معلومات عن الواردات التي يتم طلبها رقمياً.

وعلى الرغم من عدم توفر معلومات عن الواردات، ينبغي أيضاً ابراز بعض التحديات الكامنة في المعلومات التي يمكن استنتاجها في ما يتعلق بالصادرات، ودراسة إمكانية مواصلة تطوير المسوح القائمة على المؤسسات.

الإطار 3-1 أسئلة حول التقسيم الجغرافي لحجم الايرادات المرتبطة بالطلبات المستلمة التي تم تقديمها عبر موقع إلكتروني أو تطبيقات في المسح الذي أجراه الاتحاد الأوروبي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في المؤسسات لعام 2019

السؤال F2- يرجى توفير قيمة المبيعات الناتجة عن الطلبات المستلمة التي تم تقديمها عبر موقع إلكتروني أو عبر تطبيقات (بالقيم النقدية، باستثناء ضريبة القيمة المضافة)، في العام 2018: _____ (العملة الوطنية)
في حال عدم التمكن من توفير هذه القيمة، يرجى الإشارة إلى النسبة المئوية المقدّرة للمبيعات الإجمالية الناتجة عن الطلبات المستلمة التي تم تقديمها عبر موقع إلكتروني أو عبر تطبيقات، في عام 2018: _____٪

السؤال F7- ما هو التوزيع النسبي للمبيعات الناتجة عن الطلبات المستلمة التي تم تقديمها عبر موقع إلكتروني أو عبر تطبيقات في عام 2018 من قبل العملاء الموجودين في المناطق الجغرافية التالية؟: (اختياري).
(تقديرات بالنسبة المئوية للقيم النقدية، باستثناء ضريبة القيمة المضافة).
(أ) البلد الأم ____٪
(ب) البلدان الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي ____٪
(ج) البلدان المتبقية____٪
المجموع 100 في المائة

المصدر: مسح المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في الشركات، 2019: https://circabc.europa.eu/sd/a/d9b1ab6e-a38f485b-aeb5-8f7e2ce8d153/ICT-Entr%202019%20-%20Model%20Questionnaire%20V%202.0%20-%20after%20WG.pdf

التقديرات المستندة إلى المؤسسات الخاصة بصادرات السلع التي يتم طلبها رقمياً والخدمات التي يتم طلبها رقمياً

بهدف تجنب الازدواجية في العد، ونظراً لأن النُهج الأخرى (راجع الفصل 4) قد تشكّل أدوات أفضل من غيرها، أو على الأقل تكميلية لقياس أجزاء من الخدمات التي يتم طلبها رقمياً (أي الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والتي تم طلبها رقمياً)، ينبغي على التقديرات بشأن التجارة التي يتم طلبها رقمياً والمستمدة من مسوح المؤسسات أن تميّز بين السلع والخدمات.

وعلى الرغم من أنّ معظم المسوح الحالية حول الطلب الرقمي لا توفر بياناً مفصّلاً حسب نوع المنتج الذي يتم تبادله، إلا أنها توفر تصنيفات حسب الصناعة (على صعيد التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي (نيس) ذي الرقمين في المسح الأوروبي).

ومع الافتراض أن معظم إنتاج (وبالتالي صادرات) تلك المؤسسات سيتركّز في المنتجات التي تشكل الناتج الرئيسي لصناعتها، سيسمح للبلدان بربط التقديرات بشأن الصادرات التي يتم طلبها رقمياً والمستمدة من هذه المسوح برؤية حول المنتج المُصدَّر (حسب البلد والمنطقة).

وذلك يوفر بدوره أداة لتقدير التعاملات التي يتم طلبها رقمياً، كما هو موضح في الشكل 2-1 والجدول 2-1.

في الواقع، بالنسبة لتلك البلدان التي يمكنها ربط سجلاتها الاحصائية للمؤسسات وللمؤسسات التجارية، يمكن تحسين هذا النهج للتخلص من الافتراضات المتعلقة بالسلع التي يتم تصديرها، نظراً إلى أن السجلات الإحصائية للمؤسسات ستكون قادرة على توفير هذه المعلومات (على الرغم من الصعوبات المتعلقة بتجارة الحد الأدنى، راجع القسم أدناه).

التوصية 3-1

ينبغي على المسوح الحالية أو الجديدة حول التجارة الإلكترونية أواستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعادلها، أن تطلب من المستجيبين تقسيم مبيعات المنتجات التي تم طلبها رقمياً وتصديرها بين السلع والخدمات.

وأيضاً يمكن توفير هذه المعلومات بشكلٍ مثالي حسب المنتج التفصيلي، ولكن الخيار البديل الملائم يتمثل في تقسيم المنتجات حسب فئات المنتجات الأربعة التالية: سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم طلبها رقمياً، والسلع الأخرى التي يتم طلبها رقمياً، والخدمات في المنتجات التي يتم طلبها رقمياً (وفي حال عدم توفر البيانات، يُحتمل تسليمها عوضاً عن ذلك) وتسليمها رقمياً، والخدمات الأخرى التي يتم طلبها رقمياً.

وإذا لم يكن من الممكن إدراج أسئلة جديدة أو إضافية، يتمثل النهج البديل في تقدير حصة المنتجات التي يتم تصديرها عبر الطلب الرقمي من خلال ربط نتائج الصادرات الإجمالية من المنتجات التي يتم طلبها رقمياً بإحصاءات المؤسسات وسجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وعند القيام بذلك، يمكن تطبيق المعدلات التي لوحظت على مستوى المؤسسة بالقدر نفسه على جميع المنتجات التي تصدّرها المؤسسة، الأمر الذي يوفر تقديرات بشأن الصادرات التي يتم طلبها رقمياً حسب المنتج والشريك. ومن بعدها يمكن استخلاص التقديرات بشأن الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً من خلال جداول التناظر في الفصل 4.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى جانبٍ محدّد من تصميم المسوح الحالية وانسجامها مع المفاهيم الأساسية المدرجة في سجلات المؤسسات التجارية. ويُحتمل أن تبيع العديد من المؤسسات السلع عبر الطلب الرقمي إلى الوسطاء المحليين الذين يتملّكون في وقت لاحق السلع ويصدّرونها. وفي هذا الإطار، ستعكس المسوح بشكلٍ مناسب، حقيقة أن المعاملة التي تتم بين شركة منتجة والوسيط المحلي لم تشكّل معاملة "تجارية"، ولكن حين يقوم للوسيط بتصديرها لاحقاً (في حال تم طلبه رقمياً أيضاً) سيتم إدراجها في التجارة الرقمية، علماً بأن كل من التدفقات تتوافق تماماً مع ما سيتم تسجيله في ربط سجلات المؤسسات الاحصائية مع سجلات المؤسسات التجارية.ومع ذلك، يُحتمل مواجهة صعوبات في ما يتعلق بمبيعات المؤسسة التي توسطت فيها منصات رقمية لم تحصل على ملكية المنتج الذي يتم التوسط فيه وتصديره (راجع القسم 5-4).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة مهمة لأن المؤسسة التي تجري خدمة الوساطة (منصة الوساطة الرقمية، سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة) قد تسجل أيضاً في استجابات المسوح حصتها في المبيعات (والتي قد تشمل أيضاً - في حين لا ينبغي أن تشمل - قيمة المنتج الذي يتم التوسط فيه) التي يتم طلبها رقمياً.

وبالتالي، هناك احتمال حدوث ازدواجية في العد ما لم يتم إجراء تصحيحات صريحة لتعديل التعاملات التي تسهلها منصات الوساطة الرقمية، أو أسئلة منفصلة تنص على أنه يجب إدراج القيم المتعلقة برسوم الوساطة فقط في مبيعاتها.

وكما ذُكر سابقاً (على الرغم من صعوبة تحديدها في السجلات الاحصائية للمؤسسات، راجع الفصل 5)، وفقًا للإرشادات المؤقتة لمجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتصنيفات، سيتم تصنيف منصات الوساطة الرقمية التي تنشط في العمليات المرتبطة بالسلع في فئة البيع بالتجزئة عبر خدمات الطلب عبر البريد أو عبر الإنترنت - ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الآيسيك) القطاع رقم 4791 - في حين أنه سيتم تصنيف منصات الوساطة الرقمية التي تنشط في خدمات الوساطة في فئة الخدمة الرئيسية التي تتوسط فيها.

التوصية 3-2

بالنسبة لمنصات الوساطة الرقمية (التي لا تتملّك المنتجات التي تتوسط فيها)، يجب أن تعكس التقديرات بشأن حجم االايرادات (المبيعات) التي يتم طلبها رقمياً فقط الإيرادات المرتبطة بخدمات الوساطة التي تقدمها ولا يجب أن تتضمّن قيمة المنتجات التي يتم التوسط فيها. عندما يتم فرض رسوم صريحة على خدمات الوساطة، يجب تسجيلها على أنها مدفوعة من قبل أحد المنتجين المقيمين والمستهلكين أو كليهما وذلك يتوقف على من قام بدفع الرسوم الصريحة. وعندما لا يتم فرض رسوم صريحة على خدمات الوساطة، يجب تسجيلها على أنها مدفوعة من قبل منتج السلعة التي يتم التوسط فيها (وليس المستهلك).

وفي حين أن المعلومات حول مشتريات السلع والخدمات التي قامت بها الشركات غير متوفرة حالياً في معظم المسوح التي تعكس الطلب الرقمي، تتضمّن مسوح عديدة (بما في ذلك المسح الأوروبي) تفاصيل عما إذا كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسات قد تم بيعها للمستهلكين (الأسر) أو المؤسسات الأخرى (بما في ذلك الحكومة)، ولو لم يتم تقسيمها حسب فئة المستهلك أي سواء كان مقيماً أو غير مقيم.

ومع ذلك، يمكن أن توفر مسوح الأسر (كما هو موضح أدناه) وسيلة لاستخلاص التقديرات بشأن الواردات التي يتم طلبها رقمياً.

وانطلاقاً من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحديد المنفصل للصادرات التي يتم طلبها رقمياً بين تلك المباعة للمؤسسات وتلك المباعة للأسر في المسوح القائمة على المؤسسات يرسي الأسس لكي تكمّل الإحصاءات الموازية (والتحقق من صحة) التقديرات الخاصة بالدولة الشريكة بشأن واردات الأسر (على أساس مسوح الأسر).

التوصية 3-3

ولتوفير المعلومات حول واردات الخدمات التي يتم طلبها رقمياً من قبل الشركات، يجب على البلدان إعداد بيانات التصدير حسب الدولة الشريكة والتي يمكنها تشكل أساساً لإحصاءات الاستيراد في البلدان الأخرى.

التوصية 3-4

نظراً إلى إمكانية إعداد تقديرات منفصلة بشأن واردات الأسر من خلال مسوح الأسر المخصصة، يجب أن تفرّق الأسئلة المتعلقة بالصادرات التي يتم طلبها رقمياً (مقسمة حسب البلد الشريك المستورد والمنطقة) بين نوع المستهلك (الأسرة والمؤسسات/الحكومة). وعلى المدى القصير، يجب على البلدان أن تستخلص تجزئة بيانات التصدير بين الأسر والشركات من خلال المعلومات المتاحة للاقتصاد بأكمله.

تقديرات مستندة إلى المؤسسة بشأن واردات السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً

كما هو مذكور أعلاه، يتم جمع معلومات محدودة للغاية من المسوح الحالية المستندة إلى المؤسسات بشأن المشتريات (الواردات) عبر الطلب الرقمي.

وتتمثل إحدى التوصيات الواضحة في هذا الشأن في إضافة أسئلة حول الواردات مماثلة لتلك المستخدمة للصادرات، كما هو موضح في الإطار 3-1.

وينبغي الاعتراف بأنّ مثل هذا النهج (بما في ذلك المعلومات عن قيمة الواردات التي تم طلبها رقمياً) سيزيد أعباء الاستجابة، كما أنه نظراً للتحديات، لا يتجلى بشكلٍ واضح في هذه المرحلة ما إذا كانت هذه الأسئلة الإضافية ستتمكّن من تحقيق نتائج ملموسة.

وفي هذا الإطار، يعكس التحدي الرئيسي حقيقة أن المؤسسة على الأرجح (مثل الأسر) لا تعرف دائماً ما إذا كانت عملية الشراء قد أجريت عبر وسيط محلي أو وسيط أجنبي.

فعلى سبيل المثال، توفر العديد من الشركات مواقع إلكترونية محلية للتعاملات، حتى لو لم تكن قائمة فعلياً في البلد، ما يعني أن الشركات المسؤولة عن المشتريات قد تسجل معاملة ما على أنها محلية حتى لو تم إجراء العملية بالكامل في الخارج.

وعلى نحو مماثل، يُحتمل أن تسجل المؤسسات بشكلٍ خاطىء معاملة ما على أنها أجنبية بالكامل في حال كانت معظم قيمتها محلية، ونذكر، على سبيل المثال، التعاملات بين المقيمين والتي تتوسط فيها شركات منصات الوساطة الرقمية الأجنبية.

وفي حين أنّ هذه التعاملات تشكل تحديات كبيرة، هذا لا يعني أن المعلومات التي توفر نظرة حول المشتريات الإجمالية من خلال الوسائل الإلكترونية (لا سيما عبر التبادل الإلكتروني للبيانات) ليست ملحوظة، إذ أنها ستتمكن على الأقل من توفير نقطة انطلاق.

وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع حجم هذه المؤهلات في إطارها الحقيقي، حيث يتم إجراء جزء كبير من التعاملات التي يتم طلبها رقمياً من خلال آليات التبادل الالكتروني للبيانات.

التوصية 3-5

يجب أن تتضمّن مسوح المؤسسات أسئلة حول حصة المشتريات التي أجريت عن طريق الطلب الرقمي، مع الإشارة إلى أن التعاملات التي أجريت عبر التبادل الإلكتروني للبيانات يتم تقديرها على حدة. ويجب تقسيم التقديرات إلى فئات حسب ما إذا كانت هذه التعاملات مرتبطة بالمنتجات المستوردة (تقسيمها بطريقة مثالية حسب الشريك والمنتج، وتوزيعها على الأقل بين السلع والخدمات) أو بالمنتجات التي تم إنتاجها محلياً.

وتشكّل واردات خدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية أحد المجالات التي تسمح حالياً بالحصول على معلومات إضافية حول واردات التجارة الرقمية.

ونظراً إلى أن هذا الدليل يوصي بدفع المنتِج (وليس المستهلك النهائي) مباشرة أي رسوم وساطة ضمنية، يمكن استخلاص مقياس لقيمة خدمات الوساطة من تقديرات المبيعات التي تتوسط فيها منصات الوساطة الرقمية.

ويتضمن المسح الأوروبي بالفعل سؤالاً مشابهاً يمكن الاستناد إليه لتقدير قيمة هذه الواردات[6]، من خلال تطبيق متوسط رسوم الوساطة على حجم الأيرادات الإجمالية التي يتم التوسط فيها عبر هذه القنوات.

التوصية 3-6

يمكن استخدام الأسئلة الواردة في مسوح المؤسسات والتي تحدد بشكل منفصل مبيعات المنتجين عبر منصات الوساطة الرقمية، لتقدير قيمة رسوم خدمة الوساطة الأساسية التي استوردها المنتِج، في حال كانت الأسئلة تفرّق أيضاً بين المبيعات عبر منصات الوساطة الرقمية المقيمة وغير المقيمة. ويمكن تحديد متوسط رسوم الوساطة من خلال معدلات الرسوم (النسب المئوية أو التكاليف الثابتة المقسومة على متوسط قيمة المنتجات الوسيطة) التي تتقاضاها منصات الوساطة الرقمية في الاقتصاد المحلي، ويتم تحديد قيمة خدمات الوساطة المستوردة على أنها المعدل مضروباً بقيمة السلعة التي يتم تصديرها.

تعميم مسوح المؤسسات بشأن السلع والخدمات التي يتم طلبها رقمياً

تعكس معظم المحاولات الحالية لتقدير التعاملات التي يتم طلبها رقمياً مكمّلات (غالباً ما تكون مخصصة) لمسوح التجارة الإلكترونية التقليدية.

ونظراً إلى أن التركيز ينصب على فهم الاقتصاد الرقمي عامةً بشكل أفضل، لا سيما التجارة الرقمية، يجب على مكاتب الإحصاء النظر في ما إذا كان يمكن تعميم أسئلة إضافية في مسوح المؤسسات التقليدية الخاصة بها والتي يتم استخدامها لاستخلاص إحصاءات الأعمال الهيكلية، وخاصة في ظل استهداف معظم مسوح التجارة الإلكترونية الحالية للشركات الكبيرة فقط (على سبيل المثال، إن المسح الأوروبي ليس اختياري سوى للشركات التي تضم أقل من 10 موظفين).

يمكن أن تنطلق هذه الأسئلة الإضافية من السؤال الحالي الوارد في مسوح التجارة الإلكترونية الحالية، إلى جانب التوصيات الواردة أعلاه.

التوصية 3-7

يجب بذل الجهود لدراسة جدوى إدراج الأسئلة في مسوح الأعمال القياسية التي تطلب من الشركات توفير المعلومات التالية المتعلقة بالطلب الرقمي: حصة المبيعات الإجمالية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها، حصة المبيعات الإجمالية عبر الإنترنت أو التطبيقات (غير الموقع الإلكتروني الخاص بها)، حصة المبيعات الإجمالية عبر التبادل الإلكتروني للبيانات، حصة الصادرات الإجمالية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها، حصة الصادرات الإجمالية عبر الإنترنت أو التطبيقات (غير الموقع الإلكتروني الخاص بها)، حصة الصادرات الإجمالية عبر التبادل الإلكتروني للبيانات، حصة المشتريات الإجمالية عبر الإنترنت أو التطبيقات، حصة المشتريات الإجمالية عبر التبادل الإلكتروني للبيانات، وحصة الواردات الإجمالية عبر التبادل الإلكتروني للبيانات.

3-3 مسوح الأسر

تشكل مسوح الأسر[7] أحد النُهج المعتمدة بصورة متزايدة للحصول على معلومات حول التعاملات التي يتم طلبها رقمياً.

ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود في بدايتها، حيث أنها توفر معلومات قليلة جداً عن حجم التجارة الرقمية.

فعلى سبيل المثال، يقوم المسح الكندي حول استخدام الانترنت بجمع معلومات عن حصة النفقات الإجمالية التي تم طلبها رقمياً، ولكنه لا يجمع التقديرات بشأن النفقات المخصصة للواردات.

ومن ناحية أخرى، يقدم المسح الأوروبي لعام 2018 حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسر ومن قبل الأفراد، تقديراً بشأن نسبة الأسر التي طلبت السلع و/أو الخدمات من الخارج رقمياً، لكنه لا يوفّر القيمة الخاصة بتلك التجارة.

يمكن أن يقدم هذا الدليل توصيات مماثلة لتلك المدرجة في مسوح المؤسسات، بمعنى آخر قد يقوم بإدراج سلسلة من الأسئلة الإضافية التي يمكنها أن تقدم رؤية حول قيمة التعاملات الدولية التي يتم طلبها رقمياً.

ومع ذلك، فمن شأن هذه التوصية اغفال البيّنات التي تشير إلى أن هذه الخطوة لا يمكنها (على الأقل في الوقت الحالي) أن تؤدي على الأرجح إلى نتائج ملموسة.

وفي حين أن الوقائع تشير إلى إمكانية تحقيق نتائج ملموسة في ما يتعلق بحصة الطلب الرقمي من نفقات الأسر الإجمالية، كشفت التجربة الكندية أيضاً أن معظم الأسر لم تتمكّن من تحديد بدقة ما إذا كانت التعاملات دولية أم لا.

ويزداد الأمر تعقيداً بسبب حقيقة أنه نظراً إلى أن العديد من المنصات أو البائعين عبر الإنترنت يحتلون على ما يبدو مكانة محلية (أي أنهم يملكون موقعاً إلكترونياً ذو نطاق مثلا داخل كندا"ca." ، يعرضون الأسعار بالدولار الكندي، والنص باللغة الفرنسية/الإنجليزية، وما إلى ذلك)، يتم بالفعل توجيه العمليات ومعالجتها بواسطة شركات غير مقيمة، حيث يتم استخدام موقع النطاق المقيم فقط للإعلان عن المنتجات.

ويبدو أن هذه المشكلة مستعصية، حيث أنه يُستبعد أن تتمكّن الأسر من تحديد ما إذا كانت تتقدّم بطلب من خلال منصة مقيمة فعلية أو لا.

وبناء على ذلك، تشكّل النفقات على المنتجات التي يتم تسليمها رقمياً (راجع القسم 4-5) أحد المجالات التي تثبت على الأرجح فعالية مسوح الأسر.

ويمكن استخدام مسوح الأسر في مجال آخر محتمل متعلق بالنفقات في الخارج ونفقات السياحة في الاقتصاد حيث يتم جمع البيانات.

يمكن إضافة أسئلة محددة إما إلى المسوح التقليدية حول إنفاق الأسر أو مسوح السفر الدولية لتحديد حصة النفقات على الإقامة و(بشكل منفصل) خدمات السفر التي تم شراؤها في الخارج والتي تم طلبها رقمياً، ما قد يساعد على تحديد وتقدير النقص في التقديرات المحتملة في هذه المجالات (راجع الإطار 3-2).

وعلى نحو مماثل، يمكن استخدام المسوح التقليدية حول دخل الأسر لطرح سؤال عليها بشأن ما إذا قدمت (وبشأن قيمة) خدمات الإقامة على المدى القصير عبر منصات الوساطة الرقمية.

وفي حين أن مثل هذه الأسئلة لن تتمكّن من التمييز (على الأقل في البداية) بين خدمات الإقامة التي تم تقديمها للمقيمين وتلك التي تم تقديمها لغير المقيمين، فإنها ستوفر مقدار الحجم (وتقدير الحد الأعلى، على الرغم من احتمال نقص التسجيل المعتمد[8]).

التوصية 3-8

يجب أن تتضمّن مسوح الأسر/السفر الدولي أسئلة تطلب من المستجيبين تحديد حصص نفقات المقيمين على الإقامة و(بشكل منفصل) خدمات السفر الأخرى المتعلقة بسفرهم إلى الخارج والتي تم طلبها رقمياً. ويمكن أيضاً مطالبة الزائرين غير المقيمين في مسوح السفر الدولي بعمليات الشراء المماثلة (التي تم طلبها رقمياً) التي قام بها المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، للمساعدة في توفير حد أعلى لصادرات خدمات الإقامة التي تقدمها الأسر المقيمة، يجب أن تطرح المسوح التقليدية حول دخل الأسر أيضاً أسئلة حول خدمات الإقامة قصيرة الأمد التي قدمتها والتي تم طلبها من خلال منصات الوساطة الرقمية.

الإطار 3-2 تجميع تعاملات السفر التي تم طلبها رقمياً في إيطاليا

يقوم بنك إيطاليا بإجراء مسح حدود شامل (وجهاً لوجه) منذ عام 1996 والذي يوفر معلومات حول الميزات المختلفة للسياحة الدولية الداخلية والخارجية في إيطاليا، مثل عدد وخصائص السياح والزيارات وعدد الليالي المحجوزة وأساليب الدفع المستخدمة، إلخ.
وفي الآونة الأخيرة، تمت إضافة أسئلة جديدة لجمع معلومات حول استخدام الأدوات عبر الإنترنت لحجز أو شراء خدمات السفر.
ويُسأل المسافرون عن أ) عمليات الشراء عبر الإنترنت لعروض السفر "الشاملة" و ب) حجز أماكن الإقامة عبر الإنترنت.
ويُظهر المسح أنه في عام 2016 بلغت النفقات على الرحلات "الشاملة" التي تم شراؤها أو حجزها عبر الإنترنت 14 في المائة و 18 في المائة على التوالي، من الإنفاق الإجمالي للمسافرين إلى الخارج والداخل على المنتج.
وبالنسبة لخدمات الإقامة، بلغت الأرقام المعادلة 42 في المائة و 65 في المائة على التوالي.
هناك سؤال محدد يتناول الوسيلة التي تم استخدامها لحجز أماكن الإقامة عبر الإنترنت (راجع القسم أدناه).

الشكل 3-1 الوسائل التي تم استخدامها لحجز أماكن الإقامة عبر الإنترنت - مسح الحدود الإيطالي – 2016

المصدر: بنك إيطاليا

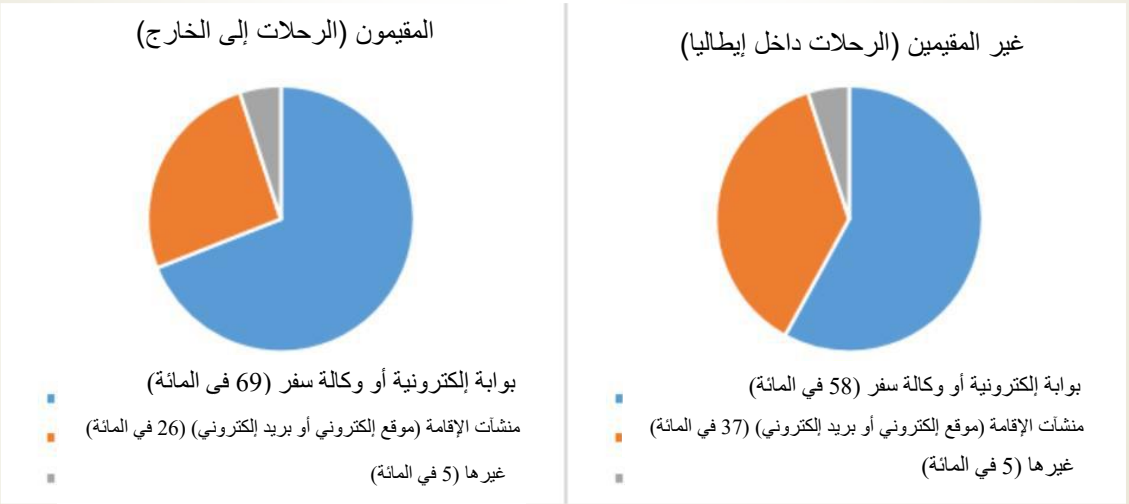

4-3 بيانات بطاقة الائتمان

تقوم بلدان عدة بدراسة مجال واعد، لا سيما في ما يتعلق بالعمليات الدولية بين الشركات والمستهلكين، ألا وهو استخدام بيانات بطاقة الائتمان، راجع الإطار 3-3، والإطار 3-4 وكذلك الملحق 3-أ.

وعادةً ما تكون هذه النُهج قادرة على التمييز بين نمطين رئيسيين من التعاملات –التعاملات التي تتوفر فيها بطاقة ائتمان والتعاملات الأخرى التي لا تتوفر فيها البطاقة - وتقدم خيارات بديلة[5] ملحوظة للتعاملات التي لم يتم طلبها رقمياً وتلك التي تم طلبها رقمياً.

ولكن في حين أن هذه النُهج قادرة على توفير وسيلة بسيطة نسبياً للتوصل إلى نفقات الأسر الإجمالية التي تم طلبها رقمياً، إلا أنها لا توفر سوى نظرة جزئية حول السلعة الذي تم طلبه رقمياً، لأنها تعتمد إلى حد كبير على رمز التاجر (رمز فئة التجار) والتي ستتماشى إلى حد كبير فقط مع السلعة التي تم طلبها من التجار المتخصصين والمنصات.

وبالنسبة لتقديرات التجارة الرقمية، ثمة عقبات إضافية تعترضها. فعلى سبيل المثال، قد تكون غرفة المقاصة الخاصة بالتاجر (حيث تتم معالجة عملية الشراء) موجودة في الخارج، ولكن العملية قد تعكس في النهاية معاملة جرت بين مقيمين، على سبيل المثال، عندما يكون التاجر أيضاً منصة وساطة رقمية تسهّل العملية المرتبطة بالسلع و/ أو الخدمات بين المقيمين، وفي هذه الحالة فقط، يجب اعتبار الرسوم، التي تم دفعها لقاء الخدمات التي قدمتها منصة الوساطة الرقمية، على أنها تجارة دولية.

وعلاوة على ذلك، حتى إذا جرت العملية النهائية بين مقيم وغير مقيم، فيُحتمل ألا تكون غرفة المقاصة موجودة في البلد نفسه الذي يتم تقديم السلع والخدمات منه، ما يعني أن التقديرات الثنائية بشأن التجارة الرقمية قد لا تعكس الصورة الحقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن تكون غرفة المقاصة قائمة محلياً، لكن المنتج الفعلي موجود في الخارج.

الإطار 3-3 استخدام بيانات بطاقة الائتمان لقياس عمليات الشراء العابرة للحدود عبر الإنترنت في إسرائيل

وبفضل الإطار القانوني المعمول به الذي يسمح بالوصول إلى معلومات حول بطاقة الائتمان، ومذكرة تم إعدادها مع ثلاث شركات كبرى، بدأت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بإعداد تقديرات أكثر دقة بشأن عمليات الشراء التي تم طلبها رقمياً في الخارج من قبل المستهلكين.

ومنذ ذلك الحين، قدمت الشركات المزودة لبطاقات الائتمان بيانات شهرية أو فصلية تغطي الفترة الممتدة من عام 2012 وما بعده، وهي تقدم في الوقت الحالي تقارير بعد أسبوعين تقريباً من نهاية الربع.

وتتوفر البيانات بشكل منفصل وتُظهر نفقات السياح الإسرائيليين في الخارج (توفر مقياساً لنفقات السياحة) ونفقات المقيمين الإسرائيليين التي تم توضيحها من خلال مواقع إلكترونية الأجنبية، ما يوفر معلومات حول التجارة التي تم طلبها رقمياً (راجع القسم الرئيسي من الفصل 3 للتعرف على بعض التحديات ذات الصلة).

يتم تقسيم البيانات حسب الرسوم الجمركية للسلع المستوردة التي حددتها السلطات الجمركية، من أجل التمييز بين السلع التي تم تخليصها جمركياً (أي العمليات> 500 دولار أميركي)، وبالتالي تم إدراجها أساساً في إحصاءات الاستيراد.

ويتم تصنيف البيانات وفقاً للتصنيف الدولي لرمز فئة التجار - تصنيف للشركات التي أعدتها الشركات المزودة لبطاقات الإئتمان - وترتبط بالأسر فقط (تم استبعاد بطاقات الائتمان للأعمال التجارية)، وكذلك تلك التعاملات التي لا تتوفر فيها البطاقات (إذ أنها تشير بشكل أساسي إلى عمليات الشراء عبر الإنترنت، على الرغم من أنها قد تشمل عمليات الشراء التي جرت عبر الهاتف أو الفاكس).

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية

وعلى الرغم من التحديات التي تنطوي عليها العمليات (راجع الإطار 3-4)، يبدو أن بيانات بطاقة الائتمان تُفسح المجال أمام تقديرات معقولة بشأن واردات الأسر من التجارة التي يتم طلبها رقمياً، بما في ذلك تقسيم بعض فئات الإنفاق، مثل خدمات الإقامة والسفر.

5

التوصية 3-9

توفّر بيانات بطاقة الائتمان إمكانية كبيرة لتقدير القيمة الإجمالية للنفقات على المشتريات التي تم طلبها رقمياً من قبل الأسر.

في حين أن تحديد التجارة الدولية ونوع المنتج الذي تغطيه العملية يطرح تحديات عديدة، يتم تشجيع البلدان على استغلال إمكانياتها، وخاصة نظراً إلى أنها قد تساعد في جمع البيانات بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

الإطار 3-4 تجميع تعاملات السفر في الولايات المتحدة من خلال بيانات بطاقة الائتمان

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نظر مكتب التحليل الاقتصادي في استخدام بيانات بطاقة الائتمان لتقدير التجارة في خدمات السفر، إذ أنها توفر مزايا عديدة مقارنة ببيانات الإنفاق المبلّغ عنها ذاتياً، بما في ذلك عدم اعتمادها على ذاكرة أو توقعات المسافرين وتوفير تغطية جغرافية كاملة. وجمع مكتب التحليل الاقتصادي بيانات بطاقات الائتمان للتعاملات المتعلقة بالتجارة في السفر من خلال مسح ربع سنوي حول البنوك وشركات معالجة بطاقات الدفع للفترة الممتدة بين 2008 و2017.

رصد المسح الأصلي لمكتب التحليل الاقتصادي جميع تعاملات الشراء عبر الحدود وعمليات السحب النقدي من خلال البطاقات، لكل من الإنفاق في الولايات المتحدة بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك الأجنبية، والإنفاق في البلدان الأخرى عبر البطاقات الصادرة عن البنوك الأميركية. وجمع المسح تفصيلاً التعاملات الإجمالية لست فئات واسعة من المشتريات المتعلقة بالسفر، فضلاً عن تفاصيل حول التعاملات الإجمالية حسب البلد. وأبدى المكتب قلقه أساساً إزاء بيانات المسح، إذ أنها تشمل على ما يبدو تعاملات التجارة الإلكترونية، وتختلف التصنيفات حسب فئة الإنفاق بين مختلف الجهات المبلّغة، في حين أنه تم أيضاً الإبلاغ عن التعاملات غير المتعلقة بالإنفاق على السفر.

وحاول المكتب تبديد هذه المخاوف من خلال إعادة تصميم المسح في عام 2012. وتضمّن أحد أهم التغييرات الفصل بين التعاملات المبلّغ عنها، انطلاقاً من توفّر أو عدم توفّر البطاقة عند إجراء العملية. وافترض المكتب الأمريكي أن الغالبية العظمى من سلع وخدمات التجزئة التي تم شراؤها بدون بطاقة على تمثيل التجارة الالكترونية، وليس التعاملات المرتبطة بنقاط البيع شخصياً التي يُعتقد أنها تنطبق على نفقات السفر. وبالتالي، تم استبعاد تعاملات التجارة الإلكترونية من احتساب المكتب لنفقات السفر. وتم أيضاً تعديل التعليمات لتحديد كيفية تصنيف رمز فئة التجار لكل عملية في فئات الإنفاق، واستبعاد بعض رموز فئة التجار التي لا تتوافق مع أنواع المشتريات التي قام بها المسافرون. وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع تعاملات حسب فئة الإنفاق والبلد على حد سواء، ما سمح بإجراء مقارنات أكثر تفصيلاً مع مصادر البيانات البديلة. وتجدر الإشارة إلى أن التحسينات في المسح لم تحقق سوى نجاحاً جزئياً بسبب عدم تمكّن جميع الجهات المبلّغة من الالتزام بالكامل بالتعليمات الجديدة.كما أن الجهات المبلّغة عن المسح تمكّنت فقط من تحديد التعاملات حسب البلد بناءً على موقع المصرف الذي أصدر البطاقة، بدلاً من بلد إقامة المسافر الذي يستخدم البطاقة.

ولم يؤثر هذا التعريف على إمكانية إسناد التعاملات بشكل صحيح حسب بلد المشتري فحسب، بل أثّر أيضاً على إمكانية تصنيف التعاملات على أنها مقيمة/غير مقيمة. وعلاوة على ذلك، لم تتوافق البيانات المستمدة من عمليات البطاقات مع البيانات المشتقة من مصادر بديلة حول أعداد المسافرين وإنفاقهم. عندما تم جمعه مع أعداد المسافرين، تخطى الإنفاق الضمني للشخص الواحد الإنفاق المبلّغ عنه ذاتياً في مسح حول المسافرين جواً، على الرغم من أنه لم يشمل عمليات الشراء التي جرت بدون بطاقة أو عمليات الشراء الدولية عن طريق الكيانات القائمة في بلد إقامة المشتري (على سبيل المثال، مقيم في الولايات المتحدة يحجز فندقاً أجنبياً عبر موقع إلكتروني أميركي). وبالإضافة إلى ذلك، كشفت التقديرات على المستوى القطري بشأن الإنفاق الضمني للشخص الواحد عن مستويات غير واقعية من الإنفاق وفوارق غير متوقعة في الإنفاق بين مختلف البلدان القريبة جغرافياً من بعضها البعض والتي تتمتع بالعوامل الديموغرافية ذاتها للمسافرين.

وأثارت البيانات عن عمليات البطاقات مخاوف أخرى تتمثل في حقيقة أن المسح سيهمل بعض عمليات البطاقات ذات الصلة، بسبب هيكل معالجة البطاقات وصناعات إصدار البطاقات. على سبيل المثال، قد تسمح اتفاقيات المعاملة بالمثل لشركة أجنبية مختصة بمعالجة البطاقة بمعالجة عملية ذات صلة، ويُحتمل ألا يقوم المسح بتسجيل مدفوعات البطاقات ذات الصلة على أنظمة الدفع ضمن إطار مغلق أو من خلال المحفظة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يتوافق التصنيف حسب رمز فئة التجار مع السلع أو الخدمات التي تم شراؤها بسبب إمكانية توفّر رمز واحد أو رموز محدودة لكلّ منفّذ بيع بالتجزئة، ما لا يسمح بتصنيف ذات مستوى عال حسب نوع المنتج. وفي تحليل المكتب، كان مستوى الإنفاق ونمطه الموسمي للفئات التي يعتقد أنها محددة جيدًا وفقاً لرمز فئة التجار، مثل السكن، مختلفاً تماماً عن الإنفاق المبلّغ عنه ذاتياً في مسح المسافرين. ونظراً إلى أنه لا يتم الإنفاق فقط من خلال البطاقات، وأنه يتم على الأرجح حجز بعض العمليات المرتبطة بالسفر عبر وسطاء مقيمين في البلد نفسه الذي يقيم فيه المسافر، فقد خطط المكتب لاحتساب التعاملات ، التي جرت بطرق مختلفة عن العمليات المرتبطة ببطاقات الائتمان عبر الحدود، من خلال البيانات التي تم جمعها من مسح أجري مرة واحدة على عينة مرافقة للمسافرين الدوليين. وقدم مسح المرافقة معلومات عن قسم الإنفاق الإجمالي المنسوب إلى عمليات البطاقات عبر الحدود، ولكن تم إبداء قلق حيال جودة البيانات التي تم جمعها والتكلفة المرتبطة بها، لذلك لم يتم تكراره. وفي نهاية الأمر، قرر المكتب أن بيانات بطاقة الائتمان التي جمعها لم تكن مصدراً موثوقاً لتقدير التجارة في السفر، وأوقفت المسح حول الشركات معالجة البطاقات.
المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة

5-3 استخدام البيانات المستقاة من شركات معالجة المدفوعات الأخرى

وتعتمد بعض البلدان نُهج أخرى مماثلة لاستخدام بيانات بطاقة الائتمان، فلجأت إلى معلومات تقدمها الشركات المتخصصة بالدفع عبر الانترنت.

وعلى الرغم من أنها تطرح تحديات مماثلة لتلك المتعلقة ببيانات بطاقة الائتمان، تُظهر تجربة بنك روسيا أنه يمكن تحقيق نتائج ملموسة (المربع 3.5).

التوصية 3-10

توفر المعلومات المستقاة من شركات أخرى متخصصة بالدفع إمكانية كبيرة لتقدير القيمة الإجمالية للنفقات التي يتم طلبها رقمياً من قبل الأسر.

وفي حين أن تحديد ذاك الجزء الذي يندرج ضمن التجارة الدولية ينطوي على بعض التحديات، يتم تشجيع البلدان على استغلال إمكانياتها، وخاصة نظراً إلى أنها قد تساعد في جمع البيانات بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

الإطار 3-5 استخدام شركات الدفع عبر الإنترنت لقياس التعاملات التجارية التي يتم طلبها رقمياً: التجربة الروسية

غالباً ما يتم تسوية التعاملات التجارية التي يتم طلبها رقمياً عبر شركات الدفع المتخصصة عبر الإنترنت. وفي روسيا، تعمل كل من الشركات الدولية، مثل "باي بال"، وشركات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، مثل "كيوي" أو "ياندیکس"، في هذا السوق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات ملزمة، بحكم القانون الروسي، بالحصول على تراخيص للعمل كمؤسسات ائتمانية وإخطار بنك روسيا عندما تبدأ بتحويل الأموال الإلكترونية.

ويتعين على شركات الدفع عبر الإنترنت تقديم معلومات مفصّلة إلى بنك روسيا بشكل منتظم، بما في ذلك اتجاه الدفع والبلد المقابل والعملة التي تجري فيها التعاملات مثلاً. ونظراً للعدد الكبير من التعاملات الصغيرة (يبلغ متوسط مبلغ التحويل 20 دولاراً) ، لا يتم تصنيف التعاملات الفردية حسب نوع السلع والخدمات. ومع ذلك، نظراً إلى تزايد أهمية الطلب الرقمي، تم إعداد مسح ربع سنوي لشركات الدفع المتخصصة عبر الإنترنت، من أجل الحصول على معلومات مفصّلة عن التعاملات حسب فئات المنتجات الرئيسية. ولتخفيف الأعباء على المستجيبين، تم إعداد قائمة بأنواع السلع والخدمات التي تشكّل أكبر حصة في التعاملات الدولية، بمساهمة مشغلي أنظمة الدفع، مع الإشارة إلى أن المسح شمل فقط أكبر ثلاثة مشغلي أنظمة الدفع، والذين يشكّلون أكثر من 80 في المائة من إجمالي التعاملات الدولية. وتضمّ الفئات المحددة في النهج شراء السلع، وشراء الخدمات في مجال الثقافة والترفيه (ألعاب الكمبيوتر)، وخدمات الكمبيوتر (المحتوى، والاستضافة، وتسجيل النطاق)، وخدمات الاتصالات (الاتصالات الخلوية والانترنت، وبطاقات تعريف المشترك للسياح، وخدمات المعلومات)، والمشاركة في الكازينوهات عبر الإنترنت، والتعاملات في سوق الصرف الأجنبي، والتحويلات بين الأفراد.

وتم إجراء المسح الأول في عام 2014. وأظهرت النتائج أن واردات السلع من المتاجر عبر الإنترنت، والمشاركة في الكازينوهات عبر الإنترنت، وألعاب الكمبيوتر، شكلت أكبر حصة من التعاملات العابرة للحدود عبر الإنترنت التي يجريها الأفراد. وتم اعتبار هذه الممارسة ناجحة، ويتم استخدامها في الوقت الحالي في احتساب واردات وصادرات السلع والخدمات، والتحويلات المالية الشخصية، وغيرها من البنود في ميزان المدفوعات.

المصدر: البنك المركزي الروسي.

6-3 تجارة الحد الأدنى

يشكّل تقدير تجارة الحد الأدنى، أحد المجالات التي أثارت القلق من أن تكون الرقمنة قد أدت إلى سوء القياس - أي سوء التقدير[6] - بمعنى آخر التعاملات التي تقل عن الحد الأدنى للقيمة (الوزن أو الحجم) التي يتم تحصيل الرسوم منها، وبالتالي، لا تندرج في إحصاءات تجارة البضائع التقليدية.

على سبيل المثال، وجد مسح التجارة الإلكترونية التي أجرته الشركة الدولية للخدمات البريدية "إنترناشونال بوست كوربوريشن" عام 2017، أن 84 في المائة من السلع الدولية، التي تم شراؤها عبر الإنترنت، تزن 2 كجم أو أقل، وأن ثلثيها تقريباً (66 في المائة) تكلّف أقل من 50 يورو.

وعلاوة على ذلك، في حين أن عدد التعاملات الدولية عبر الإنترنت يزداد، ينخفض متوسط قيمتها، بما في ذلك في بعض الشركات الصغيرة التي تستخدم أنظمة إدارة المخزون "في الوقت المناسب"، وكذلك من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهر المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي أن عتبات الحد الأدنى المستخدمة حالياً تختلف إلى حد كبير بين البلدان. وعلى سبيل المثال، تتراوح العتبة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بين 15 جنيهاً إسترلينياً في المملكة المتحدة، و2,500[7] دولاراً أميركياً في الولايات المتحدة.

6

7

وتطبّق بعض البلدان أيضاً عتبة الحجم ويمكن أن تختلف العتبات بين كل ضريبة أو رسم مفروض. وتراوحت العتبة الجمركية، بين البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي شملها المسح، بين حوالي 25 دولاراً أميركياً كحد أدنى (بيلاروسيا والفلبين وموريشيوس) و 2000 دولار أميركي (أو أقل من 50 كجم) للواردات و 5000 دولار أميركي للصادرات في كولومبيا.

وأشارت أيضاً سبع دول إلى اعتماد عتبات مختلفة للشحنات البريدية أو تصنيفها حسب نوع النقل، مثل روسيا التي تفرض عتبات مختلفة، مع اختلاف وسيلة النقل، على واردات الأفراد المعفاة من الرسوم الجمركية.

الشكل 3-2 نسبة المستجيبين إلى الاستبيان التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي الذين...

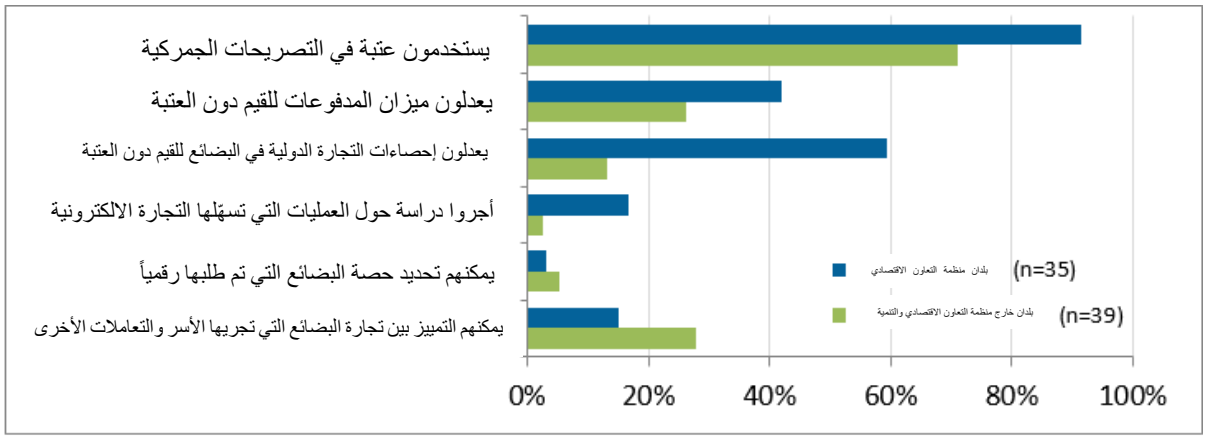

ملاحظة: يُحتمل أن تؤثر المنظمات (المصارف المركزية) التي أجابت على الاستبيان في انخفاض عدد المستجيبين من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذين يقومون بتعديل أرقام ميزان المدفوعات مقارنة بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

المصدر: (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016 [1]) وحسابات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالى نصف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلاً عن العديد من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقوم بإعداد تقديرات بشأن تجارة الحد الأدنى لأغراض ميزان المدفوعات، من خلال مصادر مختلفة، بما في ذلك: الخدمة البريدية الوطنية، والتقارير الإدارية الصادرة عن الجمارك، ومعلومات بطاقات الائتمان أو نماذج التقدير (راجع الإطار 3-6 و3-7).

وفي معظم الحالات، تشكّل تجارة الحد الأدنى حوالي 1-3 في المائة من إجمالي التجارة ولكن يمكنها أن تصل إلى 15 في المائة في أذربيجان (للربع الأول من العام 2017).

وغالباً ما تستشهد البلدان التي لا تُعِد تقديرات الحد الأدنى ببيانات المصدر المحدودة أو تعتبر هذه التدفقات ثانوية.

وفي حين أن النمو في تعاملات الحد الأدنى يرتبط على الأرجح ارتباطاً وثيقاً بالنمو في الطلب الرقمي، لا بد من الملاحظة أنه لن يتم طلب كل عمليات تجارة الحد الأدنى رقمياً، وبالتالي، يجب تفسير البيانات بدقة.

الإطار 3-6 تقديرات ذات قيمة منخفضة في الولايات المتحدة

منذ الستينيات، شجّعت الولايات المتحدة على تخفيض تكاليف معالجة التدفقات التجارية، من خلال إعفاء التعاملات ذات القيمة المنخفضة، لكلّ من الواردات والصادرات، من عبء الإجراءات الإضافية والعمليات الورقية. ويقدم مكتب الإحصاء الأميركي تقديرات بشأن إحصاءات التجارة ذات القيمة المنخفضة أقل من عتبة 2500 دولار أميركي.

وتستند البيانات الخاصة بالصادرات إلى مجموع مصدرين للمعلومات، تم جمعهما من التعاملات التجارية لشركات نقل الطرود الصغيرة، وتقديرات بشأن التجارة ذات القيمة المنخفضة الخاصة بكل بلد. وتُستخدم بيانات البريد السريع لتطوير "معامل البريد السريع" استناداً إلى نسبة التجارة ذات القيمة المنخفضة إلى إجمالي التجارة ذات القيمة المرتفعى خلال أشهر عدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعامل موحّد في كافة البلدان، ومضاعف ببيانات البريد السريع لإصدار تقديرات ذات قيمة منخفضة. ويتم تقدير البيانات غير المتعلقة بالبريد السريع من خلال معامل خاص بالبلد مضاعفاً بالتجارة التي أجراها كل بلد في الشهر السابق (أو الشهر الحالي، إذا كان متوفراً)، لإصدار تقديرات للتجارة ذات القيمة المنخفضة. ويتم إجراء هذه العملية للصادرات المتجهة إلى جميع البلدان باستثناء كندا، والتي يتم إصدارها بشكل منفصل بموجب تبادل البيانات بين الولايات المتحدة وكندا. ويتم جمع هذين العنصرين من البيانات، حسب البلد، لإصدار تقديرات شهرية للتجارة ذات القيمة المنخفضة.

وفي المقابل، تستند بيانات الاستيراد عادةً إلى بيانات الاستيراد المتوفرة ذات القيمة المنخفضة، بدلاً من التقديرات، وتتمتع بميزتين منهجيتين رئيسيتين. وتتمثل الميزة الأولى في تلخيص أو "تراكم" البيانات الزائدة إلكترونياً (التي تشمل غالبية البيانات)، التي يتم استبعادها عادةً من الإحصاءات الأصلية، مما يرفع من قيمة التجارة في سلع معينة حيث تسود التجارة ذات القيمة المنخفضة. وتتمثل الميزة الثانية في مراجعة عملية تقدير منخفضة القيمة ومكونة من أربعة عناصر: 1) إجمالي القيمة المنخفضة لبيانات الاستيراد المسجّلة إلكترونياً، 2) تقدير البيانات ذات القيمة المنخفضة المقدمة عبر الورق، 3) تقدير بيانات البريد ذات القيمة المنخفضة، و 4) إجمالي القيمة المنخفضة لبيانات منطقة التجارة الخارجية التي تم تقديمها إما عبر الورق أو إلكترونياً. ويتم جمع هذه العناصر الأربعة، حسب البلد، لإصدار تقديرات شهرية للتجارة ذات القيمة المنخفضة.

المصدر: مكتب التحليل الإقتصادي في الولايات المتحدة

الإطار 3-7 تقديرات الحد الأدنى في روسيا

إن عتبة الحد الأدنى مرتفعة نسبياً في روسيا (1000 يورو للفرد الواحد في الشهر). يتم تسليم معظم السلع من خلال الخدمات البريدية والبريد السريع، ولا تندرج في إحصاءات الجمارك، لذلك في عام 2011، بدأ بنك روسيا بقياس قيمة هذه التدفقات من خلال بيانات عن حجم البريد الوارد من خدمة البريد الروسية. تم إعداد نموذج يميز بين ثلاثة أنواع من السلع البريدية (الرسائل والطرود والبريد السريع) والبلد الشريك. وشكّلت خدمة بريد الرسائل (الطرود الصغيرة التي يصل وزنها إلى 2 كجم) أكبر حصة من الشحنات البريدية. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع طلب الأسر الروسية على المشتريات المتدنية الكلفة من المتاجر الصينية عبر الإنترنت (علي بابا، على سبيل المثال).

وبالتالي، تم تحديد متوسط تكلفة كل فئة من هذه الفئات من خلال مسح الأسرة، الذي أجرته خدمة البريد، والتقديرات التي قدمها الخبراء. ومن ثم تم تقدير القيمة الإجمالية من خلال ضرب عدد ارساليات البريد الوارد بمتوسط قيمة شحنة واحدة في الفئة المناسبة. وتم تعديل الواردات لتعكس أسعار تسليم البضاعة على ظهر السفينة، والسلع التي اشترتها الأسر لإعادة بيعها في وقت لاحق.

وفي حين أدى هذا النهج إلى تقديرات أولية معقولة، تبين أنه من الصعب تحديد متوسط تكاليف شحنة واحدة، لا سيما أن المسح لم يشمل معلومات صادرة عن شركات البريد السريع الخاصة مثل "دي إتش إل" و"فيديكس"، وتم التخلي عن هذا النهج في عام 2013 لصالح الحسابات من خلال معلومات عن بطاقة الائتمان.

المصدر: البنك المركزي الروسي.

تتمثل إحدى الدروس الرئيسية المستقاة من التجارب الوطنية في أن التقديرات المستندة إلى المعلومات، التي تقدمها الشركات المزودة لخدمات البريد، يمكن أن توفر تقديرات جيدة نسبياً بشأن تجارة الحد الأدنى الإجمالية، ولكن فقط (كما هو الحال في روسيا) في حال كانت عملية التقدير تغطي على الأقل غالبية الشركات المزودة للخدمات البريدية والبريد السريع، التي تشمل كافة وسائل النقل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النُهج غير قادرة، بالتأكيد، على تحديد حجم التعاملات التي يتم طلبها رقمياً، والتي تندرج في إطار عتبات تجارة الحد الأدنى، ولكن (كما تُظهر الأمثلة عن روسيا وإسرائيل) يمكن أن توفر بيانات بطاقة الائتمان نهجاً فعالاً لتقدير التجارة التي يتم طلبها رقمياً دون الحد الأدنى، في حال طُلب من الشركات المزودة ببطاقات الائتمان تجميع البيانات، التي تبيّن قيمة التعاملات التي تقل عن تلك العتبات وتفوقها، وإن تم إدخال تعديلات إضافية (افتراضات) لتجنب إنساب النفقات إلى التجارة الرقمية (أو إلى الدولة الشريكة الخاطئة كتجارة رقمية) عند مرور العمليات عبر منصات الوساطة الرقمية على وجه الخصوص.

التوصية 3-11

يجب على البلدان إعطاء أولوية قصوى لتقدير تعاملات الحد الأدنى، من خلال مجموعة متنوعة من المصادر. ويمكن أن توفر المعلومات التي تقدمها مكاتب البريد والبريد السريع تقديرات ملحوظة، طالما أنه يتم تغطية الشركات المزودة بالخدمة، وكذلك كافة وسائل النقل بشكل تمثيلي. ويجب أن ترافق هذه الجهود معلومات صادرة عن الشركات المزودة ببطاقات الائتمان (والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم خدمات الدفع) بشأن العمليات دون عتبات الحد الأدنى (يتم تقديرها بالقيم النقدية)، لاكتساب رؤية حول تجارة الحد الأدنى في السلع التي يتم طلبها رقمياً، ولكن يجب توخي الحذر (التعديلات) لتجنب تصنيف، بشكل خاطىء، التعاملات التي تمر عبر منصات الوساطة الرقمية القائمة في الخارج، كتجارة رقمية.

الإطار 3-8 الجهود الدولية في ما يتعلق بتجارة الحد الأدنى التي يتم طلبها رقمياً

وفي الوقت الحالي، يقوم الاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بدراسة إمكانية استخدام البيانات البريدية، الصادرة عن الاتحاد البريدي العالمي، لقياس تجارة البضائع التي يتم طلبها رقمياً، والمقسمة إلى التعاملات بين المؤسسات ذاتها، التعاملات بين المؤسسات والمستهلكين من جهة أخرى. وتتضمّن البيانات البريدية الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي معلومات عن شحنات التجارة الالكترونية، مثل خيارات المنتجات، وخيارات التتبع والتعقب والإسترداد، ومعلومات حول التصريحات الجمركية الالكترونية بين مشغلي البريد. وستتضمّن التنقيحات المستقبلية من هذا الدليل تحديثاً لهذا العمل.

7-3 تجارة البضائع التي يتم طلبها رقمياً مباشرة من إحصاءات الجمارك

يتم بذل المزيد من الجهود المنهجية، التي قد تحقق نتائج جيدة في ما يتعلق بتجارة السلع التي يتم طلبها رقمياً على المدى القصير إلى المتوسط، بما في ذلك تجارة الحد الأدنى.

وتعكس إحدى الركائز الأساسية لهذه الجهود العمل الذي تقوده منظمة الجمارك العالمية، بالتعاون مع مؤسسات [8] التجارة الإلكترونية الكبيرة، من أجل تحديد ومراقبة بشكل أفضل التجارة التي يتم طلبها رقمياً في السجلات الجمركية، من خلال التعرف الإلكتروني المتطور على مصدر/ وجهة ومحتوى الطرود، على سبيل المثال عبر الرمز الشريطي S10 للعناصر البريدية، أو نماذج التصريح الخاصة (المبسطة) للتجارة الإلكترونية.

ويندرج عمل منظمة الجمارك العالمية في "إطار المعايير" الخاصة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود (راجع الإطار 3-9)، والذي يقدم، من بين أمور أخرى، إرشادات هيكلية لقياس عمليات التجارة الإلكترونية (التي يتم طلبها رقمياً) ، ويهدف إلى وضع المعايير العالمية في سلسلة التوريد للتجارة الإلكترونية، بما في ذلك إعداد نهج منسّق لتقييم المخاطر، والتخليص/الفسح، وتحصيل الإيرادات، والتعاون الحدودي، لغرض تسهيل التجارة والرقابة الجمركية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمارك الصينية، خلافاً للسلطات الجمركية الأخرى العديدة المسؤولة أيضاً عن نشر إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، تحرز أيضاً تقدماً كبيراً في هذا المجال (راجع الإطار 3-10)، بفضل سياسة حكومية تهدف إلى توفير بيئة مؤاتية للتجارة الإلكترونية.

وتعمل الحكومة على تعزيز خمسة مجالات من سياسة التجارة الإلكترونية، بما في ذلك: 1) التخليص الجمركي، 2) التفتيش والحجر الصحي، 3) السياسة الضريبية 4) الدفع والتسوية 5) الدعم المالي.

وتم إنشاء مناطق اختبار شاملة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود، من أجل تشكيل سياسات وهيئات تنظيمية تجريبية، بدءًا من هانغتشو [9].

وتتضمّن أهم عناصر البيانات التي تم تجميعها من هذه المصادر، أسماء وحدات إدارة المخزون الفردية وأرقام العناصر الخاصة بالمنتج، والمصدر والوجهة، في إطار تقسيم سعر العملية إلى تكاليف الشحن المرتبطة بها أو تكاليف الخدمات اللوجستية الأخرى ورسوم التأمين، فضلاً عن معلومات على مستوى الشركة حول المؤسسة التي تجري العملية، ومنصة التجارة الإلكترونية المستخدمة، وشركة تزويد الحلول اللوجستية أو شركة الشحن التي تنقل المنتج.

وبالإضافة إلى ذلك، تطلب الجمارك الصينية أيضاً معلومات مفصّلة للاتصال بالجهة القائمة بالدفع، أو المرسل إليه، وتفاصيل محددة عن المنتج، مثل الاسم، ورمز تصنيف السلع ، والأحجام والوزن.

الإطار 3-9 إطار منظمة الجمارك العالمية بشأن معايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود

يستند إطار منظمة الجمارك العالمية بشأن المعايير إلى ثمانية مبادئ توجيهية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود، المنصوص عليها في قرار الأقصر، (المعتمد في اجتماع لجنة السياسات لمنظمة الجمارك العالمية لعام 2017) ويتضمّن معياراً (المعيار 14: آلية القياس) على أساس مبدأ واحد محدد (V) مرتبط بالقياس والتحليل:

i. إنشاء مجموعة من المصطلحات المشتركة والآليات الموثوقة لقياس وتحليل بدقة التجارة الإلكترونية عبر الحدود، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، على غرار منظمة التجارة العالمية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأونكتاد، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومجموعة البنك الدولي، فضلاً عن المنظمات الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية.

ii. استخدام تحليلات البيانات (بما في ذلك وحدات "البيانات الضخمة") والقدرات الحالية التي تتمتع بها المنظمات الدولية، والبائعين الإلكترونيين/المنصات الإلكترونية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف اعتماد اتجاهات وتحليلات لاتخاذ قرارات تستند الى البيّنات من أجل دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية والنمو الفعال والمستدام للتجارة الإلكترونية عبر الحدود،

iii. إنشاء آليات، بما في ذلك الإطار القانوني الداعم، لجمع البيانات على مستوى البند الافرادي من أجل تسهيل إعداد إحصاءات التجارة الإلكترونية، وتنفيذ في الوقت نفسه عمليات التخليص المبسطة، على سبيل المثال البيان الجمركي الموجز والموحّد والمبسط.

المعيار 14: تنص آلية القياس على ما يلي: "يجب أن تعمل إدارات الجمارك مع الوكالات الحكومية ذات الصلة، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية، لتسجيل وقياس وتحليل ونشر بدقة إحصاءات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وفقًا للمعايير الإحصائية الدولية والسياسة الوطنية، لاتخاذ قرارات منطقية".

وتوفر حزمة التجارة الإلكترونية الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية المواصفات الفنية لهذا المعيار.

المصادر: (1) منظمة الجمارك العالمية (2018 و 2019):
http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-ofstandards/ecommerce.aspx
(2) منظمة الجمارك العالمية (2017): http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/legal-instruments/resolutions/policy-commission-resolution-oncross_border-ecommerce_en.pdf?la=en

وسبق أن بدأت بلدان عديدة، بما في ذلك الصين (راجع الإطار 3-10) واليابان، وكندا (انظر أدناه)، بتنفيذ هذه الأنظمة:

اليابان

وضعت اليابان إطاراً تنظيمياً بشأن نظام التخليص للسلع ذات القيمة المنخفضة، والذي يتضمّن تعرفة مبسطة، وتخليصاً قائماً على بيان الشحن، ونظام الحد الأدنى، والتفتيش، في مراكز مزودي الخدمة العاجلة عند الضرورة. وتشمل مبادراتهم تبادل المعلومات الإلكترونية المتقدمة بشأن البنود البريدية وتعزيز البيئة اللاورقية.

كندا

أطلقت كندا مبادرة التحديث البريدي التي تتضمّن بيانات إلكترونية متقدمة عن الطرود الصغيرة والأنظمة ذات الصلة، مثل أداة دعم العمليات البريدية (POST) نظم النقل الدولي (ICS). وتم أيضاً تصميم برنامج الشحن منخفض القيمة لتسريع وتيرة معالجة السلع المستوردة غير المحظورة، أو الخاضعة للتنظيم أو للرقابة، والتي تقل قيمتها عن 2500 دولار كندي.

الإطار 3-10 قياس التجارة الإلكترونية للبضائع عبر الحدود من خلال البيانات الجمركية في الصين

في السنوات الأخيرة، ازدهرت التجارة الإلكترونية في الصين، وأصبحت هذه الأخيرة أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم، حيث تطورت بسرعة جميع أشكال التجارة الإلكترونية (بما في ذلك على سبيل المثال التعاملات بين المؤسسات ذاتها، التعاملات بين المؤسسات والمستهلكين، التعاملات بين المستهلكين).وطرح هذا النمو تحديات لقياس التجارة الإلكترونية عبر الحدود بدقة والتي تشمل سلع، وترتبط بعمليات عالية الوتيرة وقيمة منخفضة. تبنّت الجمارك الصينية، باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن إصدار إحصاءات تجارة البضائع الصينية الرسمية، أساليب جديدة لضمان التغطية الإحصائية لهذه العمليات، والتي تشمل كلاً من التعاملات بين المؤسسات والمستهلكين التعاملات فيما بين المؤسسات.

بالنسبة للتعاملات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود بين المؤسسات والمستهلكين، أنشأت الجمارك الصينية نظام تخليص متخصص باسم نظم التجارة الإلكترونية عبر الحدود (CBEIS).تساعد الرموز المحددة في النظام الجمركي (9610 و 1210 و 1239) في تحديد السلع التي يتم تخليصها عبر نظام معلومات التجارة الإلكترونية عبر الحدود.وتسمح الجمارك بتخليص سلع التجارة الالكترونية عبر الحدود بين المؤسسات والمستهلكين، من خلال تصريح بسيط يجمع بين الطلبات الأصلية، والخدمات اللوجستية، وبيانات الدفع، والتحقّق من صحتها، في حين أن منصات التجارة الإلكترونية تصرّح، في وقت لاحق، عن بيانات ملخصة للجمارك لأغراض إحصائية وغيرها.

ونظراً إلى أنّ منصات التجارة الإلكترونية عادةً ما تحتوي على نظم إدارة بيانات عالية الجودة للإشراف بالكامل على سلسلة العمليات، والخدمات اللوجستية، والمدفوعات، فمن السهل جمع المعلومات والإبلاغ عنها. وتستخدم الجمارك الصينية المعلومات المتعلقة بالطلبات التي تقدمها منصات التجارة الإلكترونية، داخل وخارج الصين على حد سواء، لإعداد تقديرات إحصائية حول الحجم الإجمالي للتجارة الإلكترونية عبر الحدود.ويمكن للجمارك الصينية مقارنةً البيانات والتحقق من صحتها لتحسين دقة القياس، من خلال إدراج السجلات الإدارية للخدمات اللوجستية والمدفوعات عبر الحدود، بواسطة منهجيات البيانات الضخمة.

ويوفّر هذا النهج معلومات إحصائية كاملة ودقيقة ذات توقيت مناسب. وبالنسبة للسلع المتبادلة بين المؤسسات والمستهلكين، والتي تم تخليصها كطرود بريدية وتسليمات بريدية سريعة، بدلاً من المرور عبر نظام معلومات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، أجرت الجمارك الصينية والوكالة البريدية مسحاً تجريبياً من خلال أخذ العينات لتحديد نسبة الطرود البريدية للتجارة الإلكترونية، من أجل تقدير التجارة الإلكترونية للسلع عبر الحدود عبر القنوات البريدية.

وبالنسبة للتعاملات فيما بين المؤسسات، تشجّع الجمارك الصينية في الوقت الحالي المستوردين والمصدرين على التصريح بما إذا تم طلب السلع عبر التجارة الإلكترونية. وسيتم استخدام هذه المعلومات لإجراء مسح إحصائي في المستقبل، من أجل مواصلة تقدير هذه البيانات والتحقق من صحتها.

المصدر: الجمارك الصينية

8-3 ربط البيانات ومصادر البيانات الخاصة

يشكّل ربط البيانات الجزئية مجالاً آخر ينبغي النظر فيه لإعداد الإحصاءات الخاصة بالتعاملات الدولية التي يتم طلبها رقمياً، مثلاً من خلال إدراج إحصاءات تجارة البضائع في مسوح شركات التجارة الإلكترونية، وإن كان ذلك مقترناً بافتراضات مبسّطة تتعلق بتقسيمات التجارة الإلكترونية الأجنبية/المحلية، أو افتراضات التناسب عند تطبيق حصة المبيعات الأجنبية، التي يتم تسجيلها عبر التجارة الإلكترونية، بالقدر نفسه على كافة المنتجات والشركاء التجاريين.

ويمكن أيضاً إجراء المزيد من التحسينات بالتزامن مع تصنيفات الفئات الاقتصادية الواسعة، لتوفير تقديرات بشأن حصة المبيعات الدولية، التي يمكن تصنيفها على أنها تعاملات فيما بين المؤسسات، وتعاملات بين المؤسسات والمستهلكين.

وأشار المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، إلى أن بلدان عديدة بدأت بتنفيذ مشاريع محددة على هذا الصعيد.

فعلى سبيل المثال، تعمل ألمانيا على تطوير بيانات حول التجارة حسب خصائص المؤسسات للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، التنقيح الثاني – البند 47.91 (مبيعات التجزئة عبر الطلب البريدي)، في حين أن بلدان أخرى (لوكسمبورغ وهولندا وسلوفينيا) تنظر في إمكانية الاستفادة من مسوح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وستتم إضافة كلّ من هذه المبادرات (وغيرها) إلى هذا القسم من الدليل عندما تبلغ مراحل متقدمة.

ويمكن أيضاً استخلاص معلومات جديدة حول التجارة الدولية، التي يتم طلبها رقمياً، من خلال ربط البيانات الإدارية بمصادر البيانات الخاصة (راجع الإطار 3-11)

الإطار 3-11 قياس التجارة الإلكترونية عبر الحدود من المتاجر الإلكترونية في هولندا

لقياس إنفاق المستهلكين الهولنديين في المتاجر الإلكترونية غير الهولندية الواقعة في الاتحاد الأوروبي، استخدمت هيئة الإحصاء الهولندية عائدات الضريبة على القيمة المضافة الهولندية، التي تقدمت بها شركات الاتحاد الأوروبي الأجنبية، والتي تُعد إلزامية في كافة أنحاء أوروبا لجميع التجار الذين يصدّرون سلعة تفوق قيمتها عتبة محددة (35000 يورو أو 100,000 يورو سنوياً، حسب الدولة العضو) لدولة أخرى عضو في الإتحاد الأوروبي. ولتحديد المتاجر الإلكترونية ضمن عائدات الضريبة على القيمة المضافة، تم جمع المعلومات أولاً مع البيانات الصادرة عن قاعدة بيانات "أوربيس" الخاصة بشركة Bureau Van Dijk، لتحديد تلك الشركات التي تنشط في تجارة التجزئة باعتبارها نشاطها الأساسي أو الثانوي (وبالتالي للتجارة في السلع فقط).وفي ظل غياب أرقام تعريفية مشتركة، تم مطابقة السجلات من خلال أسماء الشركات. تتطلب هذه العملية الكثير من التدقيق لتجنب النتائج السلبية الخاطئة، بسبب الاختلافات في علامات الترقيم على سبيل المثال، (النقاط، الفواصل، الخطوط الفاصلة) أو الاختصارات (مثل "أل تي دي" مقابل "ليميتيد") وفي هذه العملية، تعاونت هيئة الإحصاء الهولندية مع جامعة أمستردام، وجامعة لايدن، لتنفيذ تقنيات تحليل البيانات الضخمة التي تحقق روابط أسرع وأكثر دقة.

وترافقت هذه النظرة العامة للشركات مع بيانات الإنترنت التي تم جمعها عبر تقنية استخراج البيانات من مواقع الويب، لتحديد المواقع الإلكترونية للمتاجر التي يمكن من خلالها طلب المنتجات عبر الإنترنت. وتم تحديد الصفحات على شبكة الإنترنت بناءً على اسم المؤسسة، وتم التحقق من المواقع (تلقائيًا) لعرض عربة التسوق. وتم التحقق يدوياً من تحديد ميزات المتجر على شبكة الإنترنت لأكبر الشركات الأجنبية من حيث حجم الأعمال في هولندا. ومن خلال هذه المراجعات اليدوية، تمّ إعداد تقديرات تقريبية بشأن أخطاء القياس في الخطوات الحسابية، والتي شكلت حوالي 5 في المائة من حجم الأعمال. وبفضل نتائج المراجعة اليدوية، يمكن "تدريب" الصيغة التالية من الخطوات الحسابية، من خلال التعلم الآلي، من أجل مواصلة تخفيض أخطاء القياس.

وتشير النتائج إلى أن المستهلكين الهولنديين أنفقوا أكثر من مليار يورو (باستثناء الضريبة على القيمة المضافة) على المنتجات التي قامت المتاجر الإلكترونية الأجنبية في الاتحاد الأوروبي ببيعها في عام 2016، فسجلت ارتفاعاً بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2015، وازدادت القيمة ستة أضعاف مما تم تسجيله سابقًا في مسوح جانب الطلب بين المستهلكين. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف عمليات الشراء عبر الإنترنت جرت في المتاجر الإلكترونية الموجودة في ألمانيا، تليها المملكة المتحدة وبلجيكا وإيطاليا. وشكّلت الملابس والأحذية العناصر الرئيسية التي تم شراؤها.

المصدر: هيئة الإحصاء الهولندية/جامعة أمستردام/جامعة ليدن.
راجع https://www.cbs.nl/en-gb/our-services/innovation/project/over-1-billion-euros-spent-in-foreign-eu-webshops,
https://www.cbs.nl/en-gb/news/2018/30/spending-in-european-webshops-up-by-15-percent.
راجع الوثيقة الأكاديمية التي تصف النهج بالتفصيل: (Meertens et al.، 2019)

9-3 الخلاصات

كما هو مبين في الملاحظات الافتتاحية لهذا الفصل، في حين تمّ بذل جهود حثيثة على مدى العقد الماضي لقياس التعاملات التي تم طلبها رقمياً (التجارة الإلكترونية) في بدان عديدة، فلا يزال العمل على دراسة البعد التجاري في بدايته. وفي جميع الحالات تقريباً، لا تزال الجهود الحالية بحاجة إلى التصدي لتحديات كبيرة.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على النُهج الحالية العديدة، ولا سيما مسوح الأسر، في صعوبة تحديد مصدر السلع والخدمات التي تم تقديمها (أي واردات الخدمات التي يتم طلبها رقمياً).

وتوضح التجربة الكندية، من خلال مسوح الأسر، الصعوبات التي تطرأ في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن توفّر موقع إلكتروني، يتضمّن اسم نطاق خاص ببلد ما، لا يشكّل دليلاً كافياً على أن الشركة، التي تشغّل الموقع، موجودة وتعمل في البلد، ويمكن تفسيره على أنه الموقع المرتبط بطلب رقمي.

ويمكن أن يؤثّر ذلك على مقاييس التجارة الثنائية مع دولة شريكة معينة، وتقديرات التجارة نفسها.

وتنطبق التحذيرات ذاتها في هذا الصدد على مصادر البيانات الأخرى، على غرار بيانات بطاقة الائتمان، حيث أن معالجة التعاملات التجارية قد لا يكون موجوداً في الموقع الذي تم إرسال السلع والخدمات منه.

وانطلاقاً من ذلك، إن مقاييس الصادرات التي يتم طلبها رقمياً أقل تأثراً بتلك المسائل المرتبطة الموقع، لأن مقاييس التجارة، في هذه الحالة، تنطلق من المؤسسات التي تحتل مكانة اقتصادية في البلد القائم بالتجميع.

ونتيجة لذلك، يتم إلى حد كبير تشجيع استخدام مسوح المؤسسات، وبالفعل تعميم الأسئلة الإضافية المتعلقة بالتجارة والطلب الرقمي بشأن المسوح الهيكلية العامة للأعمال.

ولكن ذلك لا يعني أنه لا ينبغي اعتماد النُهج الحالية لقياس الواردات التي يتم طلبها رقمياً بشكل أفضل.

وفي البلدان التي تفتقر في الوقت الحالي إلى معلومات عن التجارة التي يتم طلبها رقمياً، ينبغي إعداد الإحصاءات ونشرها على الرغم من التحذيرات الحالية.

وستواجه الوكالات الإحصائية بالتأكيد صعوبات للالتزام بمثل هذه التوصية المتعلقة بتقدير واردات الحد الأدنى لجميع البلدان، ولا سيما لتلك التي لا تُصدر تقديرات في الوقت الحالي.

الملحق 3أ- مقتطف من التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": قياس التجارة الإلكترونية

لماذا تعتبر المؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية ضرورية؟

اكتسبت التجارة الإلكترونية أهمية كبيرة في جدول أعمال صانعي السياسات منذ منتصف التسعينيات. في عام 1998، أقر المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التجارة الإلكترونية في أوتاوا بأن التجارة الإلكترونية هي محرك عالمي للنمو والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،1998[3]). ودعا الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الرقمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2016 إلى وضع سياسات "تحفز وتساعد على الحد من العوائق التي تعترض التجارة الإلكترونية داخل الحدود وعبرها لصالح المستهلكين والشركات" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016[4]).

وأصبح مشهد التجارة الإلكترونية مفعماً بالنشاط بصورة متزايدة في الأعوام الأخيرة. فظهرت جهات فاعلة جديدة في الوقت ذاته الذي اضطلعت فيه الجهات الفاعلة القائمة بأدوار جديدة، وانخفضت إلى حد كبير بعض الحواجز التي تعترض التجارة الإلكترونية، مثل الوصول إلى الإنترنت، في حين برزت حواجز جديدة، على غرار المخاوف المتعلقة بالأمان والخصوصية. وتوفرت قبل كل شيء فرصاً جديدة لاستغلال إمكانات التجارة الإلكترونية لتعزيز النمو ورفاهية المستهلكين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019[5]). ونظراً إلى أن التغير التكنولوجي ونماذج الأعمال الجديدة تعمل على تغيير مشهد التجارة الإلكترونية، تواجه السياسة تحديات في مجموعة من المجالات بما فيها حماية المستهلك والضرائب والمنافسة والسياسة البيئية. ومن الضروري توفر إحصاءات جيدة عن التجارة الإلكترونية لتصميم هذه السياسات ومراقبتها وتنفيذها. ولكن المعلومات الإحصائية عن سلوك المستهلك والعامل وعن تأثيرات المنصات عبر الإنترنت لا تزال نادرة.

ما هي التحديات؟

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً إحصائياً للتجارة الإلكترونية للمرة الأولى في عام 2001. وبناءً على هذا التعريف، يتم جمع البيانات المتعلقة بالمبيعات والمشتريات الإلكترونية للأفراد والشركات سنوياً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان الشريكة المختارة من خلال مسحين مخصصين حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتم تحديث كل من تعريف التجارة

الإلكترونية والمسوح النموذجية بانتظام للتكيف مع التطورات التكنولوجية الجديدة والاستخدامات الجديدة. ويطرح قياس التجارة الإلكترونية من خلال مسوح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديات منهجية يمكن أن تؤثر على إمكانية مقارنة التقديرات.

وتشمل هذه التحديات اعتماد ممارسات مختلفة لجمع البيانات والتقديرات، ومعالجة القيم الخارجة، ونطاق التجارة الإلكترونية التي تجريها الشركات المتعددة الجنسيات، وإسناد القيم إنطلاقاً من النطاقات المسجلة في المسوح. وتتمثل التحديات الأخرى في الاختلافات في التغطية القطاعية للمسوح والتدابير المحدودة المتعلقة بالجهات الفاعلة المعنية (B2B، B2C ، إلخ). ويطرح تقارب التكنولوجيات تحديات إضافية لمعالجة (ومسح) المعاملات الناشئة، لا سيما عبر الهواتف المحمولة والرسائل القصيرة أو عبر استخدام الأجهزة التي تتيح التواصل القريب المدى.

وفي الوقت الذي نجحت فيه المسوح التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قياس مدى انتشار التجارة الإلكترونية بين الأفراد والشركات، تبين أنه من الأصعب جمع المعلومات حول قيمة معاملات التجارة الإلكترونية وتدفقات التجارة الإلكترونية عبر الحدود. يواجه الأفراد صعوبة في تذكر قيمة نفقاتهم عبر الإنترنت، كما أنهم لا يعرفون دائماً متى يشترون صنفاً من مورد محلي أو مورد أجنبي، كما أن أنظمة المحاسبة الخاصة بشركات عديدة لا تسمح بتقسيم العمليات بين عمليات عبر الإنترنت وعمليات غير المتصلة بالإنترنت ولا بتحديد موقع عملائها وموردیها. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن التعاملات بين المؤسسات والمستهلكين تشمل عمليات شراء المنتجات الرقمية التي يتم تنزيلها أو بثها بشكل متزايد عبر الإنترنت، يصعب على المستهلك تحديد بلد المنشأ. وبالإضافة إلى بيانات المسح، تم استخدام مصادر أخرى عديدة لتقدير الشحنات في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك عبر الحدود.

وتشمل هذه المصادر تجميع البيانات من تقارير المؤسسات وبيانات الدفع وشحنات الطرود أو حركة الإنترنت من جملة أمور أخرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2016 [6]). ولكن عادةً ما توفّر كلّ من تلك المصادر فقط منظوراً جزئياً وربما منحازاً بشأن تعاملات التجارة الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، تغطي عملية تجميع تقارير المؤسسات عادةً عدداً محدوداً فقط من المؤسسات الكبيرة التي تقتصر أحياناً على تجار التجزئة عبر الإنترنت. وعادةً ما تقتصر بيانات الدفع على طريقة دفع معينة أو يمكن أن تحتوي على عمليات محددة غير متعلقة بالتجارة الإلكترونية (مثل المدفوعات عبر تقنية التواصل قريب المدى "أن أف سي").

وبالإضافة إلى ذلك، لا تعكس جغرافية المدفوعات عبر الحدود دائماً جغرافيا التجارة الإلكترونية عبر الحدود، بحيث على الأرجح، تم الاستعانة بمصادر خارجية في بلد ثالث لتجهيز المدفوعات. وتتعلق شحنات الطرود بالمنتجات المادية فقط، وغالباً ما لا تقدّم معلومات مفصلة عن قيمة الشحنات. وتجدر الإشارة إلى أن شحنات الطرود لا تعزى بكاملها إلى عمليات التجارة الإلكترونية. وتتأثر حركة الإنترنت كذلك، التي تُستخدم أحياناً كبديل للعمليات عبر الحدود، بعمليات غير تجارية ونادراً ما تعكس قيمة الشحنات.

الخيارات المتوفرة لاتخاذ إجراءات دولية

يتمّ نشر مبادرات دولية لتحسين قياس التجارة الإلكترونية إنطلاقاً من ثلاثة محاور رئيسية. ينطوي المحور الأول على تحسين جودة البيانات التي تم جمعها من خلال مسوح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على سبيل المثال، قام اتحاد مؤلف من سبع دول أوروبية، وهي الدنمارك والنمسا وليتوانيا وهولندا وبولندا وسلوفينيا بقيادة فنلندا (المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي "يوروستات" وآخرون، 2017 [7]) بحيث تم النظر في الأوجه الممكنة لتبسيط الأسئلة المتعارف بهذا الشأن اضافة الى ادخال أسئلة جديدة لتعكس التطورات الجديدة في التجارة الإلكترونية. وتناول هذا الاطار القضايا المتعلقة بالتمييز بين المبيعات عبر شبكة الإنترنت والمبيعات القائمة على نظام التبادل الإلكتروني للبيانات، وطلبات الشراء التي يوجهها الطلب، مثل الطلب المرسل تلقائياً بواسطة نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالمؤسسة؛ والحجوزات، أي أنه يُجرى الحجز عبر الإنترنت ولكن لا يتم طلب الخدمة الفعلية عبر الإنترنت؛ والتسوق عبر النافذة، أي عندما يقوم العملاء بزيارة أحد المواقع الإلكترونية ولكنهم يتقدمون بطلبهم عبر الهاتف؛ وتقسيم حجم المبيعات عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني أو التطبيقات الخاصة بالمؤسسة أو من خلال موقع أو تطبيق لسوق التجارة الإلكترونية؛ وطلبات الشراء الدائمة، مثل اشتراكات المجلات، والخدمات السحابية وخدمات البث، إلخ؛ فضلاً عن معالجة تعاملات التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التي تنتمي إلى المجموعة نفسها.

وتنعكس نتائج هذا العمل في المسوح الأوروبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقد تنظر دول أخرى في إدراجها. ويتضمن المحور الثاني للإجراءات الدولية إدراج أسئلة حول التجارة الإلكترونية في المسوح التي قد تكون أكثر ملاءمة لهذا الغرض. ويتطلب قياس قيمة التجارة الإلكترونية بشكل عام معلومات مفصلة لا يمكن جمعها من خلال مسوح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبدو أن إطار المسوح الهيكلية للمؤسسات هو أكثر ملاءمة للمؤسسات للإبلاغ عن قيمة مبيعاتها ومشترياتها الإلكترونية (المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي وآخرون، 2017 [7]). وقد يكون كذلك من الأسهل على الأفراد تسجيل قيمة مشترياتهم الإلكترونية في إطار مسوح إنفاق الأسرة والتي تتضمن عادة سجل النفقات اليومية. ونظراً إلى أن كل من المسوح الهيكلية للمؤسسات ومسوح إنفاق الأسرة يشكّلان مصدران رئيسيان لنظام الحسابات الوطنية وهما متنسقان عبر البلدان، يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دوراً مهماً في تطوير هذه المسوح لجمع معلومات أفضل عن التجارة الإلكترونية.

الشكل 3-أ-1- المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت والمدفوعات عبر الإنترنت حسب العمر في إسبانيا، 2016

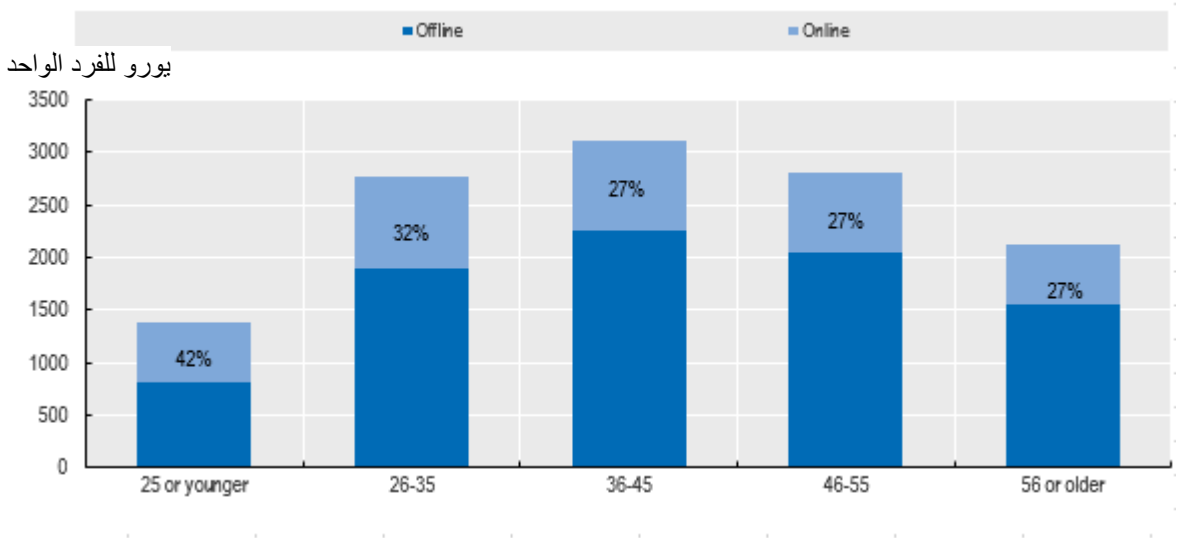

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [8]

ويمكن أخيراً لمصادر البيانات الضخمة الخاصة، على غرار المصارف وشركات بطاقات الائتمان وما إلى ذلك، أن تساعد في قياس التجارة الإلكترونية بشكل أفضل في المناطق التي عادةً ما تقل فيها فعالية المسوح. وعلى سبيل المثال، تجهل الشركات ولا سيما الأفراد الذين يشترون عبر الإنترنت، موقع البائع بالفعل، ما يطرح مشكلة تزداد تعقيداً بسبب المنصات عبر الإنترنت. وفي هذه الحالة، قد تصبح البيانات ذات مصادر خاصة أداة مفيدة مكملة للإحصاءات الرسمية القائمة على المسح. ولكن ينبغي على الإحصاءات الرسمية أن توفر الخلفية العامة، لا سيما من حيث التمثيل الإحصائي والاتساق وما إلى ذلك، والتي لا يمكن للبيانات ذات المصادر الخاصة بطبيعتها أن توفرها دائماً.

ويمثّل التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الإسباني BBVA خير دليل على هذا النهج. وكما هو موضح في الشكل، قدم تحليل معاملات بطاقات الائتمان لعملاء BBVA في إسبانيا رؤى جديدة حول أنماط استهلاك المستهلكين عبر الإنترنت والفاصل بين تدفقات الإنفاق المحلي والإنفاق عبر الحدود (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [9]).

المراجع

EUROSTAT et al. (2017), “Statistics on the Usage of Information and Communication Technologies 2016, questionnaire improvements - WP1: Improving, designing and testing questions/modules and methodology on e-commerce, e-mediaries and sharing economy for the ICT Enterprise survey: Final Report”.

[7] Hongfei, Y. (2017), “National Report on E-commerce Development in China. Inclusive and Sustainable Development”, UNIDO Working paper series No 17, https://www.unido.org/sites/default/files/2017-10/WP_17_2017.pdf. [10]

Meertens, Q. et al. (2019), “A data-driven supply-side approach for estimating cross-border Internet purchases within the European Union”, Journal of the Royal Statistical Society. Series A: Statistics in Society, http://dx.doi.org/10.1111/rssa.12487. [2]

OECD (2019), “A Dynamic E-Commerce Landscape: Developments, Trends, and Business Models”, Digital Economy Papers (forthcoming). [5]

OECD (2019), “BBVA big data on online credit card transactions”, Digital Economy Papers, https://doi.org/10.1787/8c408f92-en. [9]

OECD (2019), “Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future”, https://doi.org/10.1787/9789264311992-en. [8]

OECD (2016), “Ministerial Declaration on the Digital Economy (”Cancún Declaration”)”, http://www.oecd.org/sti/ieconomy/Digital-Economy-Ministerial-Declaration-2016.pdf. [4]

OECD (2016), “Results of the 2016 WPTGS stocktaking questionnaire”, Working Party on International Trade in Goods and Trade in Services Statistics, https://one.oecd.org/document/STD/CSSP/WPTGS(2016)7/en/pdf. [1]

OECD (1998), “OECD Ministerial Conference “A Borderless World: Realising the Potential of Global Electronic Commerce” Ottawa, 7-9 October 1998 Conference Conclusions”, http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=sg/ec(98)14/final&do clanguage=en. [3]

OECD (n.d.), “A Dynamic E-Commerce Landscape: Developments, Trends, and Business Models”, Digital Economy Papers (forthcoming). [11]

UNCTAD (2016), “In Search of Cross-Border E-Commerce Trade Data”, Technical Notes on ICT for Development, Vol. No 6, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d06_en.pdf.

ملاحظات

1 يستشهد النص في إطار هذا التوضيح الإضافي حرفياً بما ورد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية. تعتبر الإشارات إلى "الشبكة" في هذا الكتيب مرادفة للمفهوم المعاصر "الإنترنت"، بما في ذلك الوصول إليها عبر الأجهزة المحمولة والتطبيقات.

2 تلقى توجيهاً إلى حد كبير من التوصيات الموضحة في تقرير الأونكتاد: البحث عن بيانات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، 2016.

3 في الوقت الحالي، يتم إعداد استبيان لعام 2021 وفي شباط من العام 2020، سيتمّ اتّخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب تحويل السؤال الاختياري حالياً إلى سؤال إلزامي. تضمن المسح لعام 2019 (على أساس اختياري) سؤالاً مشابهاً حول التوزيع النسبي لقيمة المبيعات الإلكترونية حسب الوجهة. وبغض النظر عن السؤال المتعلق بالتقسيم الجغرافي لحجم الأعمال الناتجة عن المبيعات الإلكترونية، فقد تضمن المسح كل سنتين أسئلة حول البلد المنشأ للطلبات المستلمة والتي تم تقديمها إما عبر موقع إلكتروني/تطبيق أو عبر رسالة تم تبادلها بالوسائل الإلكترونية، منذ بداية المسح.

4 يشير المسح الثاني الذي استخدمته هيئة الإحصاء الكندية، وهو المسح حول تجارة التجزئة والبيع بالتجزئة سنوياً خارج المتاجر، إلى أن تجارة التجزئة الإلكترونية تقتصر على قطاع البيع بالتجزئة ولا يمكنها تقديم تقديرات بشأن نفقات المستهلكين الأجانب في المتاجر الكندية عبر الإنترنت.

5 تضمّن المسح الأوروبي لعام 2018 بعض الأسئلة حول إجمالي المشتريات، لكنها تطلبت أقل جهوداً من تلك المتعلقة بالمبيعات، بحيث أنها اقتصرت على الإجابات الإختيارية بشأن ما إذا تم إجراء أي عمليات شراء باستخدام تقنيات الطلب الرقمي، وإذا كان الأمر كذلك، عما إذا كانت تشكل أكثر من 1٪ من إجمالي المشتريات.

6 السؤال F5: ما هو التوزيع النسبي لحجم الايرادات الناتج عن الطلبات التي تم استلامها عبر موقع إلكتروني أو تطبيقات في عام 2018 لما يلي: عبر موقع إلكتروني أو تطبيقات خاصة بسوق التجارة الإلكترونية التي تستخدمها العديد من المؤسسات لتبادل المنتجات؟ (على سبيل المثال بوكينج وإيباي وأمازون وأمازون بيزنس وعلي بابا وراكوتن، إلخ)

7 راجع، على سبيل المثال، المسح الأوروبي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسر ومن قبل الأفراد فضلاً عن مسح استخدام الإنترنت الذي أجرته هيئة الإحصاء الكندية.

8 التأكيد على الأهمية التي توليها مسوح الأسر لسرية بيانات المستجيبين واستخدامها للأغراض الإحصائية فقط.

9 يمكن إجراء التعاملات "بالوكالة" من دون بطاقة ولكن لا يتم طلبها رقمياً، على غرار التقدم بطلب عبر الهاتف.

10 تجدر الإشارة إلى أن مسألة القياس تؤثر على الصادرات أقل من الواردات، إذ أنه سيتم تسجيل الصادرات بموجب نظام الحد الأدنى كناتج الشركات المصدرة، وبالتالي فإن أي تقصير منهجي في التقدير سيكشف عن اختلال في العرض والطلب عند تجميع الحسابات القومية.

11 تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن التقديرات بشأن "الحد الأدنى" المشار إليها أعلاه قد تعكس العتبات التي استخدمتها فعلياً وكالات الإحصاء لتقدير تجارة الطرود الصغيرة وليس العتبات بحكم القانون التي حددتها السلطات الجمركية. فعلى سبيل المثال، تبلغ عتبة الحد الأدنى في الولايات المتحدة 800 دولار أميركي، أي ثلث العتبة التي استخدمها مكتب الإحصاء الأميركي لتقدير تجارة الطرود الصغيرة. راجع أيضاً شركة " جلوبال إكسبريس أسوسييشن" للحصول على الحد الأدنى الذي تم تحديثه بشأن الجمارك وضريبة القيمة المضافة:

https://globalexpress.org/assets/files/Customs%20Committee/deminimis/GEA%20overview%20on%20de%20minimis_9%20March%202018.pdf

12 يمكن أن يستفيد بدوره من الإجراءات الجمركية الأكثر كفاءة.

13 انظر (Hongfei, 2017) و http://www.gov.cn/zhengce/content/2015-03/12/content_9522.htm; http://www.chinadaily.com.cn/business/2016hangzhoug20/2016-09/02/content_26675070.htm.

4- التجارة التي يتم تسليمها رقميا

يقوم الفصل بتعريف التجارة التي يتم تسليمها رقمياً على أنها تعاملات دولية يتم تسليمها عن بُعد ضمن صيغة إلكترونية بواسطة شبكات كمبيوتر مصممة خصيصاً لهذا الغرض. ويستند التعريف إلى عمل الأونكتاد الحالي بشأن المفهوم المتعلق بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكنه يشدد على الاختلافات الكبيرة في النطاق، حيث تقتصر التجارة الرقمية على التعاملات عبر شبكات الكمبيوتر ولكنها تشمل التعاملات بالنمط 2 وخدمات الوساطة التي توفرها منصات الوساطة الرقمية. ويقدم هذا الفصل وصفاً لعدد من مصادر البيانات التي يمكن استخدامها لقياس التجارة التي يتم تسليمها رقمياً فضلاً عن إمكانات المسوح التي تقيس التجارة حسب أسلوب العرض.

1-4 مقدمة

تشير التجارة التي يتم تسليمها رقمياً على النحو المحدد في هذا الدليل إلى جميع التعاملات التجارية الدولية التي يتم تسليمها عن بُعد ضمن صيغة إلكترونية بواسطة شبكات الكمبيوتر المصممة خصيصاً لهذا الغرض.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الطلبات الرقمية، يمكن أن تشمل الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً مشاركين من جميع القطاعات المؤسسية، وأن تغطي عمليات التسليم التي تجري عبر شبكة الإنترنت (بما في ذلك عبر الأجهزة المحمولة) أو الشبكة الخارجية أو عبر تبادل البيانات الإلكترونية، ولكن يجب أن تستبعد أي خدمات مقدمة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني المعَدّ يدوياً.

يُعتبر المفهوم الأساسي للتجارة التي يتم تسليمها رقمياً مشابهاً لمفهوم الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث التصميم (أي "منتجات الخدمات التي يتم تسليمها عن بعد عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات")[1]، الذي وضعه فريق العمل بقيادة الأونكتاد والمعني بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية فضلاً عن فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (الأونكتاد، 2015 [1]).

ولكن ثمة فوارق كبيرة بين هذين المفهومين كما يوضح هذا الفصل، أولاً من حيث مجموعة المنتجات المدرجة في المفهومين (التجارة التي يتم تسليمها رقمياً والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وثانياً من حيث اختلاف الآليات التي يمكن استخدامها من أجل "التسليم."

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "رقمي" الوارد في هذا الدليل يستبعد صراحة آليات التسليم على غرار الهاتف أو الفاكس أو الرسائل الإلكترونية المعدّة يدوياً، ويشمل عوضاً عن ذلك (بما يتوافق مع الآليات المستخدمة للطلب الرقمي) عمليات التسليم التي تمر عبر "شبكات الكمبيوتر". ومن ناحية أخرى، تتضمن الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الأقل نظرياً، الخدمات التي يتم تسليمها عبر وسائل لا تتطلب بالضرورة شبكات كمبيوتر مثل التفاعلات بين البشر عبر الهاتف.

وبالنسبة للعديد من المنتجات المدرجة في نطاق الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كما هو موضح أدناه)، من المستبعد أن يكون هناك فارق كبير بين المقياسين – الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً - حيث أنه لن يتم تسليم المنتج الأساسي سوى عبر شبكة الكمبيوتر (على غرار الخدمات السحابية). إلا أن الأمر ليس كذلك دائماً. فستكون مثلاً العديد من مراكز الاتصال الهاتفي التي تتضمن واجهة بشرية في الطرف الآخر، خارج نطاق التسليم الإلكتروني.

ويشكل النطاق الواسع للمنتجات أحد المجالات التي يتّسق فيها المفهومان بالكامل. ويقتصر مفهوم الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط على الخدمات بحكم التعريف. وفي الوقت الذي تجري فيه مناقشات بشأن إمكانية تصنيف معاملات الطباعة ثلاثية الأبعاد، وكذلك العملات المشفرة (انظر إلى الملحق 4-د) في حساب السلع، في ظل غياب أي موقف حاسم، يعتبر هذا الدليل أن الخدمات فقط يمكن أن يتم تسليمها رقمياً[2].

ومن الناحية العملية، قد تكون حصة كبيرة من التعاملات التي تُنفَّذ رقمياً مطلوبة بشكلٍ رقميّ، لا سيما المنتجات الرقمية بالكامل والقابلة للتنزيل (بما في ذلك تلك التي يتم بثها)، مثل البرامج والموسيقى والكتب الإلكترونية وخدمات البيانات وقواعد البيانات.

ولكن من المحتمل أيضاً ألا يكون العديد من الخدمات التي تُنفَّذ رقمياً مطلوبة بشكلٍ رقميّ، على غرار رسوم اتصالات الهواتف المحمولة التي يتم تكبدها في الخارج، حيث يدفع مزود الخدمة "للمقيم المتجول" رسوماً لمزود الخدمة في الخارج. ومن المحتمل أيضاً تسليم العديد - وربما معظم التعاملات واسعة النطاق في مجال الخدمات بين المؤسسات ولا سيما الخدمات داخل المؤسسة وفروعها - رقمياً ولكن لا يتم طلبها رقمياً.

وبالإضافة إلى ذلك (على الرغم من أنها لا تشكل جزءاً من تعريف التجارة الرقمية بحد ذاتها) لن يتم طلب معظم التعاملات غير النقدية (مثل توفير البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والخدمات السحابية، وما إلى ذلك) الجارية بين الأسر والمنتجين، بحكم تعريفها، بشكلٍ رقميّ، بسبب غياب عمليات البيع أو الشراء مقابل رسوم صريحة، بما في ذلك تلك المتعلقة التعاملات غير النقدية. وتجدر بالإشارة إلى أنه يُحتمل تسجيل معظم هذه التعاملات في الإحصاءات الرسمية كما هي حال معظم التعاملات التجارة الرقمية الأخرى المبينة في هذا الدليل، ولكن قد لا يتم تسجيل العديد منها[3].

وتؤدي حقيقة أنّ جزءاً من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً يمكن أو يتم طلبها رقمياً، إلى تداخل بين عنصري التجارة الرقمية. وتتجه بالفعل مناهج القياس الحالية وتلك التي لازالت في طور الإعداد إلى توفير تقديرات بشأن إجمالي المنتجات التي يتم طلبها رقمياً والمنتجات التي يتم تسليمها رقمياً بشكل منفصل. ومع ذلك، يتّضح أن إضافة العنصرين معاً من شأنه أن يبالغ في تقدير التجارة الرقمية لأنه سيتم احتساب الخدمات التي يتمّ طلبها رقمياً والتي يتم تسليمها رقمياً مرّتين.

ولتجنب ازدواج العد على وجه التحديد، يتضمن نموذج التقارير المبين في الفصل 2 بشكل واضح عنصراً منفصلاً للخدمات التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً.

وترتكز عملية إعداد الإحصاءات في هذا الفصل، كما هي حال الفصل 3، على مبدأ مصدر البيانات الأساسي الذي تم استخدامه. ونظراً إلى التداخل المذكور، من غير المفاجيء أن تظهر تحديات عديدة مماثلة لتلك المتعلقة بالتعاملات التي يتم طلبها رقمياً على ضوء الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً. فتواجه الأسر والمؤسسات، على سبيل المثال، صعوبات في أغلب الأحيان لتحديد ما إذا كانت الخدمة مستوردة، لا سيما عندما تمر العملية عبر موقع مجال محلي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم عدد من البلدان باستخدام أو اكتشاف بيانات بطاقة الائتمان لتحديد العمليات المنزلية.

وبالتالي، بهدف الاختصار وتجنب تكرار ما ورد في فصول أخرى، لا يغطي هذا الفصل تلك المصادر التي تقدم استثنائياً أو أولاً نظرة حول الخدمات التي تم طلبها وتسليمها رقمياً: مسوح الأسر المعيشية، راجع القسم 3-3، بيانات بطاقة الائتمان، راجع القسم 3-4، وشركات معالجة المدفوعات الأخرى، راجع القسم 3-5.

وعليه ينصب التركيز بصورة رئيسية في هذا الفصل على تقديم تقديرات إجمالية بشأن تجارة الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً على صعيد الاقتصاد الإجمالي وحسب القطاع المؤسسي (المؤسسات والحكومات والأسر).

ويبدأ الفصل بمراجعة المسوح التقليدية بشأن التجارة الدولية في الخدمات (القسم 4.2)، تليها مصادر بيانات نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية (القسم 4.3)، ومصادر بيانات الضرائب الإدارية (القسم 4.4)، ومسوح الأسر المعيشية (القسم 4.5). ويقدم القسم 4.6 أمثلة على مصادر البيانات التي تم استخدامها لقياس الخدمات المالية الرقمية.

4-2 تجميع البيانات عن التعاملات التي يتم تسليمها رقمياً عبر استخدام مسوح التجارة الدولية في الخدمات

قد تشكّل مسوح التجارة الدولية في الخدمات أفضل أداة مسح حالية لتقدير التجارة في الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، على الرغم من أنها ستواجه صعوبات في رصد التعاملات من أسرة إلى أخرى، ولا سيما التعاملات فيما بين الأسر المعيشية التي تسهلها منصات الوساطة الرقمية (راجع أيضاً الفصل 5).

وعلى الرغم من التحديات (راجع التوصية 4-1) المتعلقة بالمؤسسات غير المسجلة (في قطاع الأسر المعيشية)، يمكن تحسين مسوح التجارة الدولية في أبسط الحالات من خلال إضافة سؤال[4] يطلب بموجبه من المستجيبين تقدير حصة الخدمات المصدرة والمستوردة[5] (حسب المنتج) التي تم تسليمها رقمياً.

التوصية 4-1

على الرغم من أن التجارة التي تمارسها المؤسسات غير المسجلة تمثل نسبة صغيرة من إجمالي التجارة في الخدمات، ينبغي على مسوح التجارة الدولية الحالية أن تستعرض التغطية وطرق الربح والتصنيف الطبقي المرتبطة بها، ولا سيما بالنسبة للخدمات التي يتم تسليمها رقميًا.

ومن الواضح أنه لا يجب طرح أسئلة تكميلية إلا عن تلك المنتجات التي يمكن تسليمها رقمياً، فلا ينبغي إذاً إضافتها للعديد من عمليات الخدمات، مثل النقل والمياه والغاز وتوزيع الكهرباء.

مقارنة المنتجات بين الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً

وللنظر في نطاق المنتجات التي يمكن تسليمها رقمياً، يمكن الإنطلاق من العمل الذي قامت به فرقة العمل[6] المعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيادة الأونكتاد، فقد وضعت فرقة العمل قائمة بالخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010 (الجدول 4-1) والتصنيف المركزي للمنتجات (الملحق 4-أ).

الجدول 4-1 الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إسم قطاع الخدمات	رمز القطاع حسب نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية SDMX [7]	رمز القطاع حسب اصنيف ميزان المدفوعات الموسع لعام 2010 EBOPS 2010
خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية	SF	6
الخدمات المالية	SG	7
رسوم استخدام الملكية الفكرية غير الواردة في موضع آخر	SH	8
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	SI	9
خدمات البحث والتطوير	SJ1	10.1
خدمات الاستشارات المهنية والإدارية	SJ2	10.2
الخدمات المعمارية والهندسية والعلمية والتقنية الأخرى	SJ31	10.3.1
خدمات الأعمال الأخرى غير الواردة في موضع آخر	SJ35	10.3.5
الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة	SK1	11.1
الخدمات الصحية	SK21	11.2.1
خدمات التعليم	SK22	11.2.2
خدمات تراثية وترفيهية	SK23	11.2.3

ملاحظة: تشير العناصر المدرجة في تعريف هيكل البيانات الخاص بنظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، إلى الرموز المستخدمة لعناصر التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات (راجع أيضاً https://sdmx.org/?page_id=1747)

وليس من المفاجيء أن معظم الخدمات المدرجة في الجدول 4-1 مصنفة على ما يبدو في فئة مماثلة للخدمات التي يمكن تسليمها رقمياً. ولكن لا بد من التدقيق في الحجج المؤيدة لإدراج بعض المنتجات.

وعلى صعيد الخدمات العديدة، من الواضح أنه يمكن فقط (أو من الناحية العملية على الأقل) تسليمها رقمياً، على غرار الخدمات السحابية أو الخدمات التعليمية والصحية عبر الإنترنت، حيث يؤدي غياب الإرسال (والتسليم) عبر شبكات الكمبيوتر إلى تعطيل فعلي أو أجزاء كبيرة) من عمليات التسليم الدولية الحالية.

ولكن لا ينطبق هذا الأمر من الناحية النظرية على الأقل، على جميع الخدمات المدرجة في الجدول 4-1، بما فيها، على سبيل المثال، خدمات التأمين الدولية. وفي الوقت الذي يتضح أن الرقمنة أفسحت المجال أمام المستهلكين للحصول على خدمات التأمين، من الأصعب القول إنه يتم تسليم الخدمة الأساسية بحد ذاتها رقمياً. وعلى الرغم من أنه يمكن تبرير ذلك من خلال القول أن المعاملة تحظى بدعم شبه دائم من عملية الطلب الرقمي، إلا أن الخدمة الأساسية التي يتم تقديمها أو "رقمنتها" (إدارة المخاطر على وجه الخصوص) لا تتأثر أساساً ولا تحدد معالمها بامكانية تحويلها رقمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الخدمات المستحقة إلى المستهلكين، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لا يقدمون مطالبة، مقابل دفع أقساط التأمين المترتبة عليهم لا سيما لخدمات التأمين على الحياة، لن يشهد بالفعل أي تغيير يُذكر في أي وقت معين حتى في حال تعطلت شبكات الكمبيوتر الأساسية التي يتم استخدامها لتقديم معلومات عن مدفوعاتهم.

وفي هذا الصدد، يتضح أنّ خدمات التأمين الأساسية، لا يتم "تسليمها رقمياً" بكل ما للكلمة من معنى. ولكن لا يعني ذلك أنه لا يمكن رقمنة أي من الخدمات التي يتلقاها المستهلكون في إطار "خدمات التأمين." ويمكن للمستهلكين، على سبيل المثال، تقديم مطالبات عبر القنوات الرقمية (شبكات الكمبيوتر)، وتندرج هذه الخدمات المتصلة بها بالتأكيد ضمن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

ويمكن تقديم حجج مماثلة في ما يتعلق بالكثير من الخدمات المالية الدولية[8]، بما فيها: توفير السيولة وتحويلها، وإدارة المخاطر، والاكتتاب، وحفظ الأمانات وحفظ السجلات، وخدمات الدفع. ويمكن رقمنة بعض جوانب الخدمات المالية كما هي الحال بالنسبة لخدمات التأمين (مثل القدرة على الوصول إلى الحسابات عبر الإنترنت، وتحويل الأموال/دفع الفواتير وما إلى ذلك، راجع أيضًا القسم 4-6.)، ولكن من المرجح أن تطغى عليها الخدمات المالية التي لا يمكن رقمنتها (مثل تحويل السيولة)، حتى لو أدت الرقمنة إلى تحسين كفاءة هذه الخدمات بشكل كبير.

ومع ذلك، يتضح أنّه لإدراج القيمة الإجمالية لهذه الخدمات (وليس فقط العنصر "المحض" الذي يتم تسليمه رقميًا) ضمن مفهوم التسليم الرقمي[9]، أهمية كبيرة للسياسة الاقتصادية، لا سيما في ما يتعلق بالسياسات الضريبية والتجارية (بما يتناسق مع الجهود الحالية بشأن الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[10]. فيتضمن هذا الدليل إذاً الخدمات المذكورة باعتبارها تندرج ضمن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً ويجب أن يعكس القيمة الكاملة للخدمة التي يتم تسليمها رقمياً[11].

وتشكل خدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية أحد المنتجات[12] المحددة التي لا تندرج ضمن مجموعة المنتجات التي تشملها الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن تندرج ضمن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (تحتسبها المنصات على أنها صادرات ويسجلها المنتجون الذين يستخدمون المنصات للتصدير على أنها واردات بما في ذلك عبر النمط 2).

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، يتضمن بأجزائه المختلفة هذه الخدمات (من الناحية النظرية على الأقل) على غرار الخدمات المتعلقة بالتجارة[13] (10.3.4) وتندرج جزئياً ضمن خدمات النقل[8] والخدمات المالية، علماً بأن الخدمتين الأولتين، كما هو مبين في الجدول 4-1، لا تندرجان ضمن الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8

وتُعتبر أيضاً خدمات السفر التي يتم تقديمها بالنمط 2، إحدى الخدمات الأخرى التي لا يشملها تعريف الأونكتاد للتجارة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (والتي تركز بوجه خاص على التجارة عبر الحدود، أي التسليم بواسطة الأسلوب 1) على غرار خدمات الاتصالات المستلمة في الخارج، ورسوم الوساطة الصريحة التي يدفعها المقيمون في الخارج، إلخ والتي تدخل في نطاق الخدمات الدولية التي يتم تسليمها رقمياً.

التوصية 4-2

تتبع المجموعة الواسعة من المنتجات المدرجة ضمن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً النمط المتبع لاستنتاج خدمات قائمة على الأرجح على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الجدول 4-1)، باستثناء حالتين. يجب أن تتضمن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً تقديرات لخدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية فضلاً عن أي تجارة يتم تسليمها رقمياً ومدرجة في خانة "السفر" للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات (عمليات بالنمط 2).

يجب أن تتوفر تقديرات عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً على صعيد المنتج الموضح في الجدول 4-1 (بما فيها منصات الوساطة الرقمية) من أجل تعزيز المقارنة الدولية وإمكانية قيام الدول بتقدير الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، من خلال تطبيق حصص معينة (بما يتوافق مع تقييم الخبراء) على المنتجات الفردية (انظر التوصية 4- 6)، أو لأن الدول قد تتضمن فقط تقديرات لبعض فئات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات.

ويجب إدراج الصادرات والواردات لخدمات منصات الوساطة الرقمية في إحصاءات التجارة الدولية الحالية في الخدمات (من خلال التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات)، كعناصر إضافية منفصلة وكذلك ضمن فئات منتجات محددة، حسب طبيعة ما يجري توسيطه، بما في ذلك "النقل") التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات 3) و"الخدمات المالية" (التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات 7) والخدمات المتعلقة بالتجارة.

وينبغي إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد مكان تسجيل منصات الوساطة الرقمية من الناحية العملية، ولا سيما بالنسبة إلى المنصات التي تنظم خدمات الاقامة (راجع أيضاً الفصل 5).

في إطار الحسابات القومية، تنص الارشادات الحالية على تصنيف السلع التي تتوسط في بيعها منصات الوساطة الرقمية في فئة القطاع الفرعي من قطاع التوزيع، وتصنيف الخدمات التي تتوسط في بيعها منصات الوساطة الرقمية في فئة الصناعة التي تقدم لها خدمات الوساطة. في المقابل يجب أيضاً تصنيف خدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية في فئة الخدمة الخاضعة للوساطة (وخدمات التوزيع في حالة السلع).

ويجب تزويد باخصائيي الحسابات القومية بالمعلومات الأساسية عن خدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية والتي تم جمعها في المسوح عن التجارة الدولية في الخدمات، من أجل المساعدة في احداث تطابق في التقديرات بشأن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والتي توفرها منصات الوساطة الرقمية المصنفة في نظام التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، مع التقديرات الموازية اللازمة في جداول العرض والاستخدام الخاصة بالحساباتالقومية.

التوصية 4-3

ينبغي على مجمّعي إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات حسب فئة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، التأكد من تزويد اخصائيي الحسابات القومية الذين يقومون باعداد جداول العرض والاستخدام بمعلومات تكميلية عن منصات الوساطة الرقمية . ويجب أن يتم تجميع هذه المعلومات بناءً على تصنيف الصناعة لصادرات منصات الوساطة الرقمية المقيمة بالبلد، وأيضاً على أساس المنتجات المستوردة من الخارج الخاضعة للوساطة التي تقوم تلك المنصات بالتوسط في شرائها.

ومن أجل المساعدة في إعداد إحصاءات شاملة للخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، يجب أن تطرح المسوح عن التجارة الدولية في الخدمات أسئلة إضافية حول:

أ. صادرات الخدمات التي تتوسط في بيعها منصات الوساطة الرقمية، مقسمة حسب نوع خدمة التي يتم التوسط في بيعها

ب. واردات الخدمات التي تتوسط في شرائها منصات الوساطة الرقمية، حيث يجب أن يُطلب من المستجيبين تقدير العمولة التي يدفعونها (والتي يجب تحديدها على أنها الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي والسعر الأساسي الذي تتقاضاه الشركة المنتجة (المستجيب) بعد احتساب الضرائب والإعانات على المنتجات، راجع أيضاً الفصل الخامس).

التوصية 4-4

ومن أجل المساعدة في إعداد إحصاءات شاملة للخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، يجب أن تطرح المسوح عن التجارة الدولية في الخدمات أسئلة إضافية حول:

أ. صادرات الخدمات التي تتوسط في بيعها منصات الوساطة الرقمية، مقسمة حسب نوع خدمة التي يتم التوسط في بيعها

ب. واردات الخدمات التي تتوسط في شرائها منصات الوساطة الرقمية، حيث يجب أن يُطلب من المستجيبين تقدير العمولة التي يدفعونها (والتي يجب تحديدها على أنها الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي والسعر الأساسي الذي تتقاضاه الشركة المنتجة (المستجيب) بعد احتساب الضرائب والإعانات على المنتجات، راجع أيضاً الفصل الخامس).

وتتوفر حالياً أمثلة قليلة جداً عن النهج القائمة على مسوح التجارة الدولية في الخدمات، لتقدير التجارة التي يتم تسليمها رقمياً (وكذلك الخدمات المرتبطة بها والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ولكن يتم تكثيف الجهود كما هو موضح أدناه.

مسح المؤسسات النموذجي الذي أعدته الأنكتاد والخاص بالمؤسسات بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار عملها على إعداد تقديرات حول الخدمات الفعلية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [9] ، وبدلاً من الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أجرت الأونكتاد مسحاً نموذجياً خاصاً بالمؤسسات والمواد التدريبية ذات العلاقة سلّط الضوء على التصدير نظراً لأنه من الأسهل تحديد وإجراء مسح لمجموعة ضئيلة من المؤسسات التي تصدّر الخدمات مقارنة بالمؤسساتالتي تستورد الخدمات. وتم إجراء مسح تجريبي في عام 2017 في كوستاريكا (راجع الإطار 4-1) والهند وتايلاند [10] .

وأظهرت النتائج، من الناحية العملية، أن معظم الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كانت قائمة بالفعل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو في المقابل أن معظم الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً، كانت فعلياً مسلمة رقمياً بافتراض أن غالبية هذه الخدمات يتم تسليمها عبر "شبكات الكمبيوتر" (وليس عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الرسائل الإلكترونية المعدّة يدوياً مثلاً).

ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، أظهرت النتائج [11] أن 97٪ من صادرات الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تم تسليمها بالفعل عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وسط هيمنة الشركات الكبيرة المملوكة للأجانب، والتي توفر خدمات الإدارة والخدمات الخاصة بالمكتب الخلفي). وشكلت هذه الخدمات 38٪ من إجمالي صادرات الخدمات.

وعلى نحو مماثل، أظهرت النتائج [12] في الهند أن 81٪ من الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تم تسليمها بالفعل عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشكلت الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 57٪ من إجمالي صادرات الخدمات. وقد كانت خدمات الكمبيوتر المساهم الأكبر، إذ شكلت حوالى

ثلثي صادرات الهند من الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصدّر الخدمات، فشكّل التسليم عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمط التزويدالسائد (أكثر من 99٪).

الإطار 4-2 الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة

قدّم مكتب التحليل الإقتصادي إحصاءات عن التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كملحق لعرضه الرئيسي عن إحصاءات التجارة في الخدمات في عام 2016. وتُحتسب الإحصاءات عن التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال جمع التجارة الحالية في فئات الخدمات، لذلك لم يضطر مكتب التحليل الإقتصادي إلى إجراء تعديلات على أدوات أو منهجيات جمع البيانات الحالية.

هذا وتُكمّل الإحصاءات العرض النموذجي الذي قدمه مكتب التحليل الإقتصادي عن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، من خلال توفير نظرة معمقة حول مدى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل التجارة في الخدمات. وتلقى مكتب التحليل الإقتصادي ردود فعل إيجابية من العديد من مستخدمي البيانات في ما يتعلق بهذه الإحصاءات، والتي تسلط الضوء على إمكانيات التجارة في الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد طرح تحديات أيضاً. ويكمن التحدي الأول في احتمال سوء التفسير. فيجهل المستخدمون في أغلب الأحيان كلمة "محتمل" ويسيئون فهمها فيظنون أنها تجارة قائمة فعلياً على الرقمنة. واستخدم مكتب التحليل الإقتصادي نُهجاً متعددة لمعالجة هذه المشكلة، بدءًا من اعتماد الاسم الكامل "الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" بدلاً من استخدام مصطلح مختصر. وأصدر مكتب التحليل الإقتصادي أيضاً تقريراً يصف فيه كيفية جمع الإحصاءات، ويعرض التجارة في الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن عناصرها الفردية لتزويد المستخدمين برؤية أفضل حول ما تتضمنه هذه الإحصاءات.

ويكمن التحدي الرئيسي الثاني في أنه، نظراً إلى أن الإحصاءات عن التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي عبارة عن عملية تجميع إحصاءات منشورة، وفي بعض الحالات غير منشورة، فيتطلب نشرها بشكل منفصل موارد إضافية لتحليل الإفصاح. ومن أجل مواجهة هذا التحدي، أعطى مكتب التحليل الإقتصادي الأولوية لنشر الإحصاءات المتعلقة بالفئات المعيارية للتجارة في الخدمات على حساب الإحصاءات حول التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى منع بعض العمليات التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأميركي. للحصول على المزيد من المعلومات ، راجع (Grimm,2016) و(Nicholson, 2016).

مسوح عن التجارة الدولية في الخدمات المرتبطة بأنماط التزويد

من الناحية العملية [9] ، من المحتمل أن تندرج جميع تعاملات الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً في بلدان عدة ضمن النمط 1 لتزويد الخدمة كما هو محدد على صعيد الإحصاءات، لذلك، توفّر أيضاً الأسئلة الإضافية الواردة في المسوح عن التجارة الدولية في الخدمات والمتعلقة بحصة الصادرات أو الواردات التي تم تسليمها رقمياً في بلدان عدة، نظرة (الحد الأدنى) حول تسليم الخدمة من خلال النمط 1 (للمنتجات نفسها). وتوفر أيضاً المسوح الخاصة بتسليم الخدمات بواسطة النمط 1، نظرة عامة حول التجارة التي يتم تسليمها رقمياً في بلدان عدة (عوضاً عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً بواسطة النمطين 2 أو 4). ويمكن تفسير التقديرات بشأن التجارة بواسطة النمط 1 على أنها تقديرات بشأن الحد الأعلى للتجارة التي يتم تسليمها

رقمياً بواسطة النمط 1، حيث أن تسليم الخدمة بواسطة النمط 1 أوسع نطاقاً مبدئياً من التسليم الرقمي، لأنه يشمل الخدمات التي يتم تسليمها عبر البريد والهاتف والرسائل الإلكترونية المعدّة يدوياً.

وإلى حدّ كبير، في ظلّ التكافؤ العام فيما يتعلق بتلك المنتجات التي يمكن تسليمها رقميًا، بدأ مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة ومكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة، بوضع طرق من شأنها أن توفر تقديرات عن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً استناداً إلى استجابات المسوح نفسها التي يتم استخدامها للحصول على التقديرات حسب أنماط توريد الخدمات الأربعة بموجب حسب تعريف اتفاقية الجاتس (Mann and Cheung, 2019)[4]

وتعدّ نقطة انطلاق النهج مماثلة لتلك المعتمدة في المسوح النموذجية للأونكتاد، لكنها ليست بالضبط نفسها. ففي الوقت الذي تقوم فيه المسوح القائمة على نموذج الأونكتاد بشكل مباشر باستهداف الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يستهدف مكتب الإحصاءات الوطنية ومكتب التحليل الاقتصادي مفهوم الخدمات التي يتم تسليمها عن بعد. ويشمل هذا المفهوم الأخير الذي يستهدف أنماط التوريد، وأنها تشمل الخدمات عبر البريد وكذلك الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومع ذلك، تُعتبر حصة الخدمات التي يتم تسليمها عن بُعد في كل من البلدين عبر وسائل غير قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، محدودة، وبالتالي، يوفّر التسليم عن بُعد تقديرات ملحوظة بشأن الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان عدة، فضلاً عن تقديرات معقولة بشأن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً في بلدان عدة. وفضلاً عن ذلك، قد لا تكون هناك حاجة إلى طرح أسئلة عن تلك المنتجات التي يُحتمل أن يتم تسليمها بالكامل رقمياً، مثل رسوم التأكد من استخدام الملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن نهج مكتب التحليل الاقتصادي (الإطار 4.3)، يسبق نهج مكتب الإحصاءات الوطنية (الإطار 4.4) الذي تمكّن من الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجربة الولايات المتحدة.

الإطار 4-3 العمليات التي يتم تسليمها رقمياً بواسطة مسوح التجارة الدولية في الخدمات في الولايات المتحدة

اتخذ مكتب التحليل الاقتصادي في الآونة الأخيرة خطوات لجمع العمليات التي يتم تسليمها رقمياً بواسطة المسح عن التجارة الدولية في الخدمات، في إطار الجهود الرامية إلى قياس الخدمات التي توفرها أنماط الإمداد الأربعة للإتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (اتفاق الجاتس). هذا وقام مكتب التحليل الاقتصادي بتوسيع نطاق المسح المرجعي للتعاملات في قطاعات مختارة من الخدمات والملكية الفكرية مع الأجانب لعام 2017، من أجل جمع بيانات عن حصة التجارة في خدمات معينة تم تسليمها من خلال النمط 1. وعلى الرغم من أن النمط 1 لتوريد الخدمات أوسع نطاقاً من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، حيث أنه يشمل التوريد عن طريق البريد، فإن قيمة الخدمات المقدمة بواسطة هذه الوسائل تُعتبر ضئيلة.

وقام مكتب التحليل الاقتصادي بدراسة واختبار نسخٍ عدّة من مجموعة أسئلة قبل التوصل إلى التصميم النهائي. فجمعت النسخة الأولى معلومات عن أنماط التوريد 1 و 2 و 4، ولكن أشارت ردود فعل المستجيبين إلى أن هذا النهج سيشكل عبءاً ثقيلاً وسيكون غير صالح للتطبيق لأن معظم أنظمة المحاسبة لا تتعقّب الخدمات وفقاً لأنماط التوريد.

أما النسخة الثانية، فطلبت من المستجيبين توفير النمط السائد الذي يتم استخدامه لتقديم الخدمات. وأشارت الآراء إلى أن هذا النهج لن يشكل عبءاً ثقيلاً. ولكن استنتج مكتب التحليل الاقتصادي، أن المعلومات ستكون محدودة الفائدة لأنه توقع أن تقوم المؤسسات بالإبلاغ عن أن النمط 1 كأسلوب سائد بين معظم أنواع الخدمات. وبمجرد الاستناد إلى حقيقة أن النمط 1 يشكل الأسلوب السائد، ونظراً إلى أن الخدمات التي لم يتم توفيرها من خلال النمط 1 يمكن توفيرها بواسطة النمطين 2 أو 4 أو كليهما، لن يبقى أمام المكتب سوى مجموعة واسعة من القيم التي يُحتمل إنسابها لنسبة الخدمة التي تم توفيرها من خلال النمط 1 (بين 33 و 100 في المائة). واختار مكتب التحليل الاقتصادي نهجاً لن يشكل عبءاً ثقيلاً حسبما أشار المستجيبون، لكنه قد يوفر تدابير موثوقاً بها. وفي إطار هذا النهج، يقوم المستجيبون ببساطة بالإبلاغ عن حصة بعض الخدمات التي تم تسليمها من خلال النمط 1 ضمن نطاقات النسب المئوية. ويمكن إذاً قياس النمط 4 على أنه إجمالي التجارة المتبقية لنوع معين من الخدمة ناقص النمط 1. وسيتم قياس الخدمات التي تم تسليمها بواسطة النمطين 2 و 3 عبر استخدام مصادر البيانات المستقلة المتوفرة أمام مكتب التحليل الاقتصادي، وأبرزها إحصاءات خدمات السفر في ما يتعلق بالنمط 2 ، و إحصاءات تجارة فروع الشركات الأجنبية في الخدمات التي جمعها المكتب في ما يتعلق بالنمط 3. ويتميز هذا النهج ببساطته إذ ينصح المستجيبين بأنه يمكنهم تقديم معلومات إنطلاقاً من معرفتهم العامة، عن عمليات شركتهم بدلاً من أنظمتهم المحاسبية. وخلافاً للنهج الذي اعتمدته المملكة المتحدة، والمبين في الإطار 4.3 أدناه، طلب المكتب الحصول على معلومات حول النمط 1 في ما يتعلق فقط بأنواع تلك الخدمات التي لن يتم توفيرها حصرياً من خلال النمط 1 على حد تقديره. ويتميز هذا النهج بالتخفيف من عبء الإبلاغ.

الجدول 4-2 صيغة الأسئلة التي طرحها المكتب عن شعبة نظام المعلومات والاتصالات لجمع مبيعات ومشتريات الخدمات التي تم إجراؤها عن بُعد

نوع المعاملة (1)	هل أبلغت عن عمليات تصدير / واردات لهذه الخدمة؟ (الإجابة بنعم أو لا)		لكل إجابة بـ "نعم"، يرجى تحديد نطاق النسبة المئوية المناسب (تحديد نطاق واحد)						تستند هذه المعلومات التي تم تقديمها إلى (تحديد خانة واحدة)	
	نعم	لا	أقل من 25 في المائة	25- 49 في المائة	50- 74 في المائة	75- 89 في المائة	90- 99 في المائة	100 في المائة	السجلات المحاسبية	معلومات عامة عن العمليات
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

الإطار 3-4 العمليات التي يتم تسليمها رقمياً بواسطة مسوح التجارة الدولية في الخدمات في الولايات المتحدة

ملاحظة 1: ينطبق هذا السؤال على أنواع العمليات الثلاثة عشر التالية التي يُتوقع أن تتبع النمط 1 والتي يمكن تسليمها رقمياً: خدمات المحاسبة والتدقيق ومسك الدفاتر، الخدمات الإعلانية، وخدمات الكمبيوتر الأخرى وخدمات التعليم والخدمات المعمارية، والخدمات الهندسية، وخدمات المسح ورسم الخرائط وإصدار الشهادات والتفتيش الفني، والخدمات القانونية وخدمات أبحاث السوق، خدمات الرأي العام والاقتراع، وخدمات الإدارة والاستشارات والعلاقات العامة الأخرى، وتوفير خدمات البحث والتطوير المخصصة وغير المخصصة وفق الطلب، وخدمات البحث والتطوير الأخرى.

يقارن الجدول أدناه بين حصة خدمات معينة تم تسليمها بواسطة النمط 1 استناداً إلى نتائج المسح، والحصص المطابقة والمستمدة من طريقة التخصيص المبسطة الموضحة في الفصل الخامس من دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات والدليل التطبيقي لمجمعي البيانات المرتبط به، (التي تنطوي على تخصيص الخدمات للأساليب بناءً على افتراضات لكيفية تقديم الخدمات على أكبر تقدير).

الجدول 3-4 مقارنة وفقاً للنمط 1 بين النهج المبسط لمكتب التحليل الاقتصادي والتقديرات الأميركية المشتقة من مسح التجارة الدولية في الخدمات، بالنسبة المئوية

	الصادرات		الواردات	
	النهج المبسّط	على أساس المسح	النهج المبسّط	على أساس المسح
المحاسبة	75	51	75	66
الإعلان، البحوث التسويقية، الرأي العام	75	78	75	70
الكمبيوتر	50	80	50	56
الشركات المعمارية والهندسية	50	61	50	53
التعليم	75	37	75	32
المجال القانوني	75	80	75	91
المشورة الإدارية	67	77	67	68
البحث والتطوير	75	59	75	81

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأميركي. ملاحظة: للمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى (Mann and Cheung, 2019 [4])

الإطار 4.4 العمليات التي يتم تسليمها رقمياً بواسطة مسوح التجارة الدولية في الخدمات في المملكة المتحدة

كان النهج الذي اعتمده مكتب الإحصاءات الوطنية مشابهاً جداً للنهج الذي اعتمده مكتب التحليل الاقتصادي، لكنه تضمن أيضاً فئة أجوبة "غير معروفة"، فضلاً عن نطاقات النسب المئوية الستة التي اعتمدها مكتب التحليل الاقتصادي.

وفي المرحلة الأولى من عمل مكتب الإحصاءات الوطنية، تم اختيار عينة من 100 مؤسسة لاختبار الأسئلة الجديدة التي تضمنتها المسوح في أيلول من العام 2018. وأشارت النتائج إلى أن معدل الاستجابة بين العينة التجريبية لم يشهد تغييراً يُذكر وتمكنت معظم المؤسسات من الإجابة عبر توفير المعلومات المطلوبة. ونتيجة لذلك، تمت إضافة أسئلة جديدة إلى المسح السنوي عن التجارة الدولية في الخدمات لعام 2018 الذي شمل 5000 مؤسسة تُعرف بمشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات.

ويختلف النهج الذي اعتمده مكتب الإحصاءات الوطنية (مقارنةً بالنهج الذي اتبعه مكتب التحليل الاقتصادي) بكونه دمج البيانات المستخلصة من طريقة التخصيص النسبي التي اتبعها المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي (الملحق 4-ب). وبالإضافة إلى ذلك، لم تقتصر الأجوبة الخاصة بالتجارة عبر النمط 1 والواردة في استبيان مكتب الإحصاء الوطني على تلك المنتجات التي يمكن تسليمها عن بعد كما هو موضح في الملحق 4-أ.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستجيبين قد حددوا تسليم بعض المنتجات من خلال النمط 1، علماً بأن تلك المنتجات لا يُعترف بها على أنها جزءاً من النمط 1 في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010، كما أنها لا تُعدّ مَسلّمة عن بعد (وليست مدرجة في نماذج الأونكتاد أو المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي، الملحق 4- النطاق والملحق 4-ج، وراجع يضاً الجدول أدناه). ويشير هذا الأمر إلى ضرورة تصميم المسوح والأسئلة المطروحة على المستجيبين بدقة، بحيث تتوافق مع التوصيات الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010، راجع أيضاً أدناه.

الجدول 4-4 مقارنة وفقاً للنمط 1 بين نهج يوروستات المبسط وتقديرات مكتب الإحصاءات الوطنية إنطلاقاً من مسح التجارة الدولية في الخدمات، بالنسبة المئوية

	الصادرات		الواردات	
نوع الخدمة	يوروستات	مسح التجارة الدولية في الخدمات	يوروستات	مسح التجارة الدولية في الخدمات
التصنيع	0	49	0	37
الصيانة والإصلاح	0	49	0	37
النقل	65	65	80	80
السفر	0	0	0	0
البناء	0	47	0	23
التأمين ومعاشات التقاعد	100	84	100	71
الخدمات المالية	100	89	100	79
الملكية الفكرية	100	83	100	87
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	87	85	89	85
خدمات الأعمال الأخرى	75	65	75	29
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	75	43	75	29
الخدمات الحكومية	75	75	75	75

المصدر: ONS.
https://www.ons.gov.uk/businessindustryandtrade/internationaltrade/articles/modesofsupplyukexperimentalestimates/2018

ويمكن استنتاج ثلاثة دروس رئيسية من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة :

- واجه المستجيبون صعوبة كبيرة في توقع التقديرات الفعلية للتجارة حسب أنماط توريد الخدمات،
- يجب تجنب النهج الأولية التي تطلب من المستجيبين تحديد نمط التوريد الرئيسي،
- يمكن تسليم بعض الخدمات (انظر الإطار 4.3) التي لا تندرج ضمن قائمة الأونكتاد للخدمات التي يحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رقمياً.

بدلاً من ذلك، يتمثل النهج (الذي اتبعه كل من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية) في الطلب من المستجيبين (بالنسبة لتلك المنتجات التي يمكن تسليمها رقمياً أو توفيرها من خلال النمط 1) تقدير حصة التجارة التي تم تسليمها بالفعل عبر النمط 1 ضمن نطاقات معينة (راجع الإطار 4-2).

وتم استخلاص التقديرات بشأن حصة التجارة عبر أساليب أخرى (لجميع المنتجات) من معلومات مستمدة من مصادر أخرى (مثل مسوح السفر الدولية) ومن خلال تقدير الخبراء، (بطرق التخصيص النسبي مثل تلك التي وضعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، راجع الملحق 4-ب).

تغطية فئات الخدمات التي تدخل في نطاق الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً

يشير عمل مكتب الإحصاءات الوطنية، الذي أدى إلى تحديد مجموعة من الخدمات بالنمط 1، والتي لا تقتصر على تلك المنتجات المدرجة في قائمة الأونكتاد للخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً (الملحق 4-أ)، إلى إبداء اهتمام في تشكيل المسوح استناداً إلى النمط 1 ومفاهيم "التسليم عن بُعد" التي يمكن تبديلها بمفهوم "التسليم الرقمي". وأدى المسح الذي أجراه مكتب الإحصاءات الوطنية إلى تخصيص الحصص حسب النمط 1 للتصنيع والصيانة والإصلاح وخدمات البناء (راجع الإطار 4-4) خارج نطاق المنتجات المدرجة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010 ضمن نطاق الإمداد بالنمط 1.

وبالتالي، لا بد من التساؤل عما إذا كان ينبغي اعتبار هذه المنتجات أيضاً ضمن نطاق التدابير المرتبطة بالخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الدافع وراء عمل مكتب الإحصاءات الوطنية كان تقدير تجارة الخدمات حسب نمط التوريد (لا سيما الأسلوب 1)، باستخدام مفهوم "التسليم عن بُعد"، وهو مفهوم أوسع نطاقاً من التسليم الرقمي (لأنه يشمل، على سبيل المثال، التسليم عن طريق البريد).

وعلى الرغم من أن تخصيص هذه الحصص للأسلوب 1 لا يتماشى مع المعايير الدولية، فإن السؤال التالي الذي يُطرح هو ما إذا كان ينبغي اعتبار هذه المنتجات أيضاً ضمن نطاق التدابير المرتبطة بالخدمات التي يتم تسليمها رقمياً. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن مكتب الإحصاءات الوطنية قد استخدم مفهوم "التسليم عن بعد"، وهو مفهوم أوسع نطاقاً من التسليم الرقمي (حيث أنه يشمل، على سبيل المثال، التسليم عن طريق البريد).

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، هناك أيضاً اختلافات أخرى تشير إلى ضرورة ترجمة "تسليم عن بعد" مباشرة إلى "تسليم رقمي". ففي المسح الذي أجراه مكتب الإحصاء الوطني، تم اعتبار بعض خدمات البناء التي تم التعاقد عليها مع طرف ثالث، مسلمة عن بعد. ويعكس هذا الأمر على الأرجح جوانب محددة من خدمات البناء، على غرار الخدمات المساعدة، مثل المواصفات الفنية، والمراقبة، والإدارة، إلخ. والتي يمكن تسليمها عن بُعد [9] وكذلك رقمياً، ولكنه قد يعكس أيضاً وجهة نظر الطرف الرئيسي الذي يجيب على المسح، بأن التعاقد الخارجي مع طرف ثالث "تم تسليمه عن بُعد" ولا ينبغي اعتباره موازياً للتسليم الرقمي، نظراً إلى أن رقمنة العقد الذي تقوم عليه الخدمة، لا ينبغي تفسيرها بأن الخدمة الفعلية نفسها – أي بناء مبنى – تم رقمنتها. ويتضح أن هذه العملية لم تحصل ولا ينبغي أن ينظر للمعاملة على أنها من خلال النمط 1.

ويمكن بالتأكيد تقديم حجة مماثلة (أي أنه لا ينبغي أن ينظر لجميع الخدمات المتعاقد عليها مع الخارج والمدرجة في النمط 1 على أنها مسلمة رقمياً) للخدمات الأخرى التي يتم التعاقد عليها مع الخارج، أي عندما يتعاقد مثلاً مدير رئيسي موجود في الخارج مع مزود خدمات كمبيوتر محلي في الاقتصاد المضيف لتأمين (أي لاستيراد) خدمات الكمبيوتر (مثل إصلاح الأعطال)، ويعيد تصدير هذه الخدمات إلى الاقتصاد المضيف. ويمكن تقديم أمثلة مشابهة على خدمات أخرى عديدة، على

غرار المحامين والمحاسبوين وعمال النظافة وما إلى ذلك، ولكن يجب إدخال تلك الخدمات فقط (التي تختلف عن العقود) التي يمكن تقديمها في صيغة رقمية (مثل التقرير النهائي ورمز البرنامج الجديد، إلخ) في نطاق التسليم الرقمي.

ويوصي الدليل إذاً، بأن تظل مجموعة المنتجات التي ينبغي اعتبارها مدرجة في نطاق التسليم الرقمي متطابقة مع تلك المحددة في الملحق 4-أ (بما في ذلك مع التقديرات بشأن خدمات منصات الوساطة الرقمية)، وفي التوصية 4.2. ولكنه يوصي أيضاً بمواصلة العمل في بعض المجالات، مثل الصيانة والإصلاح، حيث يُفسح مجالاً كبيراً أمام التسليم الرقمي لخدمات عديدة.

التوصية 4-5

يجب إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد نطاق الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والمحددة في التوصية 4.2، لا سيما خدمات الصيانة والإصلاح.

استنتاجات من المسوح المعدلة للتجارة الدولية في الخدمات

تبدو النُهج التي يستخدمها الأونكتاد ومكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية واعدة، إذ توفر نتائج جيدة تساعد على سد فجوات المعلومات، بالنسبة لكلّ من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً وأنماط توريد الخدمات على حدّ سواء (في ما يتعلق بالجهود التي بذلها مكتب التحليل الاقتصادي/مكتب الإحصاءات الوطنية)

التوصية 4-6

يجب أن تتضمن المسوح الحالية عن التجارة الدولية في الخدمات، الأسئلة التالية حول:

- حصة تجارة الخدمات (لكل منتج يمكن تسليمه رقمياً، راجع الملحق 4.أ) التي يتم تسليمها بالفعل عن بُعد (أو رقمياً).
- تحديد الصادرات (الخاصة بخدمات الوساطة) التي تجريها منصات الوساطة الرقمية (العمولات / الرسوم) حسب نوع المنتج (السلعة أو الخدمة) الخاضع للوساطة.
- تحديد واردات الخدمات الخاصة بمنصات الوساطة الرقمية حسب نوع المنتج الخاضع للوساطة (علماً بأن الرسوم الضمنية يجب أن تُستحق فقط لمنتج السلعة / الخدمة الخاضعة للوساطة). يمكن الافتراض بكل بساطة أن جميع عمولات/رسوم الوساطة التي تم دفعها (ضمنياً أو بطريقة أخرى) إلى منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة، تتعلق بالنشاط الرئيسي للمؤسسة المستجيبة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم أهمية الصادرات والواردات الخاصة بالمؤسسات غير المسجلة، والتي لا تشملها عادة مسوح التجارة الدولية في الخدمات، وفي المقابل، توفير تقديرات بشأن هذه القطاعات التي يمكن أن تضاف إلى التقديرات القائمة على مسوح التجارة الدولية في الخدمات، ولا سيما بالنسبة لخدمات السفر التي يتم تسليمها رقمياً.

التوصية 4-7

يتم تسليم معظم المنتجات المدرجة في الجدول 4-1 والملحق 4-أ على الصعيد الدولي من خلال نمط التوريد 1. وما لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك، يمكن الافتراض بأن جميع المنتجات التي يتم تسليمها من بالنمط 1 والمدرجة في الإطار 4.1 والملحق 4 أ يتم تسليمها أيضاً رقمياً.

وانطلاقاً من هذا الافتراض، يمكن أن تركز الأسئلة الإضافية الواردة في مسوح التجارة الدولية في الخدمات عوضاً عن ذلك ، على قياس التجارة وفقاً لنمط التوريد، ومطالبة المؤسسات بتوفير تقديرات بشأن الخدمات التي يتم تسليمها عن بُعد (بما في ذلك الخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية). ويمكن أن تقتصر الأسئلة الإضافية على توفير تقديرات ضمن نطاقات نسب مئوية معينة (راجع الإطار 4.2) كما كشف كل من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية.

ولكن ينبغي التأكد من أن التقديرات بشأن التجارة التي قامت المؤسسات غير المسجلة بتسليمها رقمياً، إمّا مدرجة في أدوات المسح أو مقدّرة على حدة، كما هو الحال بالنسبة للتقديرات بشأن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً بالنمطين 2 و 4.

التوصية 4-8

ونظراً إلى الأثر على الأعباء الواقعة على المستجيبين، يجب على البلدان أيضاً النظر في إمكانية طلب تقسيم الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً إلى فئات، سواء كانت مطلوبة عبر منصات الوساطة الرقمية أو مطلوبة رقمياً أو غير مطلوبة رقمياً. ولكن لا ينبغي أن ينظر لهذه الإمكانية على أنها تتصدر لائحة الأولويات. ويمكن وضع تقديرات من خلال المسوح التي تُجرى لأغراض مخصصة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الجهود الحالية (الأونكتاد، ومكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية)، تسلط الضوء على حقيقة أن معظم العمليات المدرجة في قائمة الخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الخدمات القائمة بالفعل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الخدمات التي يتم تسليمها عن بُعد (انظر الملحق 4-أ)، يتم تسليمها في الواقع رقمياً بوجه رئيسي، أي بما يزيد عن 80 في المائة في معظم الحالات.

ويشير ذلك إلى إمكانية استخدام إجمالي الخدمات التي يُحتمل أن يتم تسليمها رقمياً كبديل ملحوظ (وإن كان من الجانب الأعلى) عن الخدمات التي يتم تسليمها بالفعل رقمياً (بغض النظر عن النتائج المستمدة من عمل مكتب الإحصاءات الوطنية والتي تشير إلى ضرورة توسيع نطاق الخدمات التي يُحتمل تقديمها رقمياً أو عن ضرورة إدراج خدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية).

وعلى الرغم من أن التقديرات بشأن الخدمات التي يُحتمل تقديمها رقمياً يمكن استخدامها كبديل مناسب (الحد الأعلى) عن الخدمات التي يتم تسليمها بالفعل رقمياً (راجع أيضاً الإطار 4-4) ، فإن القواسم المشتركة الكبيرة بين العديد من المبادرات الحالية، بما فيها نهج يوروستات المبسط لأنماط التوريد، توضح أنه في حال غياب بيانات فعلية، يمكن استخلاص التقديرات بشأن الخدمات التي يتم تسليمها بالفعل رقمياً من خلال تطبيق الحصص بما يتوافق مع تقدير الخبراء - بما في ذلك استناداً إلى تجارب بلدان أخرى (مماثلة) (حسب منتج معين) - على التقديرات الوطنية بشأن التجارة في الخدمات.

ومع ذلك، ينطبق ذلك فقط في حال توفر تفاصيل كافية عن المنتج على الأقل، على صعيد الفئات الرئيسية للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010. وفضلاً عن ذلك، تشير الأدلة إلى عدم استبعاد الافتراض الذي يقضي بأن أي تقديرات بشأن النمط 1 حول فئة الخدمات التي يحتمل تسليمها والواردة في الملحق 4، يتم تسليمها بالفعل رقمياً.

وفي هذا الإطار، لا بد من التوقف عند التقديرات الإجمالية بشأن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والتجارة وفقاً لنمط التوريد على صعيد كل من المسح النموذجي للأونكتاد والمسوح التي اعتمدها كل من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية. فهي تسلط الضوء بطبيعتها على المؤسسات المدرجة فقط في مسوح التجارة الدولية في الخدمات وتواجه إذاً صعوبات، نظراً لغياب معلومات إضافية، لتغطية الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً إلى غير المقيمين (بالنمط 2)، أو، في الواقع، على أي منها على الإطلاق، في حالة نهج الأونكتاد، حيث أن التركيز في كلتي الحالتين ينصب على التجارة عبر الحدود (النمط 1). لذلك، تزداد الحاجة إلى استخدام المصادر التكميلية، كما هو الحال بالنسبة إلى النهج الذي اعتمده كل من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن التركيز ينصب مجدداً على المؤسسات، يجب توفر مصادر تكميلية لكي تعكس واردات الأسر المباشرة من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (لربما حصة كبيرة من الحدد الأدنى من التجارة). والأمر سيان أيضاً بالنسبة لصادرات الأسر من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، على الرغم من أن هذا النوع من التجارة لا يمثل سوى نسبة صغيرة نسبياً من أنواع التجارة الأخرى.

التوصية 4-9

أما بالنسبة للبلدان التي لا تستطيع تقدير تجارة الخدمات التي يتم تسليمها بالفعل رقمياً (التوصية 4.2)، فيستحسن أن تعتمد ثاني أفضل نهج لاستخلاص التقديرات من خلال تطبيق الحصص بما يتوافق مع تقدير الخبراء.

ويمكن أن تستند هذه الحصص إلى مصادر أولية، بما فيها التقديرات التي تمت ملاحظتها في بلدان أخرى (مماثلة) ولكن يجب تطبيقها وفقاً للتصنيف المفصل بما فيه الكفاية للمنتجات، أقله في الفئات الرئيسية للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010.

إذا تم تطبيق الحصص من خلال التقسيم أو التقديرات الأولية أو بطرق أخرى حسب نمط التوريد، فيمكن الافتراض أن التقديرات وفقاً للنمط 1 بشأن فئة الخدمات التي يُحتمل تسليمها رقمياً والواردة في الملحق 4، يتم تسليمها في الواقع رقمياً.

ويجب الحرص على استخدام النهج البديلة التي تم تطويرها للتجارة وفقاً للنمط 1 من أجل تقدير خدمات السفر التي يتم تسليمها رقمياً (حسب النمط 2).

3-4 تجميع العمليات التي تم تسليمها رقمياً باستخدام بيانات نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية

بالنسبة للبلدان التي تعتمد إلى حد كبير على نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية[9] من أجل جمع إحصاءات عن التجارة في الخدمات، يمكن أن تفسح أيضاً هذه الأخيرة المجال على الأقل أمام المؤسسات الكبيرة التي تُعرف على وجه الخصوص بتوفير الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً على غرار فايسبوك أو غوغل، لتقدير الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

وتُظهر التجربة في البرازيل (راجع الإطار 4.5) أن هذا النهج صالح للتنفيذ ويمكنه أن يوفر بدوره آلية لاستخلاص التقديرات المنفصلة بشأن التجارة التي يتم تسليمها رقمياً ضمن الشركة (والتي قد تساعد في تحديد ما إذا كان ينبغي تعديل الإحصاءات الرسمية الحالية عن التجارة في ما يتعلق مثلاً بالتعاملات في منتجات الملكية الفكرية، راجع أيضاً الملحق ب).

الإطار 4-5 الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً في البرازيل

يتتبع المصرف المركزي البرازيلي تدفقات التجارة الدولية في الخدمات بواسطة نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية. وقد تم تصميم نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية البرازيلية بالأصل في إطار نظام القيود على رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن نظراً إلى أن هذا النظام لم يعد قائماً، فقد أعاد المصرف هيكلة النظام الذي يسلط الضوء على دعم (1) تجميع إحصاءات القطاع الخارجي و (2) تقييم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه. في هذا الإطار، يغطي نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية كافة تسويات العملات الأجنبية بين المقيمين وغير المقيمين.

ويتضمن نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية البرازيلية ما يزيد عن 50 رمزاً مختلفاً لتحديد الأنواع المختلفة من عمليات الخدمات، الأمر الذي يسمح لجهات إعداد الإحصاءات الوطنية بتخصيص التعاملات في ميزان المدفوعات بدرجة كافية من التفاصيل. ويمكن تلقائياً تحديد القطاع الاقتصادي للأطراف المعنية، ولا سيما للمقيم، حيث يتم تسجيل كل عملية (أي لا يوجد عتبة) محددة ويخصص لها رقم تسجيل مالي وطني يحدد هوية الطرف المقيم. أما بالنسبة إلى الطرف غير المقيم، فيتم توفير الاسم.

وعلى صعيد التجارة التي يتم تسليمها رقمياً، تواصل المصرف مع العديد من أكبر المؤسسات العاملة في البرازيل لفهم نماذج أعمالها بشكل أفضل واتخاذ قرار بشأن التخصيص المناسب للتعاملات التي تمت ملاحظتها في نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية البرازيلية لفئات التجارة الرقمية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات العاملة في البرازيل والتي تقدم الخدمات رقمياً للمقيمين، تجري أيضاً بالفعل تعاملات دولية مع شركاتها الأم الأجانب (ويتم تسليط الضوء عليها في هذا الإطار لقياس التجارة التي يتم تسليمها رقمياً). فعلى سبيل المثال، تمتلك إحدى الشركات الرقمية الكبيرة المتعددة الجنسيات شركة برازيلية تابعة لها تبيع مساحات إعلانية عبر الإنترنت للعملاء البرازيليين. ولا بد من الإشارة إلى أن الشركة التابعة لها موجودة فعلياً في البرازيل وتضم أكثر من 100 موظف (شركات تطوير البرمجيات ومساعدو المبيعات). وتشتري هذه الشركة خدمات الإعلان عبر الإنترنت من شركتها الأم وتوفرها للعملاء المحليين في البرازيل.

المصدر: المصرف المركزي البرازيلي.

9

التوصية 4-10

قد يشكل نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية مصدراً فعالاً لتحديد الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً على صعيد الاقتصاد الكلي، ولكن يجب تكثيف الجهود (من خلال التحقيق في المؤسسات الفردية والكبيرة) لاستخلاص تقسيم المنتجات من مصادر أخرى، نظراً إلى أن تلك المعلومات قلّما تتوفر في نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الحرص على التأكد من أن التعاملات الخاضعة للوساطة من قبل منصات الوساطة الرقمية الموجودة في الخارج تعكس فقط قيمة خدمات الوساطة عوضاً عن قيمة الخدمة الخاضعة للوساطة في حال تم توفير الخدمة من شخص مقيم لآخر.

4-4 تجميع التعاملات التي تم تسليمها رقمياً باستخدام بيانات الضرائب الإدارية

بيانات ضريبة القيمة المضافة

بدأ العديد من البلدان باعتماد تدابير ضريبية جديدة تسمح لها بتحصيل ضريبة القيمة المضافة على الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً إلى بلدها من قبل جهات أجنبية، والتي يمكن أن توفر للتجارة التي يتم تسليمها رقمياً مصدراً جديداً للبيانات (راجع الإطار 4.6)

الإطار 4-6 بيانات ضريبة القيمة المضافة في الأرجنتين

في الآونة الأخيرة، تم جمع معلومات حول الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً في الأرجنتين، من خلال الاستفادة من التشريعات الجديدة (القانون رقم 2017/27430، Senado y Cámara de Diputados de la Nación Argentina, 2017)، الأمر الذي يُلزم الشركات غير المقيمة المزودة لمنتجات الخدمات الرقمية بالإعلان عن إيراداتها الناتجة عن الخدمات المقدمة، والتي يفرض عليها ضريبة القيمة المضافة بنسبة 21 في المائة. ويُطلب أيضاً من الوسطاء الماليين المقيمين الذين يعملون كوكلاء للشركات غير المقيمة المزودة لمنتجات الخدمات توفير معلومات ومدفوعات مماثلة.

ولم تكن الخدمات المقدمة في حالات عديدة مرتبطة فقط بمنتجات الخدمات الرقمية بحد ذاتها (مثل تعاملات التجارة الإلكترونية، وساطة الإسكان، وما إلى ذلك)، ولذا، لتجنب فرض ضريبة القيمة المضافة على التعاملات التي لا ينص عليها القانون الجديد، حددت السلطات المالية (AFIP: Administración Federal de Ingresos Publicos) عتبة 10 دولارات أميركية، وفي حال يتم تجاوز هذه العتبة يُفترض أن التعاملات لا ترتبط بمنتجات الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً. وتبدو النتائج الأولية التي تستند إلى هذه البيانات واعدة. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأولى من البيانات جمعت معلومات من 699 وسيطاً و 956 مؤسسة غير مقيمة مزودة للخدمات.

ومع ذلك، لا يمكن تحديد تصنيف البيانات حسب تفاصيل المنتج، لذلك تم مباشرة طلب توفير معلومات إضافية من الوسطاء. وتم التوفيق بشكل عام (ولكن ليس دائماً) ومفصّل بين الشركات والخدمات المقدمة باعتبار أن الشركات غير المقيمة تصدر منتجات مرتبطة بنشاطها الرئيسي (بناءً على معلومات محددة قدمتها الشركة المبلغة، مثل اسمها). وتوضح الفقرة التالية بشكل مفصّل كيفية توافق فئات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات.

خدمات الكمبيوتر (9.2): أ) الشركات التي تصنّع وتوزع برامج مكافحة الفيروسات، مثل "سيمانتك" أو" باندا" (9.2.1 برامج الكمبيوتر)، ب) التطبيقات التي تسمح بإنشاء وتصميم صفحات على شبكة الإنترنت، مثل "ووردبريس" (9.2.2 خدمات الكمبيوتر الأخرى)، ج) الشركات التي توفر خدمة استضافة مواقع الويب أو الخوادم أو المجال (على سبيل المثال "بلوهوست" ، (9.2.2 خدمات الكمبيوتر الأخرى)، و د) المنصات التي يتم استخدامها لتنزيل ألعاب الفيديو أو برمجيات الكمبيوتر الأخرى (مثل "سيجا" أو " بلاي ستيشن نتورك") والمصنفة برمز 9.2.1 برامج الكمبيوتر.. خدمات المعلومات (9.3.2): أ) خدمات استضافة الويب للمعلومات أو الصور أو الفيديو أو أي محتوى آخر يمكن تخزينه - الحوسبة السحابية (مثل تخزين غوغل أو آي كلاود) ب) خدمات الاشتراك في الصيغ الرقمية للصحف/المجلات.

الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة (11.1.1): خدمات البث أي الإرسال أو التوزيع الرقمي لمحتوى الوسائط المتعددة عبر الإنترنت (سبوتيفاي ونتفلكس).

وعلى الرغم من أن مصادر الدخل الرئيسية مستمدة من الإعلانات (الناتجة عن البيانات)، فقد تم تصنيف منصات التعارف "المجانية" مثل (بادو وتيندر) في فئة الخدمات الشخصية الأخرى (11.2.4).
بالنسبة إلى الشركات التي تقدم مجموعة من المنتجات (مثل غوغل بلاي، تم استخدام أدلة متناقلة لتقسيم المنتجات، مثل برامج الكمبيوتر (9.2.1) للألعاب التي تم تنزيلها والخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة (11.1.1) للبث إلخ.
ونظراً لطبيعة الخدمات الرقمية التي تم توفيرها وطريقة الدفع (من خلال بطاقات الائتمان في الدرجة الأولى)، افترض أن القطاع المقيم الرئيسي المعني هو قطاع الأسر المعيشية.
ويجب أن يتضمن هذا النهج تحفّظين متعلقين بالتغطية. ويتعلق التحفّظ الأول بخدمات الوساطة لمنصات السلع الوسيطة، والتي يتم تسجيل عمولتها، من الناحية النظرية ، في إحصاءات السلع (المقدرة على أساس الكلفة والتأمين والشحن). أما التحفّظ الثاني، فيتعلق باستخدام عتبة 10 دولارات أميركية (على الرغم من أن الأدلة المتناقلة تشير إلى أن هذه العتبة لا تطرح في الوقت الراهن مشكلة كبيرة).

الجدول 4-5 واردات الخدمات التي تم تسليمها رقمياً والتي دفعتها الأسر في الربع الثالث من عام 2018

العنصر	المبلغ بالدولار الأميركي
11.1.1 الخدمات السمعية والبصرية	70,202,546
9.2.1 خدمات الكمبيوتر	23,157,717
9.3.2 خدمات المعلومات الأخرى	2,749,113
11.2.4 الخدمات الشخصية الأخرى	2,563,827
9.2.2 خدمات الكمبيوتر الأخرى	1,187,867
10.3.5.1 خدمات العمل	758,212
10.2.2 خدمات الإعلان	537,844
11.2.2 خدمات التعليم	525,317
9.1 خدمات الاتصالات	239,222
10.3.5 خدمات الأعمال الأخرى	95,491
المجموع	102,017,159

المصدر: واردات الخدمات الرقمية لقطاع الأسر المعيشية في ميزان مدفوعات الأرجنتين (Juaristi LLorens and Dal Bianco, 2019 [5])

التوصية 4-11

بدأت العديد من البلدان في تطبيق أنظمة لجمع بيانات ضريبة القيمة المضافة من مزودي الخدمات الرقمية غير المقيمين. ويمكن أن تشكل هذه الأنظمة مصدراً فعالاً للحصول على معلومات حول واردات الأسر المعيشية من المصادر التي يتم تسليمها رقمياً، والمنطقة التي قد تكون فيها التغطية الحالية ضعيفة (حتى وإن كانت التقديرات الإجمالية لاستهلاك الأسر جيدة).

مشروع النافذة الواحدة المصغّرة (MOSS)

وأجرى الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة تعديلات على القوانين بشأن الضريبة على القيمة المضافة لخدمات الاتصالات والبث والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونياً. وتهدف هذه التعديلات إلى التأكد من أن معدلات الضريبة المحلية على القيمة المضافة، مطبقة على جميع الخدمات التي تم تسليمها، وأن البلد الذي ينتمي إليه المستهلك يحصّل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. ومن أجل تطبيق هذا التشريع، تم تطوير مشروع النافذة الواحدة المصغّرة[10].

10

ويمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة من خلال بوابة النافذة الواحدة المصغّرة (أي الأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة والمؤسسات على وجه الخصوص) الإبلاغ عن مبيعات الخدمات المذكورة أعلاه إلى أشخاص غير خاضعين للضريبة (أي المستهلكين على وجه الخصوص) في الدول الأعضاء التي لا يملكون فيها مؤسسة، وذلك لاحتساب الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على تلك السلع[11]. ومن ثم يتم توزيع البيانات[12] والضريبة على القيمة المضافة على هيئات الضرائب ذات الصلة في إطار المخطط عبر شبكة النافذة الواحدة المصغّرة.

ويُترك أمام المؤسسات مجالاً لاختيار أو عدم اختيار مشروع النافذة الواحدة المصغّرة (MOSS)، ولكن في حال عدم اختيار المشروع المذكور، يُطلب من المورّد التسجيل في كل بلد عضو يقدم فيه الخدمات لعملائه، الأمر الذي يشكل حافزاً كبيراً لاستخدام النموذج. ويمكن أيضاً للأشخاص الخاضعين للضريبة من خارج الإتحاد الأوروبي، التسجيل في نموذج النافذة الواحدة المصغّرة، ويمكنهم بكامل حريتهم، اختيار الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي حيث يتم الإبلاغ عن المعلومات. وعندما يتم اختيار التسجيل في المخطط، يجب إدراج الأنشطة التي تقوم بها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لتركيز المشروع على الخدمات الرقمية، فقد تم مسبقاً دراسة البيانات المستمدة من النافذة الواحدة المصغّرة، من أجل قياس التعاملات التجارية الرقمية، على سبيل المثال في المجر (الإطار 4.7) والدنمارك (الإطار 4.8). وتجدر الإشارة إلى أن التجربتين تسلطان الضوء على العديد من التحديات الإحصائية.

ويتمثل التحدي الأول في أن نوع الخدمة التي تم تقديمها ليست مقسمة، بل هي لا تشمل سوى إما خدمات الإتصالات أو البث أو الخدمات التي يتم تسليمها إلكترونياً. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، استخدمت إحصاءات الدنمارك أسماء وأرقام الضريبة على القيمة المضافة للمؤسسات المعنية من أجل تحديد الشركات المعنية بوضوح، ومن ثم صنفت يدوياً أنواع الخدمات التي تقدمها أكبر 60 شركة (حسب القيمة)، والتي تشكل 90٪ من إجمالي قيمة الخدمات المبلغ عنها في اطار النافذة الواحدة.

وتوجب في بعض الحالات تقسيم الخدمات بما يتوافق مع تقدير الخبراء، حيث أن بعض المؤسسات تشتهر بتقديم أنواع متعددة من الخدمات. وفي إطار العملية، تم تحديد عمليات معينة على حدة لتجنب الحساب المزدوج (مثل الحجوزات عبر موقع Airbnb والتي تم إدراجها مسبقاً في خدمات السفر ضمن ميزان المدفوعات). وتمثلت إحدى التوصيات التي أشارت إليها إحصاءات الدنمارك في العمل المذكور، في الفائدة المحققة من الحصول على معلومات عن رموز الشركات وفق التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية في السجل الإحصائي للمؤسسات الأوروبية، والذي لا يوفر في الوقت الحالي معلومات كافية للربط بين بيانات النافذة الواحدة.

كما أن تغطية المؤسسات تطرح مشكلة. فالنافذة الواحدة هي تطبيق طوعي، ويمكن للمؤسسات اختيار عدم استخدامه بكامل حريتها، وتحمّل عوضاً عن ذلك التكاليف الإضافية المترتبة عليها للتسجيل على حدة في كل بلد توفر فيه خدمات الاتصالات والبث والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونياً. ومن الصعب، في الوقت الحاضر، تقدير مدى إمكانية حدوث هذا الأمر. وتتعلق إحدى السمات التي تتميز بها هذه الترتيبات البديلة والتي تزيد الحال سوءاً، بما إذا كان ينبغي أن تتضمن الخدمات التي تقدمها الشركات التابعة في الخارج عنصر التجارة عبر الحدود (راجع أيضاً الملحق 2).

وهناك مسألة مرتبطة بما سبق ومتعلقة بتغطية القطاعات المؤسسية. ويُحتمل أن يدرج المستهلك في مشروع النافذة الواحدة المصغرّة الادارات الحكومية وكذلك الأفراد، علماً بأن العنصر الأول تم إدراجه على الأرجح سابقاً في المسوح حول التجارة الدولية في الخدمات، مما يؤدي إلى احتمال حدوث ازدواجية في الاحتساب (في ميزان المدفوعات). نظراً لصعوبة تحديد ذلك في النافذة الواحدة، وبما أن العديد من الخدمات (الألعاب والتعارف ومعظم الخدمات السمعية البصرية) يتم توفيرها عادةً للأفراد فقط، فمن المفترض حالياً أن يستهلك الأفراد معظم السلع والخدمات التي تم الإبلاغ عنها من خلال نظام النافذة الواحدة.

على الرغم من أنه ينبغي على المؤسسات تقديم تقارير ربع سنوية، إلا أن التقارير ربع السنوية قد لا تتوفر دائماً (على سبيل المثال، يُحتمل ألا تقوم المؤسسات باجراء تعاملات خلال ربع معين، أو تستغني عن التقرير الربع السنوي لأسباب أخرى). بعد الاستفادة من المعلومات التي تحتويها النافذة الواحدة حول تواريخ التسجيل والإنهاء (توفر وسيلة لتحديد التقارير الفصلية التي يحتمل أن تكون مفقودة)، قامت هيئة الإحصاء الدنماركية بالتحقيق في هذه الإمكانية على صعيد الشركات الكبيرة

11

12

(باستخدام حد أدنى قدره مليون و 5 ملايين كرونة دانمركية - حوالي 150.000 و750.000 دولار أميركي على صعيد المبيعات الفصلية للنافذة الواحدة). فتمكنت من العثور على 26 تقريراً فقط (يتخطى عتبة مليون كرونة دانمركية) و 12 تقريراً مفقوداً (يتخطى عتبة 5 ملايين كرونة دانمركية)، ما يمثل تقريباً جميع القيم التي لم يتم الإبلاغ عنها. ونظراً لقلة الشركات المعنية، كان من الممكن تحديد سبب امتناع كل شركة عن الإبلاغ (ويتمثل السبب الرئيسي وراء ذلك في إنشاء شركة محلية تابعة لها).

الإطار 4-7 استخدام بيانات النافذة الواحدة المصغرّة في المجر: النتائج الأولى

الصادرات

من أجل تقييم إمكانات ونطاق بيانات النافذة الواحدة المصغّرة لتقديم تقديرات حول عناصر تجارة الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (في فئات الخدمة التي تغطيها النافذة)، يجب أولاً، مقارنة بيانات التصدير لتسع شركات محددة في النافذة الواحدة المصغّرة وفي شعبة نظام المعلومات والاتصالات. وأظهرت النتائج توافقاً بدرجة كبيرة بين المصدرين (على الرغم من أن النتائج أظهرت في حالة واحدة ضرورة إعادة تصنيف فئة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات المسجلة في شعبة نظام المعلومات والإتصالات).

وشكلت الشركات التسعة 78 في المائة من إجمالي الصادرات المجرية المدرجة في النافذة الواحدة المصغّرة. وتم رقمياً تسليم 49 في المائة من صادراتها من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي وما مجموعه 17 في المائة من إجمالي الخدمات التي تقدمها. ولكن يجب إعادة النظر فيما سبق، نظراً لأن المركز الجامع المصغّر يغطي فقط خدمات رقمية محددة وهي الخدمات الرقمية المحددة التي يتم توفيرها فقط للأشخاص غير الخاضعين للضريبة (الأسر بشكل أساسي) في الإتحاد الأوروبي، فإن بيانات النافذة الواحدة تمثل فقط 0.03 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات المجرية.

الواردات

كما يمكن استخدام النافذة الواحدة المصغّرة لاستخلاص معلومات عن واردات الأسر من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (والتي لا تغطيها مصادر شعبة نظام المعلومات والإتصالات). وأظهرت النتائج في عام 2017 أن النافذة الواحدة شكلت حوالي 40 في المائة من قيمة التقديرات القابلة للمقارنة لواردات الأسر من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (مما يعكس جزئياً حقيقة أن مشروع النافذة الواحدة المصغّرة لا يزال اختيارياً أمام المؤسسات المبلِّغة). وشكلت بيانات النافذة الواحدة 0.73 في المائة من حصة إجمالي واردات الخدمات.

الخطط المستقبلية

لا يمكن أن تحدد بيانات النافذة الواحدة المصغّرة حتى الآن ما هي المؤسسات غير المقيمة التي تقدم خدمات في المجر، حيث أنه يتم فقط توفير الرموز التعريفية للنافذة الواحدة وليس أسماءالمؤسسات. ولكن من المقرر أن يتغير هذا الأمر في المستقبل القريب، ما سيسمح للمكتب الإحصائي الهنغاري المركزي بتقييم بيانات الاستيراد بشكل أفضل وتقدير التجارة حسب البلد ومنطقة المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد تغطية بيانات النافذة الواحدة المصغّرة في المستقبل.

المصدر: المكتب الإحصائي الهنغاري المركزي.

الإطار 4-8 استخدام بيانات النافذة الواحدة المصغّرة في الدنمارك

ازداد الى حد كبير في الدنمارك، كما في بلدان أخرى، عرض الخدمات الرقمية التي يتم توفيرها مباشرة للمستهلكين من القطاع الخاص في السنوات الأخيرة. وقبل أن تصبح بيانات النافذة الواحدة المصغّرة متاحة، قدرت هيئة الإحصاء الدنماركية هذه الخدمات باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر لخمس فئات مختلفة، بما في ذلك البث والتطبيقات والرهان والألعاب والخدمات الأخرى.

أدى عرض بيانات النافذة الواحدة المصغّرة واستخدامها إلى مراجعة التقديرات السابقة بشكل ملحوظ (باستثناء خدمات الرهان التي لا تغطيها النافذة). فعلى سبيل المثال، تمت مراجعة واردات خدمات الكمبيوتر برفعها من 0.4 مليار إلى 2.8 مليار كرونة دانمركية، في الوقت الذي قام فيه الأفراد بمراجعة واردات الخدمات السمعية والبصرية إلى انخفاض (مما يعكس على الأرجح حقيقة أن المستهلكين يدفعون عادةً بدل الخدمات من خلال الاشتراكات لدى الوسطاء المحليين). وأظهرت إجمالاً بيانات النافذة الواحدة المصغّرة أن واردات الأفراد شكلت 6 في المائة من جميع خدمات الكمبيوتر المستوردة وحوالي 30 في المائة من الخدمات السمعية والبصرية.

المصدر: هيئة الإحصاء الدنماركية (Burman and Sølvsten Khalili, 2018)

5-4 تجميع العمليات التي يتم تسليمها رقمياً مع المسوح الأسر المعيشية

وكما أشار الفصل 3، ثمة بعض المخاوف حيال عدم انعكاس بعض النفقات التي تكبدتها الأسر، ولا سيما النفقات المتعلقة بالخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، في إحصاءات التجارة الحالية.

وعلى الرغم من أنّ جداول العرض والاستخدام في معظم البلدان ستسمح بتسليط الضوء على ما إذا كان الأمر سارياً بالنسبة للبيانات الأولية، مما يسمح بإجراء تعديلات تصحيحية على إحصاءات التجارة النهائية والحسابات القومية (من خلال المقارنة بين التقديرات بشأن العرض والطلب على منتجات معينة)، فإن الأسئلة الصريحة الواردة في مسوح الأسر المعيشية والتي تطلب من المستهلكين تحديد حصة النفقات المتعلقة ببعض المنتجات التي تم تسليمها رقمياً، ستسمح بتعزيز عملية التوازن هذه، حتى لو كان ذلك فقط من خلال تطبيق الافتراضات بشأن حصة الاستهلاك التي تم استيرادها.

ويمكن أن تستند هذه الافتراضات إلى تقدير الخبراء، أو أن تترافق مع / تكمّل التقديرات المستمدة من مناهج أخرى، مثل الضريبة على القيمة المضافة أو شعبة نظام المعلومات والاتصالات أو بيانات نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية، التي يتم تطبيقها على مستويات المنتج بالتفصيل. وتشير التجارب الوطنية إلى أن مسوح الأسر المعيشية التي تستهدف الاستهلاك الكلي للخدمات التي يتم تسليمها رقمياً (على الصعيد الدولي والمحلي) هي ذات جودة مقبولة (انظر الإطار 4-9).

التوصية 4-8

يجب أن تتضمن مسوح الأسر المعيشية أسئلة تطلب من المستجيبين تحديد حصة النفقات على الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً حسب المنتج المحدد، وفقاً لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض على الأقل، ولكن يفضل مراعاة التصنيف المركزي للمنتجات أو ما يعادله.

وستساعد هذه المعلومات في تخصيص الحصص للتجارة التي يتم تسليمها رقمياً، لا سيما مقارنةً بالمصادر الأخرى القائمة على الإنتاج عادةً والتي يمكنها أن تساعد في التحقق من جودة النُهج القائمة على الاستهلاك والإنتاج.

COICOP: تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

CPC: التصنيف المركزي للمنتجات

الإطار 4-9 مسوح الأسر المعيشية حول استهلاك الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً

أصدرت هيئة الإحصاء الكندية في الآونة الأخيرة نتائج مسح الأسر المعيشية حول استهلاك المنتجات التي يتم تسليمها رقمياً.

كان مسح الاقتصاد الرقمي يشكّل مسح الأسر المعيشية الذي يستهدف الأفراد البالغين من العمر 18 عاماً وما فوق. وتطرّق هذا المسح إلى استخدام وشراء العديد من منتجات الخدمات الرقمية، مثل خدمات بث الموسيقى والفيديو والكتب الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول واشتراكات في الألعاب عبر الإنترنت. ونظر في إمكانية إيجاد طرق لكسب المال من خلال الاقتصاد الرقمي - عن طريق بيع مثلاً منتجات جديدة أو مستعملة من خلال لوحات الإعلانات أو المنصات عبر الإنترنت. وتضمّن أيضاً أسئلة حول أساليب الدفع التي تم استخدامها - مثل النقد مقابل بطاقة السحب أو بطاقة الائتمان.

وتم تخصيص عينات كافية لكل محافظة حتى يتمكن المسح من توفير تقديرات على صعيد المحافظة. وتم اختيار عينة أولية مؤلفة من 12000 مسكن. ونظراً للصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء الاختبار، لم يُطلب من المستجيبين تقسيم نفقاتهم بين البائعين الكنديين والدوليين. ويتم النظر في إمكانية تحديد عنصر التجارة على أنه عنصر متبقٍ بعد استبعاد مبيعات الشركات الكندية (بعد احتساب الصادرات).

المصدر: هيئة الإحصاء الكندية. مسح الاقتصاد الرقمي

http://www23.statcan.gc.ca/imdb/p3Instr.pl?Function=assembleInstr&lang=en&Item_Id=794699, and results: https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/180829/dq180829b-eng.htm

6-4 الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها جهات غير مصرفية

يؤدي تقدم التكنولوجيا الرقمية بوتيرة سريعة وتطور ديناميكيات السوق باستمرار، إلى تغيير مشهد الخدمات المالية.

فبرزت مؤسسات جديدة تستغل هذه الابتكارات التكنولوجية، وهي تدعى "Fintechs" (شركات التكنولوجيا المالية)، وساهمت في توفير فرص جديدة للمستهلكين ومقدمي الخدمات المالية التقليديين (المصارف) والهيئات التنظيمية على حد سواء، ولكنها طرحت أيضاً تحديات.

شركات التكنولوجيا المالية " Fintechs " هي مؤسسات غير مصرفية تستخدم التقنيات المتقدمة، مثل البيانات الضخمة والتقنيات السحابية، لأداء الأنشطة المصرفية التقليدية بحلة جديدة قائمة على الهاتف المحمول، كما أنه يمكنها تقديم أنواع جديدة من الخدمات.

ويشار إلى هذه الخدمات في أغلب الأحيان باسم خدمات نقدية متنقلة، ويمكنها أن تشمل تحويل الأموال (التحويلات)، والدفع والمدخرات والائتمان والتأمين وتمويل التجارة (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة) والخدمات النقدية الأخرى. وتشمل الأمثلة على هؤلاء اللاعبين الجدد "إم بيسا" و"إم تي أن" و"موبايل موني" و"كوبو" و "ترانسفير وايز" و "أزيمو" و "أفوبا" و "كرنسي فير" و"كلير اكسشانج" و "ميدبوينت" ، وقد تتضمن أيضاً شراكات بين شركات الإتصالات والمصارف (انظر الإطار 4.10).

ويقوم مسح الوصول إلى الخدمات المالية الذي أجراه صندوق النقد الدولي، وهو المصدر الأكثر شمولاً لبيانات العرض العالمي حول التغطية المالية، بجمع بيانات قطرية حول الخدمات النقدية المتنقلة منذ عام 2014. وتظهر نتائج المسح خلال السنوات الأخيرة أن الخدمات النقدية المتنقلة متوفرة بوجه خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في المناطق التي لا تزال تفتقر إلى القنوات التقليدية للوصول إلى الخدمات المالية مثل أجهزة الصراف الآلي. ومع ذلك، تنتشر الخدمات

المصرفية عبر الإنترنت في البلدان ذات الدخل المرتفع. وتتقدم بشكل عام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت بوتيرة سريعة، وإن كانت وتيرة التقدم مختلفة بين الإقتصادات (الشكل 4.1).

الشكل 4-1 تغيير طرق الوصول إلى الخدمات المصرفية: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وعبر الإنترنت

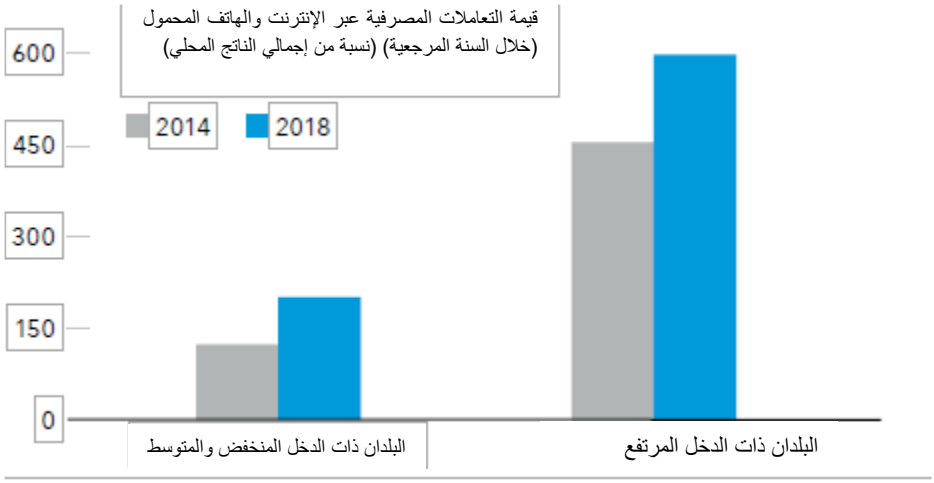

ملاحظة: المتوسط المرجح حسب إجمالي الناتج المحلي، على أساس 32 دولة لعام 2014 و59 دولة لعام 2018.
المصدر: مسح الوصول إلى الخدمات المالية وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية وحسابات صندوق النقد الدولي.

وشارك صندوق النقد الدولي أيضاً في مشروع تجريبي مع البلدان الأفريقية لإصدار مؤشرات اقتصادية تستند إلى بيانات تحويل الخدمات النقدية المتنقلة التي توفرها شركات الإتصالات وابتكار أدوات يمكن أن تستخدمها البلدان الأخرى التي تتمتع بهياكل أساسية مماثلة للبيانات. وتجدر الإشارة إلى أن المدفوعات والإيصالات المتعلقة بالسلع والخدمات المتبادلة بين المؤسسات التجارية والزبائن مدرجة ضمن المؤشرات الاقتصادية المشتقة. وتواصل شرق إفريقيا الاضطلاع بالدور القيادي من حيث معدلات اعتماد واستخدام الخدمات النقدية المتنقلة، وتُعتبر محور اهتمام المشروع التجريبي.

الإطار 4-10 كيفية استخدام الخدمات النقدية المتنقلة

تشير الخدمات النقدية المتنقلة إلى شبكة تسهل تسديد المدفوعات بين المستخدمين عبر جهاز محمول. وهي خدمة محفظة إلكترونية آمنة وسهلة الاستخدام، الأمر الذي يسمح للمستخدمين بتخزين الأموال وإرسالها واستلامها عبر هواتفهم المحمولة. ويتم تخزين الأموال على شكل ائتمان على بطاقة ذكية أو في دفاتر مزود النظام، في الوقت الذي تبقى فيه العملات الوطنية مستخدمة.

ويمكن للمستخدمين الذين يملكون جهازاً لتنفيذ خدمات نقدية متنقلة وشريحة اشتراك، أن يسجّلوا حساب خدمات نقدية متنقلة بواسطة رمز سري يتم بموجبه إيداع الأموال أو سحبها أو إرسالها أو تلقيها.

ويسهل الوكلاء عمليات الإيداع والسحب بفضل توفيرهم للأموال الافتراضية مقابل الأموال النقدية والأموال النقدية مقابل الأموال الافتراضية، لقاء رسوم يتقاضونها.

يتم إرسال الأموال الافتراضية واستلامها من الأطراف المسجلة عبر منصة الخدمات النقدية المتنقلة بمجرد اتباع قائمة واردة في تطبيق مزود الخدمة، دون الحاجة إلى خدمات وكيل. كما أنه يمكن للمستخدمين غير المسجلين إرسال الخدمات النقدية المتنقلة وتلقيها، ولكن فقط من خلال الوكلاء، نظراً لعدم وجود حسابات خدمات نقدية متنقلة مسجلة باسمهم.

ويمكن للمستخدمين أيضاً تسديد مدفوعات أثناء وجودهم في الخارج ودفع ثمن السلع والخدمات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات قد تكون نادرة وذات قيمة منخفضة (تنطبق عادة على الأسر المعيشية)، وكذلك متكررة وضخمة (تنطبق عادة على الشركات). وعندما يتم تسديد مدفوعات عبر الحدود، يركز المستخدمون بمختلف أنواعهم بشكل خاص على التكلفة المنخفضة والأمن والراحة وإمكانية التكهن والشفافية – للتأكد من أن الوسطاء سيحافظون على سرية المعلومات.

المصدر: (Egesa, 2017)

لا تنحصر عمليات الخدمات النقدية المتنقلة في بلد واحد. فقد يستخدم غير المقيمين مثلاً شبكة التجوال لإجراء التحويلات تماماً مثل المقيمين. ويمكن للمقيمين وغير المقيمين أيضاً استخدام الخدمات النقدية المتنقلة التي يقدمها مزودو خدمات الإتصالات المعنيين على التوالي لترتيب مثل هذه العمليات عبر الحدود. وعادةً ما يستخدم مزودو خدمات الإتصالات بدورهم، شريكاً تقنياً لتسهيل حسن سير التكامل، والذي يحدد، من جملة أمور أخرى، أسعار الصرف المستخدمة للتحويل ويتحقق في الوقت الفعلي من وجهة نظام الخدمات النقدية المتنقلة فضلاً عن توفر الأموال على حساب المستلِم عبر الإنترنت.

وبغض النظر عما إذا كان المقيمون أو غير المقيمين يستخدمون شبكة التجوال ذاتها أو شبكات مختلفة، يتم إيداع الأموال وسحبها من حسابات الخدمات النقدية المتنقلة الخاصة بالمستفيد والمرسل على التوالي في كل من البلدين اللذين يقيمان فيهما، أو من خلال حسابات الوكلاء المعينين في البلدين (في حال لم يكن يملك المستفيد و/أو المرسل حساب خدمات نقدية متنقلة مسجل باسمه، راجع الإطار 4.10).

ويتمثل أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها مجمعّو الإحصاءات في تجميع هذه العمليات عادةً أن بياناتها تتوفر على شكل منتج واحد، على الرغم من أنها تغطي خدمات الاتصالات والخدمات المالية وخدمات الوساطة (التقنية) المتعلقة بإيداع الأموال وسحبها وتحويلها وتحويلات العملات الأجنبية، وصولاً إلى إرسال رسائل قصيرة لإبلاغ المرسلين والمستلمين عن الأموال التي تم تحويلها والأرصدة المتوفرة في حساباتهم، فضلاً عن رسوم الوكلاء الذين يسهلون تبادل الأموال النقدية مقابل الأموال الافتراضية (المتنقلة) والعكس صحيح.

وفي حالة مشاركة طرف ثالث (شريك تقني للتكامل) في العملية، يتم أيضاً إبرام اتفاقيات تقاسم الإيرادات بين الشريك التقني للتكامل ووكلاء الخدمات النقدية المتنقلة الذين يتولون العمليات، وشركات الاتصالات التي تقدم الخدمات النقدية المتنقلة[26].

الجدول 4-6 أمثلة عن تعاملات النقود المتنقلة ومعالجتها في ميزان المدفوعات

وصف تعاملات الخدمات النقدية المتنقلة	تعاملات ميزان المدفوعات	
	الائتمان	السحب
يحصل المقيمون على النقود المتنقلة من شركة اتصالات غير مقيمة		رسوم الاستحواذ على النقود المتنقلة
يحصل غير المقيمين على النقود المتنقلة من شركة اتصالات مقيمة	رسوم الاستحواذ على النقود المتنقلة	
يرسل المقيمون النقود المتنقلة إلى غير المقيمين عبر شركة اتصالات مقيمة، والتي قد تستخدم عوضاً عن ذلك شريكاً تقنياً غير مقيم معني بالتكامل		الرسوم المرتبطة بتحويل النقود المتنقلة التي تفرضها شركة الاتصالات المقيمة وتتقاسمها مع شركة الخدمات النقدية المتنقلة غير المقيمة والشريك التقني غير المقيم المعني بالتكامل
يرسل المقيمون النقود المتنقلة إلى غير المقيمين عبر شركة اتصالات مقيمة، والتي قد تستخدم عوضاً عن ذلك شريكًا تقنيًا مقيماً معنياً بالتكامل		الرسوم المرتبطة بتحويل النقود المتنقلة التي تفرضها شركة الاتصالات المقيمة وتتقاسمها مع شركة الاتصالات غير المقيمة
يرسل المقيمون النقود المتنقلة إلى غير المقيمين عبر شركة اتصالات غير مقيمة		الرسوم الكاملة المرتبطة بتحويل النقود المتنقل
المقيمون الذين يتلقون النقود المتنقلة من غير المقيمين عن طريق شركة اتصالات مقيمة، ويتم عوضاً عن ذلك، استخدام شريك تقني غير مقيم معني بالتكامل	الإيرادات المرتبطة بتحويلات النقود المتنقلة التي تفرضها شركة الاتصالات غير المقيمة وتتقاسمها مع شركة الاتصالات المقيمة	
المقيمون الذين يتلقون النقود المتنقلة من غير المقيمين عن طريق شركة اتصالات مقيمة، ويتم عوضاً عن ذلك، استخدام شريك تقني مقيم معني بالتكامل	الإيرادات المرتبطة بتحويلات النقود المتنقلة التي تفرضها شركة الاتصالات غير المقيمة وتتقاسمها مع شركة الاتصالات المقيمة والشريك التقني المقيم المعني بالتكامل	
المقيمون الذين يستخدمون النقود المتنقلة التي تلقوها من غير المقيمين (السحب، دفع الفواتير، إلخ)		رسوم سحب / استخدام النقود المتنقلة
غير المقيمين الذين يستخدمون النقود المتنقلة التي تلقوها من غير المقيمين (السحب، دفع الفواتير، إلخ)	رسوم سحب / استخدام النقود المتنقلة	

ومن المحتمل ألا تتوفر معلومات حول الحجم الإجمالي للرسوم والعمولات التي تم دفعها واستلامها، فضلاً عن كيفية تقاسمها بين مختلف اللاعبين التجاريين المعنيين بتنفيذ التعاملات الدولية. وفي أوغندا، أشار أحد مزودي الخدمات النقدية المتنقلة إلى أن حوالي 60 في المائة من جميع الإيرادات يتم دفعها لوكلاء الخدمات النقدية المتنقلة و5 في المائة للشريك التقني المعني بالتكامل، ويتم تقاسم النسبة المتبقية والبالغة 35 في المائة بين شركات الاتصالات، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه النسب تشكل معيار الصناعة (على الصعيد الدولي).

ويبيّن المثال الوارد في الجدول 4-6 التعاملات المحتملة لاقتصاد يتلقى فيه المقيمون الأموال أو يرسلونها إلى الخارج عبر الخدمات النقدية المتنقلة، وآثارها السلبية على التسجيل في ميزان المدفوعات.

مصادر البيانات المحتملة لقياس الخدمات المالية الرقمية عبر الحدود التي تقدمها الكيانات غير المصرفية

في حين أن عملية جمع البيانات حول التعاملات عبر الحدود التي تنطوي على الخدمات النقدية المتنقلة لا تزال في بدايتها، فقد تم تحديد مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المحتملة لدعم تجميع الإحصاءات في تلك البلدان حيث تكتسي هذه الأنواع من التعاملات بوجه خاص أهمية كبرى.

أولاً، يمكن أن توفر المسوح المخصصة لشركات الاتصالات التي قامت بتطوير الخدمات النقدية المتنقلة وتسويقها مصدراً رئيسياً للمعلومات لكل من التدفقات الإجمالية المعنية والبيانات عن المدفوعات (الرسوم) التي تم تسديدها إلى مختلف الوسطاء المعنيين، بما في ذلك الوكلاء المقيمين المعنيين بالخدمات النقدية المتنقلة والشركاء غير المقيمين المعنيين بالتكامل والشريك غير المقيم المعني بالاتصالات.

ويمكن أن توفر تلك الشركات أيضاً بيانات حول الإيرادات التي تلقتها شركات الاتصالات غير المقيمة والناتجة عن التحويلات الداخلية النقود المتنقلة التي أجراها غير المقيمين إلى المقيمين.

ويشكل الشركاء التقنيون المقيمون والمعنيون بالتكامل مصدراً آخر مباشر للمعلومات. ونظراً لمجموعة الأسئلة المحدودة، فضلاً عن العدد الضئيل من شركات الاتصالات التي تنشط عادةً في كل دولة (نامية) تقدم مثل هذه الخدمات، فإن الأعباء التي تشكلها الإجابة (على الأقل في إطار إجمالي عدد الشركات) لا تبدو ثقيلة. وتُجري كل من أوغندا والأردن والفلبين في الوقت الراهن دراسة تجريبية لجمع مثل هذه المعلومات، راجع الإطار 4.11.

وعوضاً عن الطلب من شركات الاتصالات أن تبلغ عن الأرقام التفصيلية، يتمثل النهج البديل في وضع تقديرات مستمدة من إجمالي التدفقات الداخلة والخارجة لتحويلات النقود المتنقلة على الصعيد الدولي، حسب البلد وشريك الإتصالات، كما أفادت شركات الاتصالات المعنية بتحويلات النقود المتنقلة عبر الحدود إلى هيئة تنظيم الإتصالات (بيانات المصدر الإداري).

تعتبر المعلومات حول البلد وشريك الاتصالات مفيدة عند تطبيق التعريفات ذات الصلة لأغراض التقدير. ونتيجة لذلك، بفضل البيانات حول تعرفة الخدمات النقدية المتنقلة لشركات الاتصالات الفردية، يمكن وضع تقديرات بشأن رسوم التحويل إلى الخارج المستحقة الدفع للشركاء التقنيين غير المقيمين المعنيين بالتكامل وشركات الاتصالات غير المقيمة (فضلاً عن الإيرادات المستحقة التحصيل من شركات الاتصالات غير المقيمة من أجل التحويلات إلى الداخل).

وبالنسبة إلى هوامش سعر الصرف على العمليات التي تلقاها الشريك المعني بالتكامل، يمكن الحصول على التقديرات باستخدام المعلومات حول أسعار الصرف اليومية المستخدمة لتحويل النقود المتنقلة إلى وجهات مختلفة فضلاً عن معلومات حول السعر المتوسط الرسمي للأيام المعنية والمبالغ ذات الصلة.

الهامش المستحق هو الفرق بين المبلغ الذي استلمته شركة الاتصالات بالعملة المحلية من المرسل المقيم للتحويل إلى الخارج والمحول إلى العملة التي يستخدمها البلد المقصد من خلال السعر المتوسط الرسم، وبين السعر الفعلي الذي تعتمده شركة الاتصالات.

ويشكل نظام الإبلاغ عن التعاملات الدولية الخيار الثالث الذي يمكن أخذه بعين الاعتبار، بشرط أن يكون متطوراً بما فيه الكفاية لتمكين جمع هذه المعلومات.

وفي حال تم إجراء تحويلات مباشرة للنقود المتنقلة على الصعيد الدولي من خلال خاصية التجوال للاتصالات الهاتفية، تماماً مثل التحويلات المحلية، فإن البيانات المصدرية المحتملة هي: (i) بيانات الدولة الشريكة حول الأرصدة التي تتلقاها شركة الاتصالات التابعة للطرف المقابل لقاء رسوم التجوال وشراء الأموال الافتراضية من قبل غير المقيمين، و في حالة عدم توفرها (ii) مسح شمل الوكلاء المقيمين لشركات الاتصالات غير المقيمة التي تقدم خدمات نقدية متنقلة على الصعيد الدولي، والتي يمكنها جمع معلومات حول رسوم العمولات التي يدفعها المقيمون للحصول مقابلها على أموال افتراضية على منصة

الخدمات النقدية المتنقلة الخاصة بشركة اتصالات غير مقيمة، والعمولة التي تلقاها الوكيل المقيم من شركة الاتصالات غير المقيمة.

ميزان المدفوعات المدين هو الفرق بين الرسوم ناقص العمولات التي يتلقاها الوكلاء المقيمون، مع الإشارة إلى أن جودة البيانات ستتوقف بشكل كبير على تصميم وتكوين عينة المسح.

الإطار 4-11 دراسة تجريبية لجمع البيانات حول عمليات الخدمات النقدية المتنقلة في أوغندا (تُستخدم أيضاً هذه الدراسة في الأردن والفلبين)

خلال العام 2018، أجريت دراسة تجريبية في أوغندا والأردن والفلبين لجمع البيانات من شركات الاتصالات حول الخدمات النقدية المتنقلة عبر الحدود.

تألف المسح من جدول واحد يحتوي على تعاريف عدة:

التعاريف

تغطي الخدمات النقدية المتنقلة على الصعيد الدولي الخدمات المتعلقة بتحويل الأموال من المقيمين إلى غير المقيمين أو من غير المقيمين إلى المقيمين من خلال منصات الخدمات النقدية المتنقلة التي توفرها شركات الاتصالات.

إنّ وكيل الخدمات النقدية المتنقلة هو وكيل لشركة اتصالات توفر منصة خدمات نقدية متنقلة وهو مخوّل لتسجيل عملاء الخدمات النقدية المتنقلة، وإيداع الأموال الافتراضية في الحساب المسجّل باسم العملاء ومعالجة السحوبات النقدية للعملاء المسجلين وغير المسجلين من حسابات العملاء التي تتضمن أموالاً افتراضية.

إنّ الشريك المعني بالتكامل هو مزوّد النظام الذي يتحقق في الوقت الفعلي من وجود العميل المستلم على النظام في جهة التسليم للنقود المتنقلة، فضلاً عن توفر الأموال الكافية على حساب التجار عبر الإنترنت التابع لشركة الاتصالات التي ترسل النقود المتنقلة

الجدول 4-7 استبيان - أوغندا والأردن والفلبين

المدفوعات والإيصالات لخدمات تحويل النقود المتنقلة (يرجى تقديم التقرير بالشلن الأوغندي). تقرير عن ربع السنة المنتهي في:

	الخدمة	المبلغ (الشلن الأوغندي)
أ	قيمة التحويلات الدولية لصالح غير المقيمين	
ب	إجمالي الإيرادات التي حققها المقيمون والتي سيتم تحويلها دولياً لغير المقيمين	
i	المدفوعات من إجمالي الإيرادات المسددة للوكلاء المقيمين المعنيين بـالخدمات النقدية المتنقلة	
ii	المدفوعات من إجمالي الإيرادات المسددة لشركاء التكامل غير المقيمين	
iii	المدفوعات من إجمالي الإيرادات المسددة لشركاء الاتصالات غير المقيمين	
ج	قيمة التحويلات الدولية من قبل غير المقيمين	
د	إجمالي الإيرادات التي حققها شركاء الاتصالات غير المقيمين والتي سيتم تحويلها دولياً للمقيمين	

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الملحق 4-أ - الخدمات التي قد يتم تسليمها - قائمة التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010 والتصنيف المركزي للمنتجات (الصيغة 2.1)

الجدول 4-أ-1 مجموعات فرعية للخدمات التي يُحتمل أن تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورموز المنتجات المطابقة لها وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات (الصيغة 2.1)

1.1خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – الاتصالات	
841	الاتصالات الهاتفية وخدمات الاتصالات الأخرى
842	خدمات الاتصالات عبر الانترنت
84631	خدمات البث
1.2خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - خدمات الكمبيوتر (بما في ذلك برامج الكمبيوتر)	
8313	الخدمات الاستشارية وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات
8315	خدمات الاستضافة وخدمات توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
8316	خدمات توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات إدارة الشبكة
8434	تنزيلات البرامج
8713	خدمات صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر والمعدات الملحقة
73311	خدمات تقديم التراخيص التي تمنح الحق في استخدام برامج الكمبيوتر
83141	خدمات تصميم وتطوير تكنولوجيا المعلومات للتطبيقات
83142	خدمات تصميم وتطوير تكنولوجيا المعلومات للشبكات والأنظمة
83143	النسخات الأصلية للبرامج
84391	الألعاب عبر الانترنت
84392	البرنامج عبر الانترنت
*92919	خدمات التعليم والتدريب الأخرى، غير مصنفة في أي مكان آخر
1.3خدمات المبيعات والتسويق التي لا تشمل خدمات التجارة والتأجير	
836	خدمات الإعلانات وتوفير مساحة إعلانية أو تخصيص وقت للإعلان
837	أبحاث السوق وخدمات استطلاع الرأي العام
8596	خدمات تنظيم ومساعدة الاتفاقات والعروض التجارية
83812	الإعلان وخدمات التصوير الفوتوغرافي ذات الصلة
1.4خدمات المعلومات	
844	خدمات وكالة الأنباء
845	خدمات المكتبة والأرشيف
931	الخدمات المتعلقة بصحة الإنسان
961	الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة
8394	مجموعات أصلية من الحقائق / المعلومات
8432	المحتوى السمعي عبر الانترنت
8433	محتوى الفيديو عبر الانترنت
8461	البث الإذاعي والتلفزيوني الأصلي
84311	الكتب عبر الانترنت
84312	الصحف والدوريات عبر الانترنت
84313	الدلائل وقائمة العناوين البريدية عبر الانترنت
84393	محتوى للبالغين عبر الانترنت
84394	محتوى بوابة بحث عبر الشبكة
84399	محتويات أخرى عبر الانترنت غير مصنفة في أي مكان آخر
84632	خدمات توزيع البرامج المنزلية، حزمة البرمجة الأساسية
84633	خدمات توزيع البرامج المنزلية، حزمة البرمجة الإستنسابية
84634	خدمات توزيع البرامج المنزلية، الدفع مقابل المشاهدة
96921	خدمات الرهان عبر الانترنت
*8399	جميع الخدمات المهنية والتقنية والتجارية الأخرى، غير المصنَّفة في مكان آخر.
*8462	برامج القنوات الإذاعية والتلفزيونية

1.5التأمين والخدمات المالية	
712	الخدمات المصرفية الاستثمارية
714	خدمات إعادة التأمين
715	الخدمات التابعة للخدمات المالية خلافاً للتأمين ومعاشات التقاعد
717	خدمات حيازة الأصول المالية
7119	الخدمات المالية الأخرى، باستثناء الخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات التأمين وخدمات التقاعد
7132	خدمات التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي
7161	خدمات الوساطة وخدمات وساطة التأمين
7162	خدمات تسوية مطالبات التأمين
7163	الخدمات الاكتوارية
7164	خدمات إدارة صناديق التقاعد
7169	خدمات أخرى تابعة للتأمين ومعاشات التقاعد
71311	خدمات التأمين على الحياة
71312	خدمات معاشات التقاعد الفردية
71313	خدمات معاشات التقاعد الجماعية
71331	خدمات تأمين المركبات
71332	خدمات التأمين البحري والجوي وخدمات التأمين الأخرى على النقل
71333	خدمات تأمين الشحن
71334	خدمات التأمين الأخرى على الممتلكات
71335	خدمات تأمين المسؤولية العامة
71337	خدمات تأمين السفر
*7111	الخدمات المصرفية المركزية
*7112	خدمات الإيداع
*7113	خدمات منح الائتمان
*7114	خدمات التأجير التمويلي
*71336	خدمات تأمين الائتمان والضمان
*71339	خدمات التأمين الأخرى خلافاً للتأمين على الحياة
1.6خدمات الإدارة وخدمات المكتب الخلفي	
821	خدمات قانونية
822	خدمات المحاسبة والتدقيق ومسك الدفاتر
823	خدمات إعداد الضريبة والاستشارات الضريبية
824	خدمات الإعسار والحراسة القضائية
851	خدمات التوظيف
852	خدمات التحقيق والأمن
855	الخدمات المتعلقة بترتيبات السفر ووكالات السفر والخدمات ذات الصلة
8311	الاستشارات الإدارية والخدمات الإدارية
8312	خدمات استشارات الأعمال
8319	خدمات الإدارة الأخرى، باستثناء خدمات إدارة مشاريع البناء
8591	خدمات التحقيق في درجة الملاءمة
8592	خدمات وكالة التحصيل
8593	خدمات الدعم عبر الهاتف
8594	الجمع بين الخدمات الإدارية المكتبية
8595	الخدمات الإدارية المكتبية الموحدة
8599	خدمات الدعم المكتبية المتخصصة
1.7خدمات الترخيص	
7333	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام منتجات البحث والتطوير
7335	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام التنقيب عن المعادن وتقييمها
7339	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام منتجات الملكية الفكرية الأخرى

73312	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام قاعدة البيانات
73340	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام العلامات التجارية وحقوق الامتياز
*7332	خدمات الترخيص التي تمنح الحق في استخدام الأعمال الترويحية أو الأدبية أو الفنية الأصلية
	1.8الهندسة والخدمات الفنية ذات الصلة والبحث والتطوير
811	خدمات البحث والتطوير التجريبي في العلوم الطبيعية والهندسة
812	خدمات البحث والتطوير التجريبي في العلوم الاجتماعية والإنسانية
813	خدمات البحث والتطوير التجريبي متعدد التخصصات
832	الخدمات المعمارية والتخطيط الحضري وتخطيط الأراضي وخدمات هندسة المناظر الطبيعية
833	خدمات هندسية
891	خدمات النشر والطباعة والاستنساخ
8342	خدمات المسح السطحي ورسم الخرائط
8343	خدمات التنبؤ بالأحوال الجوية والأرصاد الجوية
8382	خدمات معالجة الصور
8392	أعمال التصميم الأصلية
8393	خدمات الاستشارات العلمية والفنية غير مصنفة في مكان آخر
8395	خدمات الترجمة والترجمة الفورية
83815	خدمات ترميم وتنقيح الصور الفوتوغرافية
83819	خدمات التصوير الأخرى
83911	خدمات التصميم الداخلي
83912	خدمات التصميم الصناعي
83919	خدمات التصميم المتخصصة الأخرى
*814	أعمال البحث والتطوير الأصلية
*8344	خدمات الاختبار والتحليل الفني
*8399	جميع الخدمات المهنية والتقنية والتجارية الأخرى، غير المصنَّفة في مكان آخر.
	1.9خدمات التعليم والتدريب
921	خدمات التعليم ما قبل الابتدائي
922	خدمات التعليم الابتدائي
923	خدمات التعليم الثانوي
924	خدمات التعليم بعد الثانوي غير المندرج في إطار التعليم العالي
925	خدمات التعليم العالي
9292	خدمات الدعم التربوي
92911	خدمات التعليم الثقافي
92912	خدمات التربية البدنية والترفيه
*92919	خدمات التعليم والتدريب الأخرى، غير مصنفة في مكان آخر

المصدر: (الأونكتاد، 2015)

الملحق 4-ب- جدول التوافق بين التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات وأنماط توريد الخدمات المقترح من قبل مكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

جدول الملحق 4-ب -1 التخصيص النسبي لفئات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لأنماط التوريد

المستوى	العنصر الوارد في ميزان المدفوعات	العنصر الفرعي لميزان المدفوعات	اسم العنصر الوارد في ميزان المدفوعات	نوع النمط	النمط 1 (%)	النمط 2 (%)	النمط 4 (%)
1	S	S	الخدمات				
2	SA	SA	خدمات التصنيع المتعلّقة بالمدخلات المادية المملوكة للغير	2		100	
2	SB	SB	خدمات الصيانة والإصلاح غير المصنفة في مكان آخر	2; 4		90	10
2	SC	SC	النقل				
3	SC	SC1	النقل البحري				

4	SC	SC11	النقل البحري، الركاب	1	100		
4	SC	SC12	النقل البحري، الشحن	1	100		
4	SC	SC13	النقل البحري وخدمات أخرى	2		100	
3	SC	SC2	النقل الجوي				
4	SC	SC21	النقل الجوي، الركاب	1	100		
4	SC	SC22	النقل الجوي، الشحن	1	100		
4	SC	SC23	النقل الجوي وخدمات أخرى	2		100	
3	SC	SC3	وسائل النقل الأخرى				
4	SC	SC31	وسائل النقل الأخرى، الركاب	1	100		
4	SC	SC32	وسائل النقل الأخرى، الشحن	1	100		
4	SC	SC33	وسائل النقل الأخرى وغيرها	2		100	
4	SC	SC3E	النقل عبر خطوط الأنابيب	1	100		
4	SC	SC3F	نقل التيار الكهربائي	1	100		
4	SC	SC3G	خدمات النقل الداعمة والمساعدة الأخرى	2		100	
3	SC	SC4	خدمات البريد والبريد السريع	1	100		
2	SD	SD	السفر (59٪ من الصادرات و 75٪ من الواردات)	2		100	
2	SE	SE	البناء (يضم الأسلوب رقم 3 عشرة في المائة منه)	4	100		90
2	SF	SF	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	1	100		
2	SG	SG	الخدمات المالية	1	100		
2	SH	SH	رسوم استخدام الملكية الفكرية غير المذكورة	1	100		
2	SI	SI	خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات				
3	SI	SI1	خدمات الاتصالات	1	100		
3	SI	SI2	خدمات الكمبيوتر	1; 4	75		25
3	SI	SI3	خدمات المعلومات	1	100		
2	SJ	SJ	خدمات الأعمال الأخرى				
3	SJ	SJ1	خدمات البحث والتطوير	1; 4	75		25
3	SJ	SJ2	خدمات الاستشارات المهنية والإدارية	1; 4	75		25
3	SJ	SJ3	الخدمات التقنية والخدمات المتعلقة بالتجارة وغيرها من خدمات الأعمال		75		
5	SJ	SJ311	الخدمات المعمارية	1; 4	75		25
5	SJ	SJ312	الخدمات الهندسية	1; 4	75		25
5	SJ	SJ313	الخدمات العلمية والتقنية الأخرى	1; 4	75		25
4	SJ	SJ32	خدمات معالجة النفايات وازالة التلوث والخدمات الزراعية والتعدين				
5	SJ	SJ321	معالجة النفايات وإزالة التلوث	2; 4		75	25
5	SJ	SJ322	الخدمات المرتبطة بالزراعة والغابات وصيد الأسماك	4			100
5	SJ	SJ323	الخدمات المرتبطة بالتعدين واستخراج النفط والغاز	4	100		
4	SJ	SJ33	خدمات التأجير التشغيلي	1	100		
4	SJ	SJ34	الخدمات المتعلقة بالتجارة (تشكل جزءاً من خدمات التوزيع)	1	75		25
4	SJ	SJ35	خدمات الأعمال الأخرى غير المذكورة.	1; 4	75		25
5	SJ	SJ35Z	خدمات التوظيف أي خدمات البحث والمساعدة للعثور على وظيفة وتأمين الموظفين	1; 4	75		25
2	SK	SK	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	1; 4	75		25
2	SL	SL	السلع والخدمات الحكومية غير المصنفة (غير قابلة للتصدير بالتصدير)	1; 4	75		25

المصدر: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File:Proportional_allocation_of_EBOPS_categories_to_modes_of_supply_level.png

الملحق 4-ج - جدول التوافق بين التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات وأنماط توريد الخدمات المقترح من قبل منظمة التجارة العالمية

ملحق الجدول 4-ج-1 التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010: تفاصيل التكاليف والتخصيص الافتراضي حسب نمط التوريد

رمز المؤشر	عنصر التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010	M1	M2	M3	M4
1 SOXSW	الخدمات (بما في ذلك خدمات التوزيع)				
2 ¦--SOX	الخدمات التجارية				
3 ¦ ¦---SA	خدمات التصنيع المرتبطة بالمدخلات المادية المملوكة للغير		100		
4 ¦ ¦---SB	خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في أي مكان آخر		90		10
5 ¦ ¦---SC	النقل				
6 ¦ ¦ ¦--SC1	النقل البحري				
7 ¦ ¦ ¦ ¦ SC11	الركاب (البحر)	100			
8 ¦ ¦ ¦ ¦ SC12	الشحن (البحر)	100			
9 ¦ ¦ ¦ ° SC13	وسائل النقل الأخرى (البحر)		100		
10 ¦ ¦ ¦--SC2	النقل الجوي				
11 ¦ ¦ ¦ ¦ SC21	الركاب (الجو)	100			
12 ¦ ¦ ¦ ¦ SC22	الشحن (الجو)	100			
13 ¦ ¦ ¦ ° SC23	غيرها (الجو)		100		
14 ¦ ¦ ¦--SC3	وسائل النقل الأخرى				
15 ¦ ¦ ¦ ¦ SC31	الركاب (وسائل النقل الأخرى)	100			
16 ¦ ¦ ¦ ¦ SC32	الشحن (وسائل النقل الأخرى)	100			
17 ¦ ¦ ¦ ° SC33	غيرها		100		
18 ¦ ¦ °--SC4	خدمات البريد والبريد السريع	100			
19 ¦ ¦---SD	السفر (باستثناء السلع)				
20 ¦ ¦ ¦--SDA	رحلة عمل		100		
21 ¦ ¦ °--SDB	السفر لأسباب شخصية				
22 ¦ ¦ ¦ SDB1	السفر لدواعي صحية		100		
23 ¦ ¦ ¦ SDB2	السفر لأغراض الدراسة		100		
24 ¦ ¦ ° SDB3	السفر لأسباب شخصية أخرى		100		
25 ¦ ¦---SE	البناء				
26 ¦ ¦ ¦--SE1	البناء في الخارج (الصادرات)			50	50
27 ¦ ¦ °--SE2	البناء في الاقتصاد المبلغ عنه (الواردات)			50	50
28 ¦ ¦---SF	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	100			
29 ¦ ¦---SG	الخدمات المالية	100			
30 ¦ ¦---SH	رسوم استخدام الملكية الفكرية غير المذكورة	100			
31 ¦ ¦---SI	خدمات الإتصالات والكمبيوتر والمعلومات				
32 ¦ ¦ ¦--SI1	خدمات الإتصالات	100			
33 ¦ ¦ ¦--SI2	خدمات الكمبيوتر	75			25
34 ¦ ¦ °--SI3	خدمات المعلومات	100			
35 ¦ ¦---SJ	خدمات الأعمال الأخرى				
36 ¦ ¦ ¦--SJ1	خدمات البحث والتطوير	75			25
37 ¦ ¦ ¦--SJ2	خدمات الاستشارات المهنية والإدارية				
38 ¦ ¦ ¦ ¦ SJ21	الشؤون القانونية والمحاسبة والإدارة والاستشارات والعلاقات العامة	75			25
39 ¦ ¦ ¦ ° SJ22	الإعلان وأبحاث السوق واستطلاعات الرأي العام	75			25

SJ3--°	**40 ¦**	الخدمات التقنية والخدمات المتعلقة بالتجارة وغيرها من خدمات الأعمال				
SJ31	41 ¦	الخدمات المعمارية والهندسية والعلمية والتقنية الأخرى				
SJ311 ¦	42 ¦	الخدمات المعمارية	75			25
SJ312 ¦	43 ¦	خدمات هندسية	75			25
SJ313 °	44 ¦	الخدمات العلمية والتقنية الأخرى	75			25
SJ32	45 ¦	معالجة النفايات وازالة التلوث والخدمات الزراعية والتعدين		50		50
SJ33	46 ¦	خدمات التأجير التشغيلي	100			
SJ34	47 ¦	الخدمات المتعلقة بالتجارة	100			
SJ35	48 ¦	خدمات الأعمال الأخرى غير المذكورة.	75			25
SK---°	49 ¦	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية				
SK1--¦	50 ¦	الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة	70	10		20
SK2--°	51 ¦	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية أخرى				
SK21	52 ¦	خدمات صحية	75			25
SK22	53 ¦	خدمات التعليم	75			25
SK23	54 ¦	خدمات تراثية وترفيهية	75			25
SK24	55 ¦	خدمات شخصية أخرى	75			25
SW*	56 °	خدمات التوزيع	100			

ملاحظة: لا تشكل خدمات التوزيع عنصراً قياسياً في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010، فتمت إضافتها لغرض التجارة في الخدمات حسب أسلوب العرض. المصدر: (Wettstein etal.، 2019)

الملحق 4 د - الأصول والعملات المشفرة أو الرقمية

مقدمة

أدى اعتماد نظام "بيتكوين" في عام 2009 وبروتوكول المصدر المفتوح الذي يستند عليه، إلى انتشار العملات الرقمية المشفرة على نطاق واسع فضلاً عن أنواع أخرى من الأصول المشفرة في السنوات الأخيرة. ولكن الصيغ الحالية لنظام الحسابات القومية وإدارة أساليب العمل لم تتضمن توجيهات حول كيفية تسجيل الأصول المشفرة.

ورداً على ذلك، أصدر صندوق النقد الدولي[13] ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[14] في عام 2018 وثائق تمت مناقشتها في اجتماعات عقدها فريق الخبراء الاستشاريين بشأن الحسابات القومية في عامي 2018 و 2019، الأمر الذي أدى إلى إصدار التوجيه المؤقت الوارد في هذا الملحق. واستناداً إلى المناقشات، سيتم تحديث هذا الملحق وبناءً على قرار نهائي يتم الاتفاق عليه، سيتم إدراج التوجيهات بشأن الأصول والعملات المشفرة في الجزء الرئيسي من هذا الدليل.

لمحة عامة حول الأصول المشفرة

تعد أصول العملات المشفرة أو الرقمية ظاهرة حديثة نسبياً إذ أنه تم إصدارها بشكل أساسي لاستبدال الأدوات المالية التقليدية. وتتميز بإمكانية تبادلها عبر هيكلية هندسية من طرف الى طرف آخر، الذي يسمح للطرفين بإجراء التعاملات مباشرة، دون الحاجة إلى وسطاء موثوق بهم، وبارتكازها على تقنيات مثل سلسلة الكتل (blockchain) أو عمليات دفتر الأستاذ اللامركزية التي تخزن وتنقل البيانات المشفرة.

واقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التصنيف[15] التالي لمختلف أنواع الأصول المشفرة:

الأصول المشفرة كوسيلة عامة للدفع: لا تستوفي معظم العملات المشفرة في الوقت الراهن هذا الشرط ولكن هذا الأمر قد يتغير مع مرور الوقت.

الأصول ذات الالتزامات المقابلة لها: تشمل أي عملة مشفرة صادرة عن سلطة نقدية فضلاً عن أي عملة مشفرة تنطوي على مطالبة على جهة الإصدار (أو أي طرف ثالث).

- صادرة عن سلطة نقدية - العملة (AF.21)
- غير صادرة عن سلطة نقدية - فئة فرعية منفصلة ضمن فئة العملة والودائع (AF.2)

الأصول التي لا تتضمن التزامات مقابلة لها: تشمل معظم العملات المشفرة المعروفة - فئة فرعية منفصلة ضمن فئة العملة والودائع (AF.2)

- رموز الدفع: تشمل جميع الأصول المشفرة التي تُعتبر وسيطاً للتبادل بين المنصة أو الشبكة.

  - الأصول التي تتضمن التزامات مقابلة لها: إذا كانت مثلاً قابلة للتحويل إلى عملة قانونية أو أصول مالية أخرى لدى جهة الإصدار - أوراق الدين (AF.3)

  - الأصول التي لا تتضمن التزامات مقابلة لها: يمكن شراؤها أو الحصول عليها كمكافأة ضمن المنصة، حيث تعتبر وسيلة للدفع ضمن المنصة، ولكنها غير قابلة للتحويل إلى عملة قانونية أو أصول مالية أخرى - لا يزال العمل على إصدار توجيهات مؤقتة بشأن هذه الأصول المشفرة قيد الإعداد، في ظل وجود موقفين حالياً (أ) ليست أصول و (ب) هي سلعة قيمة (AN.13)
- أصول الأوراق المالية المشفرة: تشمل جميع الأصول المشفرة التي تقدم مطالبة مالية على جهة الإصدار.
  - أصول سندات الدين المشفرة: تشمل الأصول المشفرة التي تشكل دليلاً على الدين – سندات الدين (AF.3)

13
14
15

- أصول الأسهم المشفرة: تشمل الأصول المشفرة التي تزود حامل الأصول بمطالبة متبقية على أصول الوحدة المؤسسية التي أصدرت الأداة - الأسهم وصناديق الاستثمار (AF.5)
- أصول المشتقات المشفرة: تشمل الأصول المشفرة التي تمنح المساهم الحق في شراء (أو بيع) أداة مالية (تقليدية أو مشفرة) أو سلعة أساسية معينة بسعر محدد مسبقاً خلال فترة زمنية محددة أو في موعد معين، أو لتسوية عملية معينة في موعد محدد. ولا تشمل المشتقات المشتقة على أساس الأصول المشفرة، ولكن لا يتم تبادلها بحد ذاتها عبر هندسة النظير للنظير على أساس التشفير - المشتقات المالية وخيار شراء الموظفين للأسهم (AF.7)

- دور الأصول المشفرة كمخزن للقيمة: تضم جميع الأصول المشفرة التي تلعب دوراً رئيسياً، حتى ولو كان من الناحية العملية فقط بدلاً من حيث التصميم، في تخزين القيمة.
- الأصول التي تتضمن التزامات مقابلة لها: تشمل العديد من الأصول المشفرة التي لم يتم اعتبارها حتى الآن وسيلة للدفع - سندات الدين (AF.3)
  - الأصول التي لا تتضمن التزامات مقابلة لها - السلع القيمّة (AN.13)

الآثار المترتبة على قياس التجارة الرقمية

نظراً إلى أن معظم أشكال الأصول المشفرة تُعتبر أصولاً مالية في معظم الحالات، لا تؤثر العمليات المرتبطة بالأصول بحد ذاتها على قياس التجارة الرقمية. ويمكن بالفعل الأخذ بعين الاعتبار الأصول الناتجة عن عملية الإنتاج فقط. وكما هو مذكور أعلاه، تقتصر هذه الأصول حسب التوجيهات الحالية التي صدرت مؤخراً (حيث يستمر النقاش بخصوصها) على نوعين من الأصول المشفرة: رموز الدفع التي لا تتضمن التزامات قابلة لها والأصول المشفرة التي تخزن القيمة من دون التزامات مقابلة لها (بحكم التعريف، تندرج جميع الأصول المشفرة التي تتضمن التزامات مقابلة لها في فئة الأصول المالية).

ونظراً إلى النقاش المستمر حول هذه المسألة، توصي التوجيهات الحالية الواردة في الدليل بأنه لا ينبغي للبلدان أن تدرج التعاملات المرتبطة بالأصول المشفرة في مقاييس التجارة الرقمية. وعوضاً عن ذلك، يجب على تلك البلدان القادرة على تقديرها، أن تدرجها كبند ملحق منفصل (لا تندرج في إطار النموذج المقدم سابقاً).

المراجع

Burman,S. and J.Sølvsten Khalili (2018), “Measuring Import of Digitally Enabled Services to Private Consumers”, Paper prepared for the 35th IARIW General Conference. [6]

Egesa,K. (2017), “Compiling Data on International Mobile Money Transfer Services”,paper presented at the IMF BOPCOM, https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2017/pdf/17-11.pdf. [7]

Grimm,A. (2016), “Trends in U.S. Trade in Information and Communications Technology (ICT) Services and in ICT-Enabled Services.”, Survey of Current Business. [2]

Juaristi LLorens,M. and F.Dal Bianco (2019), “Digital services imports by the household sector in Argentina’s balance of payments”, INDEC. [5]

Mann,M. and D.Cheung (2019), “Measuring trade in services by Modes of Supply”, Eurostat statistical working papers, https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3888793/10282481/KS-TC-19-007-EN-N.pdf/730bfc0b-8c13-db03-a903-1dbb0c69013f. [4]

Nicholson,J. (2016), “ICT-Enabled Services Trade in the European Union”, ESA Issue Brief#03-16, https://www.commerce.gov/news/reports/2016/08/ict-enabled-services-trade-european-union. [3]

UN DESA (2017), Manual on Statistics of International Trade in Services 2010 Compiler’s Guide, Statistical Papers (Ser. M), No.95, United Nations, New York, https://dx.doi.org/10.18356/4292ba15-en. [9]

UNCTAD (2015), “International Trade in ICT services and ICT-enabled services. Proposed Indicators from the Partnership on Measuring ICT for Development”, Technical Notes on ICT for DevelopmentNo 3, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d03_en.pdf. [1]

Wettstein,S. etal. (2019), “A global trade in services data set by sector and by mode of supply (TISMOS)”, https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/daily_update_e/Tismos_methodology.pdf. [8]

ملاحظات

1 بالرغم من اختلاف تغطية التجارة في كافة الخدمات، ولا سيما في ما يتعلق بما يلي: الخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية والعمليات التي يتم تسليمها رقمياً عبر النمط 2 في فئة خدمات السفر من التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010.

2 دون الإخلال بمناقشات منظمة التجارة العالمية حول ما إذا كان ينبغي اعتبار عمليات التسليم الرقمية سلع أو خدمات.

3 قد لا يتم حالياً تسجيل العديد من عمليات الخدمات الدولية داخل المؤسسة في إحصاءات التجارة الدولية، إذ أنه يمكن بدلاً من ذلك تسجيل التدفقات المماثلة ضمناً على أنها عمليات دخل أولية. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة لا ترتبط استثنائياً بالتجارة الرقمية، فمن المحتمل أن تكون قد تفاقمت بسبب الرقمنة.

4 من أجل تحقيق الشمولية، ولا سيما بالنسبة لتلك البلدان التي لا تتمكن من استخلاص تقديرات منفصلة بشأن التجارة في الخدمات الرقمية الدولية الكلية التي يتم طلبها وتسليمها رقمياً، يمكن طرح المزيد من الأسئلة لتقسيم الخدمات إلى: الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، والخدمات التي يتم طلبها رقمياً عبر منصات الوساطة الرقمية، والخدمات التي يتم تسليمها وطلبها رقمياً ولكن ليس من خلال منصات الوساطة الرقمية، وغيرها من الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً.

5 وكما كان الحال بالنسبة للتجارة التي يتم طلبها رقمياً، ستواجه العديد من المؤسسات صعوبة لمعرفة أخيراً ما إذا كانت العملية دولية أم غير دولية. وفي الوقت الذي تنطبق هذه الحالة أيضاً على مسوح التجارة الدولية في الخدمات، يتمثل التحدي الذي تواجهه الشركة في تحديد حصة التجارة التي صنفتها بالفعل على أنها دولية (والمدرجة في إحصاءات التجارة الرسمية) والتي يتم تسليمها رقمياً.

6 راجع (الأونكتاد ، 2015). تم عرض هذا العمل أيضاً على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في تقارير صادرة عن فرقة العمل المعنية بقياس التجارة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات E/CN.3/2016/13, http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-13-Partnership-on-measuring-ICT-for-development-E.pdfand the TFITS (E/CN.3/2016/24, http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-24-Interagency-TF-on-international-trade-statistics-E.pdf).

7 تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، تعريف هيكل البيانات. انظر https://sdmx.org/

8 ويمكن أيضاً تقديم حجج مماثلة بشأن خدمات الرهان، التي تتسم بالعديد من الخصائص المشتركة بين خدمات التأمين. ومع ذلك، يمكن تقديم مبرر قوي لإدراج العديد من خدمات الرهان ضمن الخدمات التي يتم تسليمها رقمياً، ولا سيما خدمات الرهان التي توفر منصات عبر الانترنت "للعب" ضد المراهنين الآخرين، (على سبيل المثال، لعبة الروليت عبر الانترنت والبوكر، وما إلى ذلك).

9 في الواقع، كانت الاعتبارات العملية المماثلة التي يحرّكها المستخدمون على رأس الأولويات للنظر في نطاق الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10 على الرغم من أن الجهود التي تركزت في الآونة الأخيرة على مسوح الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد استبعدت الخدمات المالية والتأمينية من عملية الجمع.

11 من الناحية العملية، قد تشهد المقاييس الإجمالية للتجارة الرقمية الكلية تغييراً بسيطاً حيث أنه يحتمل أيضاً (وبشكل متزايد) طلب جزء كبير رقمياً من حصة التأمين التجاري الدولي والخدمات المالية التي يتم تسليمها رقمياً.

12 هناك منتج آخر متعلق على الأرجح بالعملات المشفرة ولكن الدليل يستثنيها حالياً من فئة التجارة التي يتم تسليمها رقمياً.

13 تتعلق الخدمات المرتبطة بالتجارة بخدمات توزيع السلع والخدمات وتشمل العمولات على عمليات السلع والخدمات المستحقة للتجار ووسطاء السلع والوكلاء... الذين لا يملكون السلع التي يشترونها ويبيعونها (المدرجة في الخدمات المتعلقة بالتجارة)، وكذلك هوامش التجار.

14 تندرج العمولات التي تحصّلها الوكالة من خدمات النقل في فئة النقل من التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، (انظر الفقرة 3.250 من دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010).

15 من الناحية العملية، قدّرت المسوح فقط الخدمات (عبر الحدود) القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة الأسلوب 1.

16 اقتصر المسح في تايلاند على قطاع الاتصالات. للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى: http://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1412.

17 كوستاريكا: صادرات الخدمات عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ريغوبيرتو توريس مورا، رئيس، الحسابات الدولية، دائرة إحصاءات الاقتصاد الكلي، البنك المركزي في كوستاريكا، 16 نيسان 2018،

http://unctad.org/meetings/en/Presentation/dtl_eWeek2018p03_RigobertoTorresMora_en.pdf

18 تجميع إحصاءات الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تجارب مستمدة من مسح، أميتافا ساها، المدير المسؤول، قسم إحصاءات تجارة الخدمات، المديرية العامة للإحصاءات والاستخبارات التجارية ، وزارة التجارة والصناعة، الهند، 16 نيسان 2018، http://unctad.org/meetings/en/Presentation/dtl_eWeek2018p04_AmitavaSaha_en.pdf.

19 (إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2017)

20 يمكن القول إنه يجب تخصيص هذه الخدمات للعناصر المختلفة في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات ولا ينبغي إدراجها ضمن فئة خدمات البناء، والتي يوصي دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010 بتوفيرها فقط بواسطة النمطين 3 و 4.

21 نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية هو عبارة عن نظام لجمع بيانات عن التسويات الدولية الفردية و/أو التعاملات التي أبلغت عنها البنوك و/أو المؤسسات و/ أو الأسر. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية يواجه مشاكل لقياس التجارة الدولية في الخدمات، كما هو موضح في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010 ودليل تجميع الإحصاءات المرتبط به.

وتشمل هذه المشاكل ما يلي: تزايد احتمال سوء التصنيف، إذ إن المصارف تصنف العمليات نيابة عن الجهة المبلغة، تسجيل العمليات عند إجراء المدفوعات وليس بالضرورة في وقت الإنتاج والاستهلاك، احتمال عدم توافق البلد المقابل المسؤول عن الدفع مع البلد الشريك الذي يوفر الخدمة أو يحصل عليها.

ومع ذلك، يمكن التخفيف من آثارها أقله جزئياً، كما هو موضح في المثال الذي قدمته البرازيل، من خلال مثلاً فحوصات الجودة المتشددة ومن خلال التأكد من أن الجهات المبلغة في المؤسسات المالية حصلت على التدريب المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إضافة معلومات تكميلية دون إرهاق المستجيبين. كما أنه عندما تكون عتبات الإبلاغ غائبة أو منخفضة كما هي الحال في الكثير من الأحيان، يحتمل أن تسجل تغطية البيانات في نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية مستويات أعلى من تغطية البيانات في شعبة نظام المعلومات والاتصالات.

22 http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/310000-314999/310227/norma.htm.

23 https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/vat/telecommunications-broadcasting-electronic-services/

24 تجدر الإشارة إلى أنه في حال كان الشخص الخاضع للضريبة يملك منشأة ثابتة في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يتم الإبلاغ عن خدمات الاتصالات والبث والخدمات الالكترونية التي تم توفيرها للأشخاص غير الخاضعين للضريبة في تلك الدولة العضو إلى السلطات الضرائب المحلية وليس إلى مشروع النافذة الواحدة المصغرّة.

25 تحتوي البيانات الموزعة على شبكة النافذة الواحدة على معلومات فصلية حول مدفوعات ضريبة القيمة المضافة حسب المؤسسة ومعدل ضريبة القيمة المضافة الذي يتم فرضه عليها. وتشمل أيضاً بلد التعريف ورقم ضريبة القيمة المضافة وتاريخ التسجيل وعنوان المؤسسة، فضلاً عن بلد المنشأ لأي شركة غير تابعة للاتحاد الأوروبي تلجأ إلى الخطة.

26 تجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري الذي يوفر الحساب حيث يتم الاحتفاظ بالفائض الفعلي لا يتلقى عادةً أي حصة من الإيرادات الناتجة عن رسوم العملية.

27 https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2018/M12_3e_Cryptocurrencies_IMF.pdf and https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2019/pdf/Clarification0422.pdf

28 https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2018/M12_3e_Cryptocurrencies_OECD.pdf

29 يختلف بعض الشيء عن مقترح صندوق النقد الدولي لعام 2019.

5- منصات الوساطة الرقمية

يتضمن الدليل فصلاً منفصلاً عن منصات الوساطة الرقمية نظراً إلى (أ) أهميتها، (ب) إمكانية قياس منصات الوساطة الرقمية المحددة الهدف، و (ج) التحديات المعينة على صعيد المحاسبة.
ويميز الدليل بين منصات الوساطة الرقمية التي تسجل إيرادات من خلال، (1) رسوم الوساطة (سواء تم دفعها صراحةً أم ضمنياً) ، و(2) الإعلان و/أو تدفقات البيانات، كما أنه يوفر توجيهات مفصلة عن تلك المنصات التي يتم تعريفها بأنها: منصات عبر الانترنت تسهل التفاعل المباشر بين العديد من المشترين والبائعين، مقابل رسوم، دون أن تحصل المنصة على الملكية الاقتصادية للسلع أو الخدمات التي يتم بيعها (التي يتم التوسط فيها).
على الرغم من قلة المعلومات المتوفرة حالياً في هذا الفصل، إلا أنه يقدم أمثلة على المبادرات الحالية والمسوح ومصادر البيانات الضخمة التي تم استخدامها لقياس عمليات منصات الوساطة الرقمية.

1-5 مقدمة

يحدد الفصل 2 منصات الوساطة الرقمية القائمة على رسوم والخدمات التي تقدمها على التوالي على النحو التالي:

منصات عبر الانترنت تسهل التفاعل المباشر بين العديد من المشترين والبائعين، مقابل تقاضي رسوم، دون أن تحصل المنصة على الملكية الاقتصادية للسلع أو تقدم الخدمات التي يتم بيعها (التي يتم التوسط فيها).

خدمات وساطة عبر الانترنت التي تتيح التعاملات بين العديد من المشترين والبائعين مقابل تقاضي رسوم، دون أن تحصل منصة الوساطة على الملكية الاقتصادية للسلع أو تقدم الخدمات التي يتم بيعها (التي يتم التوسط فيها).

غير أن منصات الوساطة الرقمية تشمل أيضاً التعاملات غير النقدية كما هو مبين في الشكل 2.1. تُعرّف منصات الوساطة الرقمية التي لا تفرض رسوماً على أنها:

المنصات التي توفر لعدة مستخدمين نهائيين خدمات رقمية يتم تمويلها من خلال الإعلانات و/أو عائدات البيانات التي تدفعها الوحدات التي تسعى إلى بيع السلع والخدمات للمستخدمين النهائيين، بدلاً من فرض رسوم صريحة على المستخدمين النهائيين لقاء الخدمات الرقمية التي يتلقونها.

وتعرّف المجموعة الاستشارية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعنية بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي هذه الفئة من الشركات بأنها مجموعة فرعية من فئة "المنصات الرقمية القائمة على البيانات والإعلان (DADDPs)"

سيسلّط هذا الفصل الضوء فقط على منصات الوساطة الرقمية القائمة على رسوم. تعتبر منصات الوساطة الرقمية التي لا تفرض رسوماً والتي تنطوي على تعاملات غير نقدية، خارج نطاق المقياس الحالي للتجارة الرقمية، ولكن سيتم اعتبارها مدرجة في إطار مجموعة المقاييس الأوسع نطاقاً التي تكمّل التجارة الرقمية والتي تمت مناقشتها في التنقيحات اللاحقة من هذا الدليل.

على الرغم من أن معظم التعاملات التي يتم التوسط فيها من قبل منصات الوساطة الرقمية التي تفرض رسوماً (والمدرجة إذاً في إحصاءات التجارة التقليدية) مشمولة بالخدمات التي يتم طلبها و/أو تسليمها رقمياً، يتم تحديد منصات الوساطة الرقمية على حدة في الإطار المفاهيمي (الشكل 2.1) ونموذج الإبلاغ (الجدول 2.1) لثلاثة أسباب رئيسية.

السياسة: تُعتبر منصات الوساطة الرقمية محركات رئيسية للتحول الرقمي، لا سيما من خلال تقديم خدمات الوساطة للتعاملات بين طرف وطرف آخر في الاقتصاد التشاركي/اقتصاد العمل الحر، ولكن أيضاً على أنها مزودة لبيانات "مجانية" ونماذج أعمال قائمة على الإعلان توفر خدمات للأسر (يشار إليها باسم المنصات الرقمية القائمة على البيانات والإعلان في الجزء المتبقي من هذا الفصل). وبالإضافة إلى ذلك، وفرت كل من منصات الوساطة الرقمية التي تفرض رسوماً والمنصات الرقمية القائمة على البيانات والإعلان للمنتجين (لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) إمكانية الوصول إلى السوق العالمية.

المفاهيم: تطرح أيضاً منصات الوساطة الرقمية تحديات مفاهيمية كما أشار إليه القسم 5-2. قد تسهل منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة التبادل بين مقيمين على سبيل المثال، ولكن ينبغي على قيمة الخدمة الدولية أن تعكس فقط خدمة الوساطة التي توفرها منصة الوساطة الرقمية، (راجع النقاش حول الإجمالي مقابل الصافي الوارد في الشكلين 5.1 و 5.2 أدناه).

القياس: يُعزى تفاقم التحديات المفاهيمية في الحقيقة، إلى أنه، من الناحية العملية، يصعب تحديد منصات الوساطة الرقمية، وحتى لو تبين أنها متوفرة في البلد، فلا يتضح دائماً ما إذا تم توفير خدمة الوساطة من قبل الكيان المقيم.

وما زالت التوجيهات والبحث في مرحلة تمهيدية، مثل جميع المجالات الواردة في هذا الدليل. فيقدم إذاً هذا الفصل في الوقت الحالي توجيهات محدودة، الأمر الذي يعكس أيضاً جزئياً محاولة لتجنب التكرار في هذا الدليل. ويحتوي الفصلان 3 و 4

على عدد من التوصيات المتعلقة بمنصات الوساطة الرقمية. يجب على القراء العودة إلى الفصول ذات الصلة للحصول على معلومات حول المناقشات والتوصيات.

2-5 مبادئ المحاسبة ذات العلاقة بمنصات الوساطة الرقمية

هناك نوعان من المسائل المحاسبية الرئيسية التي تتعلق بتسجيل التعاملات التي يتم التوسط فيها من قبل منصات الوساطة الرقمية.

وتتعلق المسألة الأولى بقيمة التدفقات التي يجب تسجيلها عندما تقدم منصة الوساطة الرقمية القائمة في الخارج خدمات الوساطة لطرفين مقيمين (أي أن تختلف عن اقتصاد منصة الوساطة الرقمية).

- يمكن تسجيل التعاملات ذات الصلة في إطار هذا السيناريو بإحدى الطريقتين المحتملتين. وتتمثل الطريقة الأولى في تسجيل معاملة محلية بين الجهتين الفاعلتين المقيمتين وكذلك رسوم الوساطة المطابقة لها التي دفعها كل من الطرفين أو أحد الطرفين للمنصة الأجنبية: (طريقة صافي القيمة "الصافي"). أما الطريقة الثانية فتتمثل في "تعقب الأموال" (طريقة اجمالي القيمة "الإجمالي") وتسجيل ورادات المستهلك النهائي من المنصة الأجنبية وصادرات المنتج إلى المنصة الأجنبية.
- وبموجب طريقة "الإجمالي"، يكون المستهلك النهائي قد استورد القيمة الكاملة لسلعة أو خدمة الوساطة، بما في ذلك أي رسوم وساطة تم دفعها إلى منصة الوساطة الرقمية، في حين أن المنتج يكون قد صدّر القيمة لمنتج الوساطة واستورد خدمات الوساطة. وبموجب طريقة "الصافي" يتم إدراج قيمة خدمات الوساطة فقط في فئة التجارة الدولية. وبالنسبة لمنصات الوساطة الرقمية التي تسهل عمليات تبادل السلع، يمكن تقديم حجة قوية بأن الوسيط لا يملك أبداً السلع، ويتبين إذاً أن العمليات الدولية الوحيدة التي يجب تسجيلها هي تلك المتعلقة برسوم الوساطة. لذلك يؤيد الدليل ويوصي باعتماد هذا الاتفاق وهذه الطريقة.
- أما بالنسبة لمنصات الوساطة الرقمية التي تسهل تبادل الخدمات، فيجب أن تنطبق عليها القواعد نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تختلف عن التوصيات الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (2010) بشأن التعاقد من الباطن، والتي توصي بتسجيل التدفقات على أساس إجمالي باعتبار أن المنظم (الخدمة المتعاقد عليها من الباطن) يشتري ويبيع الخدمات. ويمكن تقديم حجة مماثلة لمنصات الوساطة الرقمية، ولكن يقال في هذا الدليل أن الخدمات المتعاقد عليها من الباطن تتطلب من الوسيط التزاماً أكبر من منصات الوساطة الرقمية (التي هي عادة آلية بالكامل).

وتتعلق الصعوبة الثانية ذات الصلة بتسجيل التدفقات بموجب طريقة "الصافي" عندما تكون المدفوعات المسددة مقابل خدمات الوساطة ضمنية.

- عندما تكون هذه الرسوم صريحة، يجب تسجيلها باعتبارها رسوماً تم تسديدها من قبل أحد المنتجين والمستهلكين المقيمين أو كليهما حسب من قام بدفع الرسوم الصريحة. ومع ذلك، فإن أي رسوم ضمنية يتكبدها المستهلك (يتم توضيحها في أغلب الأحيان في عقد الوساطة) يمكن أن تعيق إلى حد كبير عملية تجميع الحسابات القومية.
- ويحتمل أن تسجل مسوح الأسر المعيشية فقط السعر الفعلي الذي دفعه المستهلك النهائي والذي يعكس أي رسوم وساطة، في حين أن المسوح التجارية قد تسجل فقط، كناتج، السعر الذي دفعه المستهلك (باستثناء أي ضرائب يتكبدها المستهلك) قبل إدراج رسوم الوساطة (الضمنية) التي تكبدها المستهلك، الأمر الذي يؤدي إلى الفصل بين سعر "الإنتاج" وسعر "المشتري" (أي قيمة خدمات الوساطة التي يتلقاها المستهلك مباشرة). وبالنسبة للتعاملات التي يتوسط فيها وسطاء تقليديون (مثل محلات السوبر ماركت)، تقوم الحسابات بتسوية هذا الفرق من خلال إضافة هوامش التوزيع. غير أن الخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية لا يتم التعامل معها (على الأقل في الوقت الحالي) بالطريقة نفسها.
- يتوفر أمامنا خياران محتملان للتوفيق بين العنصرين. ويتمثل الخيار الأول في تسجيل دفعة منفصلة سددها المستهلك النهائي للمنصة. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يعتبر جيداً من دون أن يستحق عناء التفكير، إذ إنه

يوفر إطار استخدام/العرض، إلا أن ذلك يعني أن الدفعة التي سددها المستهلك النهائي سمحت له بالحصول على منتج مصنف على أنه منتج وسيط، سواء كان سلعة أو خدمة (ولا يعتبر أنه سدد دفعة للحصول على خدمة وساطة محددة). ويتمثل الخيار الثاني في إعادة توجيه التدفقات الضمنية بحيث يسدد المستهلك النهائي الدفعة فقط لمنتج السلع أو خدمات الوساطة، مع افتراض أن المنتج سيدفع ثمن جميع خدمات الوساطة. ونظراً لصعوبة تقدير القيمة الضمنية لخدمة الوساطة (ولا سيما في مسوح الأسر المعيشية)، فضلاً عن تسجيل التعاملات خلافاً لما جرت عليه العادة في إطار العرض والاستخدام (كما هو موضح أعلاه)، دعت المجموعة الاستشارية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعنية بقياس الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الرقمي إلى اعتماد النهج الثاني: أي تسجيل مخرجات المنتج باعتبارها معادلة لسعر المشتري (باستثناء أي ضرائب يتكبدها المستهلك)، فضلاً عن جميع رسوم الوساطة الضمنية التي يتكبدها المنتج.

ومن أجل توضيح صعوبة تسجيل التدفقات بواسطة منصات الوساطة الرقمية، يقدم الشكل 5-1 مثالاً عن عملية أجرتها منصة الوساطة الرقمية مثل "أوبر".
وفي "العالم الفعلي"، يجب أن تمر سيارة أجرة أمام العميل الذي سيدفع ثمن الرحلة نقداً أو بواسطة البطاقة.
غير أن تطبيق أوبر يضيف خدمة رقمية جديدة قابلة للتبادل وتتيح إجراء العملية من خلال التوفيق بين سائق السيارة والعميل وإدارة الدفع.
وتجري العملية بين السائق (البائع) والراكب (المشتري) في بلد معين، لكن يحتمل أن يوفر بلد آخر العمليات الداعمة التي تشمل تقديم الخدمات والمدفوعات والتغطية التأمينية المطابقة.
وعلاوة على ذلك، في حال وجود سائحين، لن يكون المستهلك مقيماً في البلد ذاته الذي يقيم فيه السائق، الأمر الذي يزيد العملية تعقيداً.

الشكل 5-1 مثال على العمليات عبر منصات الوساطة الرقمية: فك عناصر عملية تجري عبر منصة الوساطة الرقمية

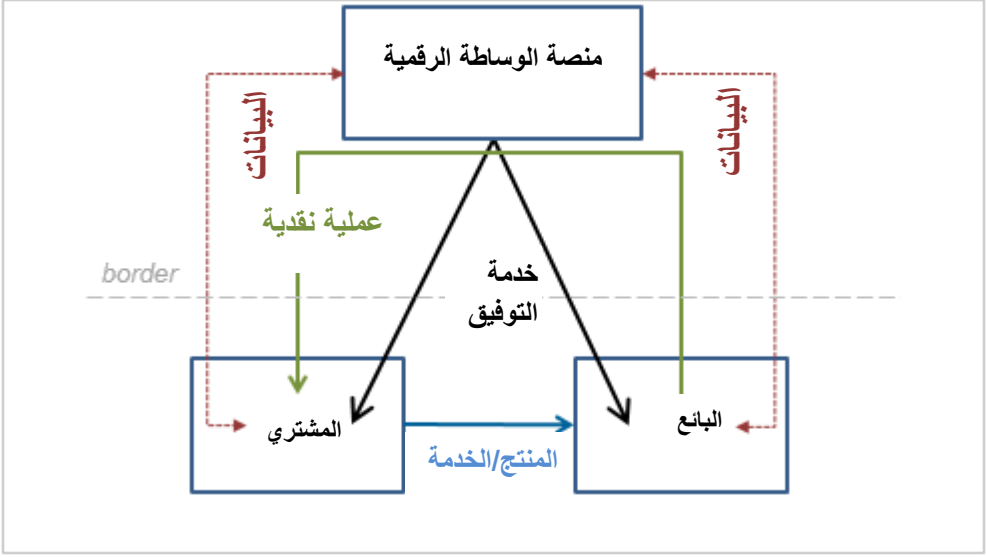

وفقاً للتدفقات الواردة في الشكل 5-1، ومبدأ "الملكية " الذي يدعم أطر المحاسبة، فإن العملية الوحيدة التي يجب تسجيلها في إحصاءات التجارة الدولية تكمن في توفير خدمات الوساطة عبر الحدود لكل من البائع والمشتري، بما يتماشى مع رسوم الوساطة المفروضة (ومن المفترض صراحةً للتبسيط أن يدفع المشتري والبائع على حد سواء الرسوم).

يوضح الشكل 5-2 "التسجيل الصافي" للعمليات ذات الصلة. يُفضل اعتماد التسجيل الصافي لأنه لا يتسبب باختلالات تضخمية كبيرة في إحصاءات التجارة ولأنه يتعامل مع منصات الوساطة الرقمية التي تسهل تبادل السلع وتلك التي تسهل تبادل الخدمات باستمرار.

الشكل 5-2 صافي التسجيل المقترح للعمليات التجارية المتعلقة بمنصات الوساطة الرقمية

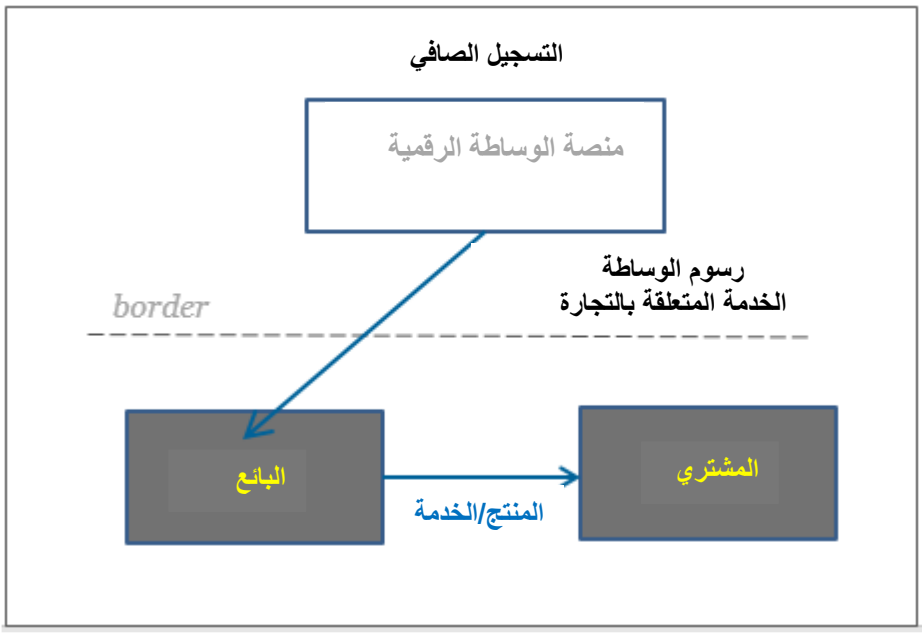

ملاحظة: عندما تكون رسوم الوساطة ضمنية، توصي التوجيهات الحالية بتخصيص تدفقات خدمات الوساطة (الفرق بين ما يدفعه المشتري وما يحصل عليه البائع في النهاية بعد احتساب رسوم الوساطة) للمشتري فقط (كما هو موضح في المثل أعلاه). ولكن عندما تكون التدفقات صريحة، توصي التوجيهات بتسجيل التدفقات الصريحة لكل من البائع والمشتري في منصة الوساطة الرقمية لخدمات الوساطة.

وكما يوضح المثل أعلاه، يجب مراعاة مكان إقامة المشتري والبائع ومنصة الوساطة الرقمية بدقة عند تسجيل التدفقات التجارية المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، يمكن التوسط في السلع أو الخدمات التي ينتجها المقيمون عبر منصة وساطة رقمية غير مقيمة أو عبر منصة وساطة رقمية محلية (مقيمة). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تسهل منصة وساطة رقمية غير مقيمة[1] التوسط في السلع أو الخدمات التي اشتراها مقيم من بائعين مقيمين - لا تعتبر تقليدياً عملية تجارية دولية.

الجدول 5-1 تسجيل التعاملات التجارية التي تشمل منصات الوساطة الرقمية

البائع	منصة الوساطة الرقمية	المشتري	معالجة المنتج الذي يتم التعامل به	معالجة خدمات الوساطة
إذا دفع <u>البائع</u> رسوم الوساطة أو إذا لم يتم فرض <u>رسوم وساطة صريحة</u> على المستهلك النهائي				
البلد أ	البلد أ	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	لا شيء (عملية محلية)
البلد أ	البلد أ	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	واردات البلد أ من البلد ب
البلد أ	البلد ب	البلد أ	لا شيء (عملية محلية)	واردات البلد أ من البلد ب
البلد أ	البلد ب	البلد ج	واردات البلد ج من البلد أ	واردات البلد أ من البلد ب
إذا دفع <u>المشتري</u> رسوم وساطة صريحة				
البلد أ	البلد أ	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	واردات البلد ب من البلد أ
البلد أ	البلد ب	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	لا شيء (عملية محلية)
البلد أ	البلد ب	البلد أ	لا شيء (عملية محلية)	واردات البلد أ من البلد ب

البلد أ	البلد ب	البلد ج	واردات البلد ج من البلد أ	واردات البلد ج من البلد ب

إذا دفع كل من البائع والمشتري رسوم وساطة صريحة

البلد أ	البلد أ	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	واردات البلد "ب" (جزء من خدمات الوساطة) من البلد "أ" (تعكس خدمات الوساطة المتبقية عملية محلية)
البلد أ	البلد ب	البلد ب	واردات البلد ب من البلد أ	واردات البلد "أ" (جزء من خدمات الوساطة) من البلد "ب" (تعكس خدمات الوساطة المتبقية عملية محلية)
البلد أ	البلد ب	البلد أ	لا شيء (عملية محلية)	واردات البلد "أ" من البلد "ب"
البلد أ	البلد ب	البلد ج	واردات البلد ج من البلد أ	واردات البلد "ج" (جزء من خدمات الوساطة) من البلد "ب" وواردات البلد "أ" (تعكس خدمات الوساطة المتبقية عملية محلية) من البلد "ب"

ومن أجل تفسير صافي التسجيل المقترح لهذه التدفقات التجارية التي تشمل مختلف بلدان الإقامة، يقدم الجدول 5-1 لمحة عامة حول جميع التركيبات الممكنة.

لكن التحديات التي تطرحها منصات الوساطة الرقمية لا تقتصر فقط على ذلك. هناك أيضاً تحديات تتعلق بتصنيف الصناعات المرتبطة بها، وبالتالي[2] تصنيف منتج خدمة الوساطة التي تقدمها المنصة بالفعل. وباختصار، يجب التساؤل عما إذا ينبغي تصنيف منصات الوساطة الرقمية إلى الصناعة التي تتوسط فيها، أو ينبغي تصنيفها إلى صناعة أكثر شمولاً تقدم خدمات الوساطة الرقمية؟

وتبقى هذه المسألة مثيرة للجدل. ومع ذلك، قدم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الصناعية توجيهات مؤقتة (الناتجة عن اجتماعه المنعقد في أيلول من العام 2017) في ما يتعلق بمعالجة منصات مثل "إير بي إن بي" حيث توافقت الآراء على ضرورة تصنيف هذه المنصات في فئة "خدمات الحجز الأخرى والأنشطة ذات الصلة" ضمن قطاع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية 7990، وسط الاعتراف بأوجه التشابه مع الخدمات غير الرقمية الأخرى المطابقة لها مثل وكالات السفر الشهيرة.

وبالتالي، أوصى الفريق (في الوقت الحالي) بضرورة تصنيف عمليات الخدمات الوسيطة عبر منصات الوساطة الرقمية إلى المنتج الذي يتم التوسط فيه والذي يحقق إيرادات أكثر من غيره (وينبغي بالتالي اعتبار ناتجها على أنه ناتج المنتج المعني).

ولا بد من تصنيف العمليات الوسيطة في السلع عبر منصات الوساطة الرقمية في قطاع البيع بالجملة والتجزئة (بموجب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية 4791 " البيع بالتجزئة عبر الطلبات البريدية أو عبر الانترنت".)

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا التوجيه يتماشى (على الأقل في ما يتعلق بفكرة تصنيف المنصة إلى النشاط الذي يتم التوسط فيه) بشكل عام مع الأحكام التي أصدرتها المحاكم في الآونة الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، في قضية نظرت فيها محكمة العدل الأوروبية في الآونة الأخيرة (كانون الأول من العام 2017)، أصدرت حكماً يقضي بأن شركة أوبر هي شركة نقل (مستثناة من قواعد الاتحاد الأوروبي التي تسمح بتقديم الخدمات) وليست (كما ادعت أوبر) شركة تقدم خدمات الكمبيوتر والتي تخضع للقاعدة الخاصة بالخدمات في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.

على الرغم من أن المعايير الإحصائية لا يجب أن تتقيد بهذه الأحكام، فإن المسألة توضح جيداً طبيعة التحديات التي تواجهها عملية القياس وكذلك السياسة التجارية، حيث أن الالتزامات بموجب الإتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تختلف على الأرجح حسب نوع الخدمة المعنية. كما أن معرفة ما إذا كان السائق موظفاً في "أوبر" - وهو سؤال يرتبط إلى حد كبير بهذه المسألة نظراً إلى أن العديد من القضايا القانونية قضت بضرورة اعتباره كذلك - تخلف آثاراً سلبية محتملة على تصنيف الخدمة من خلال أسلوب العرض بموجب الإتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (مثل الأسلوب 3 مقابل الأسلوب 1).

3-5 تحديد منصات الوساطة الرقمية

يتمكن حالياً عدد قليل جداً من البلدان من تحديد منصات الوساطة الرقمية (سواء كانت محلية أو مملوكة للأجانب) في اقتصادها، بل إن عدد أقل منها قادر على تحديد المدفوعات المسددة إلى منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة (الشكل 5-3).

يجب إدراج الوسطاء الرقميين في سجل الأعمال (يتم إدراجهم في أغلب الأحيان تحت عناوين صناعية مختلفة) لكن التحديد الرسمي لا يزال صعباً في ظل غياب التصنيف الصناعي المتخصص الذي يجب تخصيصه لتلك المؤسسات.

الشكل 5-3 نسبة المستجيبين الذين يمكنهم تحديد:

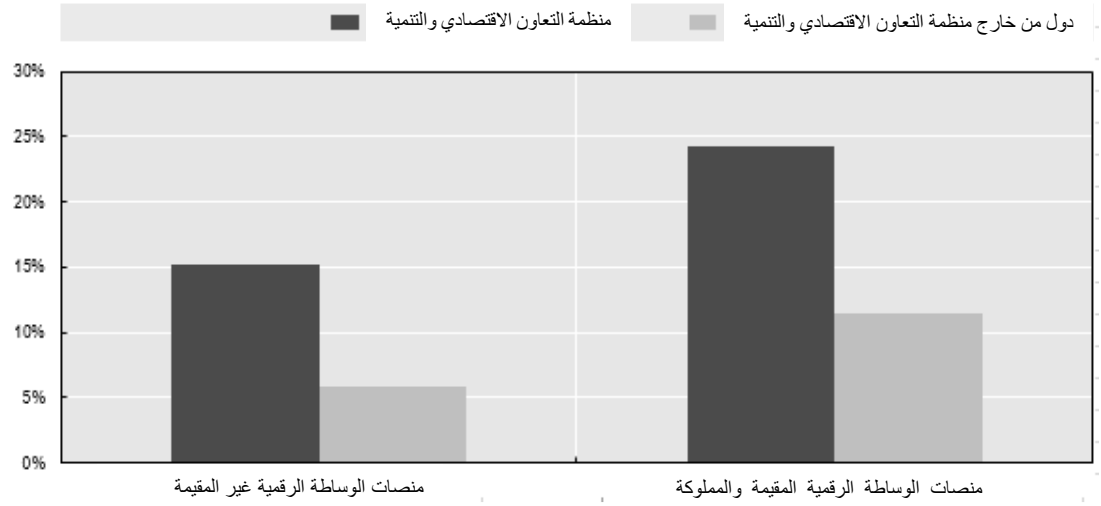

المصدر: (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018)

ومع ذلك، يتم بذل الجهود على هذا الصعيد، ولا سيما في إطار المجموعة الاستشارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بقياس تأثير الرقمنة على الناتج المحلي الإجمالي، وجداول العرض والاستخدام الرقمي.

وتشمل هذه الجهود تجميع الشركات في فئة منصات الوساطة الرقمية القائمة على الرسوم (راجع أيضاً الملحق أ) وتقسيم التعاملات الرئيسية إلى المنتجات التي يتم التوسط فيها عبر المنصات.

وتتضمن التوجيهات الحالية في هذا الصدد المنصات التي تقدم خدمات الوساطة لبيع السلع بموجب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية 4791، ويفضل أن يخصص لها رمز فرعي جديد يسمح بتعريفها على حدى على أنها منصات وساطة رقمية، على عكس البائعين الالكترونيين.

وبالنسبة لمنصات الخدمات الوسيطة، تقضي التوجيهات بتسجيل المنصات في فئة الخدمة التي تتوسط فيها. وبالتالي، لا يزال العمل على إصدار توجيهات عملية حول كيفية تحديد منصات الوساطة الرقمية قيد الإعداد.

وأفاد العديد من البلدان التي أجابت على المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي، أن التحديد اليدوي لأكبر منصات الوساطة الرقمية، على سبيل المثال، بناءً على اسم الشركة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملحوظة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي أجرتها المفوضية الأوروبية في الآونة الأخيرة، والتي تعتمد مثل هذا النهج، حددت وجود حوالى 500 منصة وساطة رقمية بين النظراء فاعلة في أوروبا (2016)، لكنها أشارت إلى أن 4 في المائة فقط من هذه المنصات (أي أقل من 20) كبيرة جداً في ظل تخطي عدد الزائرين[3] المنفردين يومياً 100000.

استخدمت إحدى المقاربات (الإطار 5-1) التي اعتمدها مكتب إحصاءات هولندا تقنية استخراج البيانات من مواقع الانترنت إلى جانب البيانات التي وفرها موردي الخدمات التجارية، والتي ربطت المعلومات الواردة على المواقع الالكترونية الهولندية (مثل المواقع الالكترونية التي تتضمن عربات تسوق و/أو بعض الدعوات إلى العمل[4]) بالسجل الاحصائي للمؤسسات.

الإطار 5-1 استخدام البيانات الضخمة لتحديد منصات الوساطة الرقمية في هولندا

في عام 2016، دخل مكتب إحصاءات هولندا في شراكة مع غوغل و"داتا بروفايدر" لتقدير حجم اقتصاد الانترنت في هولندا. ودخلت الشركات في نطاق الدراسة في حال حقق موقعها الالكتروني مبيعات.

قدمت "داتا بروفايدر" معلومات منظمة حول أسماء الشركات وأرقام غرفة التجارة وأنظمة عربة التسوق وتقدير حركة الموقع، من بين جملة أمور أخرى، لحوالى 2.5 مليون موقع إلكتروني يحتوي إما على نطاق من المرتبة العليا برمز .nl، أو تمت كتابته باللغة الهولندية، أو تم استضافته في هولندا وقد أبرز إما العنوان الهولندي أو رقم الهاتف.

تم ضم هذه البيانات لاحقاً إلى السجل الإحصائي الرسمي للمؤسسات، بحيث تم استغلال الفرصة التي يوفرها السجل الإحصائي الذي يسجل بالفعل المواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسات.

ويوضح الشكل أدناه الفئات الرئيسية للمؤسسات التي تم تحديدها وتصنيفها من خلال المعلومات التي وفرتها "داتابروفايدر" فضلاً عن تقدير الخبراء. وعلى الرغم من عدم توافقها تماماً مع الإطار المفاهيمي الوارد في هذا الدليل، إلا أن الفئة D ("الخدمات عبر الإنترنت +") تتضمن منصات الوساطة الرقمية، الأمر الذي يوضح قدرة هذا النهج على تحديد منصات الوساطة الرقمية بشكل منفصل.

الشكل 5-4 تصنيف الشركات وفقًا لمدى استخدامها للإنترنت – هولندا

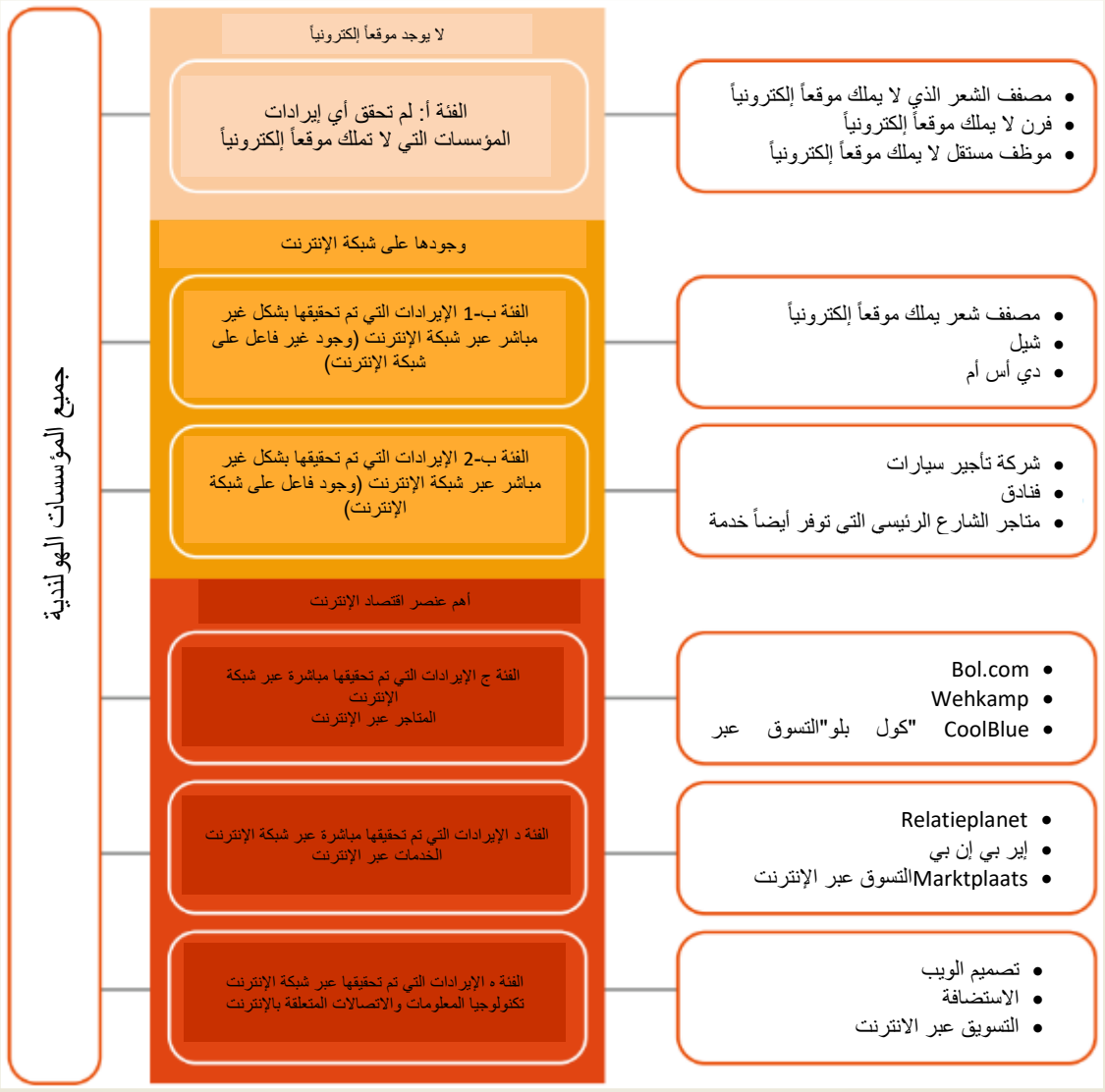

المصدر: (مكتب إحصاءات هولندا، 2016)

4-5 تجميع البيانات عن التعاملات التي تسهلها منصات الوساطة الرقمية

تشير صعوبة تحديد منصات الوساطة الرقمية المقيمة وغير المقيمة في الوقت الحالي إلى توفر، لغاية الآن، توجيهات محدودة حول النهج الوطنية التي تم اعتمادها لقياس عمليات التجارة الدولية بواسطة منصات الوساطة الرقمية.

وأشارت الإجابات على المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي إلى أنه يحتمل في معظم الحالات انتقاء التجارة الدولية في الخدمات المرتبطة بخدمات الوساطة التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية من فئة الخدمات المرتبطة بالتجارة في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، ولكن يجب إجراء المزيد من الدراسات في هذا الشأن.

وتنظر البلدان في عدد من الخيارات بما في ذلك استخدام بيانات بطاقة الائتمان في بلجيكا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وإسرائيل ولاتفيا والمكسيك، على الرغم من أن بيانات بطاقة الائتمان ليست مصدراً مثالياً، كما هو مبين في الفصل 3 (القسم 3.4).

فعلى سبيل المثال، يمكن تسديد المدفوعات إلى الكيانات المسجلة محلياً (المخصصة لرموز فئات التاجر) التي لا ترمي سوى إلى توجيه الإيرادات إلى شركة أجنبية تابعة لها أو إلى الشركة الأم التي تقدم بالفعل خدمة الوساطة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن ترتبط المدفوعات المسددة إلى كيانات أجنبية بعمليات الوساطة بين المقيمين. لذلك يجب اعتماد بيانات بطاقة الائتمان بعناية شديدة لضمان ما يلي:

1- ألا يتم بشكل خاطئ افتراض أن واردات خدمات الوساطة هي واردات الأسر المعيشية عندما يُفترض تسجيل الدفعة، إن وجدت أساساً، على أنها واردات من قبل مزود السلعة أو الخدمة التي يتم التوسط فيها،
2- أن يتمّ، في الواقع، تسديد مدفوعات خدمات الوساطة من قبل موردي سلع وخدمات الوساطة، بواسطة وحدة أجنبية، بدلاً من الوحدة الأجنبية التي تتولى الدفع نيابة عن وحدة مقيمة تقدم فعلياً خدمة الوساطة،
3- تشمل المدفوعات المسددة لمزودي خدمة الوساطة الأجنبية فقط قيمة خدمة الوساطة.

وتجدر الإشارة إلى أن القدرة/عدم القدرة على تحديد منصات الوساطة الرقمية لا تشكل فقط تحدياً لشركات إعداد الإحصاءات. فسلط أيضاً الفصل 3 الضوء على الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المستجيبون للمسح، ولا سيما الأسر المعيشية، في تحديد ما إذا كانت عملياتهم جرت بواسطة منصة وساطة رقمية أجنبية أو مقيمة (وذلك يضاف إلى حقيقة أن منصات الوساطة الرقمية التي تعتبر مقيمة وفقاً للمستجيبين قد تقتصر فقط على أسماء نطاقات محلية لا تتواجد فعلياً في البلد. راجع القسم 3.3 الذي 7 مناقشة حول مسوح الأسر المعيشية).

خدمات منصات الوساطة الرقمية المتعلقة بإحصاءات السياحة

تشكل إحصاءات السياحة أحد المجالات التي تحرز بعض التقدم. وتعتبر خدمات السفر من بين الخدمات التي خلفت فيها منصات الوساطة الرقمية آثاراً سلبية بوجه خاص.

وخلافاً لمعظم عمليات الخدمات الأخرى التي يتم قياسها من خلال مسوح الشركات، يتم عادةً تسجيل خدمات السفر من خلال إجراء مسح لجانب الطلب (مسوح حول الإنفاق السياحي).

وأشارت نتائج المسح التقييمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي إلى أن العديد من البلدان قد أعدت إحصاءات، أو ستقوم بإعدادها لتحديد رحلات السفر التي تم حجزها بواسطة منصات الوساطة الرقمية عبر الإنترنت، عبر إضافة أسئلة جديدة إلى المسوح حول الإنفاق السياحي.

فعلى سبيل المثال، أفاد المعهد الوطني للإحصاءات (وكالة الإحصاء الوطنية الإسبانية، راجع الإطار 5-2) أنه في عام 2017، حجز 68 في المائة من السائحين المتجهين إلى الخارج أماكن إقامة (باستثناء الفنادق) من خلال منصة وساطة عبر الإنترنت. وتبنت إيطاليا نهجاً مشابهاً (راجع الفصل 3، الإطار 3.2). كما أن فرنسا (راجع الإطار 5.3) أدرجت أسئلة مماثلة في مسح الأسر والسياحة المحلية والخارجية المستهدفة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم عمليات الشراء التي تقوم بها الأسر المعيشية التي تستخدم منصات الوساطة الرقمية، لن تتكبد رسوم وساطة محددة. ونظراً إلى أنه يُفترض على مورد السلع أو الخدمات التي يتم التوسط فيها أن يدفع رسوم الوساطة (يشرح القسم 5.2 أسباب ذلك)، لا يجب بالضرورة إدراج دفعة محددة مسددة مقابل خدمات الوساطة في فئة "واردات" الأسرة التي تتلقى السلعة أو الخدمة النهائية الوسيطة.

لا ينبغي إذاً سوى التمكن من تحديد ما إذا كانت السلعة أو الخدمة التي اشترتها الأسرة، قد تم استيرادها وشراؤها عبر منصة وساطة رقمية مقيمة، وفي هذه الحالة لا يتم تسجيل خدمات الوساطة المستوردة، أو عبر منصة وساطة رقمية غير مقيمة، وفي هذه الحالة يتم تسجيل خدمات الوساطة المستوردة.

الإطار 5-2 استخدام المنصات الرقمية لحجز مكان الإقامة في إحصاءات السياحة - نهج الطلب: تجربة المعهد الوطني للإحصاءات، وكالة الإحصاء الوطنية الإسبانية

يجري المعهد الوطني للإحصاءات مسحاً بشأن سفر المقيمين لقياس عدد الرحلات التي يقوم بها المقيمون شهرياً في إسبانيا إلى وجهة داخل البلاد (السياحة الداخلية) أو خارج البلاد (السياحة الخارجية). كما تمت دراسة الخصائص الرئيسية لهذه الرحلات: المدة، والإنفاق، وغرض السفر، والإقامة، وأنواع النقل، إلخ
ويتم النظر في مختلف أشكال الإقامة، بما في ذلك تلك التي يتم توفيرها، إما على أساس تجاري كخدمة مدفوعة (مسكن مستأجر) أو على أساس غير تجاري (مسكن غير مستأجر)، مثل مكان الإقامة الذي يوفره الأصدقاء أو الأقارب مجاناً أو على نفقة المسافر الخاصة.
وعلى صعيد نوع الإقامة، يتم جمع معلومات حول كيفية إجراء الحجز، بما في ذلك فئة محددة للمنصات الرقمية عندما يكون محل الإقامة المختار منزلاً مستأجراً لقضاء الإجازة (أو غرفة في مسكن خاص)، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 5-2 المسح بشأن مكان الإقامة في إسبانيا

س 1: ما هو نوع محل الإقامة الرئيسي الذي اخترته أثناء الرحلة؟
(1) فنادق أو (2) منشآت مماثلة
(3) مسكن مستأجر أو (4) غرفة مستأجرة في منزل خاص
(5) إقامة سياحية ريفية أو (6) نزل
(7) تخييم أو (8) رحلة بحرية
(9) مساكن أخرى مستأجرة
(10-14) سكن غير مؤجر (السؤال الثاني لا ينطبق)
س 2:كيف حجزت محل الإقامة الرئيسي؟
(1) عن طريق مزود الخدمة مباشرة من خلال الشبكة الإلكترونية أو التطبيق
(2) عن طريق مزود الخدمة مباشرة، شخصياً أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف
(3) عن طريق وكالة السفر أو منظم الرحلات (أو العقارات في حال تمت الإجابة على Q1 بالخيار 3 أو 4) من خلال شبكة الإنترنت أو التطبيق (4) عن طريق وكالة السفر أو منظم الرحلات (أو العقارات في حال تمت الإجابة على Q1 هو 3 أو 4)، شخصياً أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف
(5) من خلال صفحة على شبكة الإنترنت مخصصة لهذا الغرض (مثل إير بي أن بي وهوم أواي وبوكينج ونيومبا ورانتاليا وهاوس تريب وويمدو وإنتر هوم وفريندلي رنتلس، إلخ) فقط إذا كان Q1 = 3 أو 4
(6) وجهاً لوجه
(7) لا أعرف

تظهر النتائج (راجع الرسم البياني أدناه) أن دور المنصات الرقمية في حجز المنازل لقضاء الإجازة يختلف مع اختلاف الوجهة سواء كانت داخل إسبانيا أو خارج البلاد.

عندما يسافر المقيمون داخل البلاد، يحجزون المنازل لقضاء إجازتهم من خلال منصة رقمية في 37 في المائة من الحالات في عام 2017. لكن خيار إجراء ترتيبات مباشرة مع مزود الخدمة من دون الاتصال بالإنترنت لا يزال يشكل خياراً مهماً (33 في المائة من الرحلات). ومن ناحية أخرى، عند السفر خارج البلاد، شكلت المنصات ما يصل إلى 68 في المائة من الرحلات التي استخدمت هذا النوع من الإقامة.

الشكل 5-5 الرحلات المحلية والخارجية في إسبانيا

بالنظر إلى جميع الرحلات المحلية التي قام بها المقيمون في إسبانيا في عام 2017، باستخدام أي نوع من أنواع الإقامة، شكلت المنازل المستأجرة التي تم حجزها من خلال منصات لقضاء الإجازة 2 في المائة من الرحلات، و 2.6 في المائة من الليالي المحجوزة و 4.0 في المائة من إجمالي النفقات. وعلى صعيد الرحلات خارج البلاد، شكلت المنازل المستأجرة التي تم حجزها من خلال منصات لقضاء الإجازة 9.3 في المائة من الرحلات و 7.5 في المائة من الليالي المحجوزة و 7.4 في المائة من إجمالي النفقات.
المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات، (وكالة الإحصاء الوطنية الإسبانية)

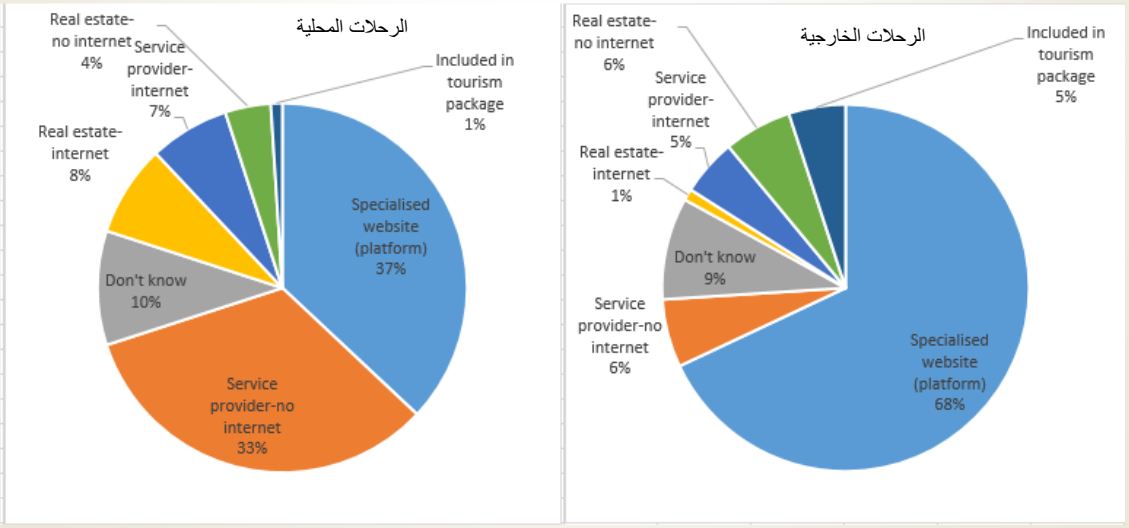

الإطار 5-3 منصات الوساطة الرقمية في السياحة: تجربة فرنسا

تتمكن فرنسا من خلال إدراج أسئلة في المسوح الجدولية حول الأسر المعيشية المقيمة التي تغطي السياحة المحلية والرحلات خارج البلاد على حد سواء، من تحديد ما إذا تم طلب خدمات السفر المختلفة عبر منصات الوساطة الرقمية، مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج مثل هذه الأسئلة في المسح الحدودي للزائرين الأجانب. ويحتوي المسح على أسئلة محددة حول طريقة حجز وسائل النقل ومحل الإقامة، راجع الجدول أدناه:

الجدول 5-3 المسح بشأن أماكن الإقامة في فرنسا

كيف تم حجز وسيلة النقل/مكان الإقامة؟
(1) عبر الهاتف
(2) عبر الإنترنت/التطبيق
(3) وجهاً لوجه
ما هو نوع مزود الخدمات الذي تم اللجوء إليه؟
(1) عن طريق وكالة سفر/ منظم رحلات (غير رقمي أو عبر الإنترنت)
(2) لدى شركة الطيران/ الفندق مباشرة (غير رقمي أو عبر الإنترنت)
(3) عن طريق منصة الوساطة عبر الإنترنت (مثل النقل/محل الإقامة)
(4) عن طريق مجمع / محرك بحث (أمثلة على النقل/محل الإقامة)

المصدر: بنك فرنسا

تقدير رسوم الوساطة في منصات الوساطة الرقمية

وحسبما يوضح القسم 5-2، عندما لا يتم صراحة تحصيل رسوم منصات الوساطة الرقمية (كدفعة منفصلة)، يُفترض أن يسدد مورد السلعة أو الخدمة التي يتم التوسط فيها الدفعة (عندما يتم فرض الرسوم صراحةً على المستهلكين النهائيين يتم اعتبارها عمليات منفصلة، على غرار الرسوم الصريحة التي تفرضها تكاليف التسليم). ويتمتع في الوقت الحالي عدد قليل من البلدان، إن لم تكن معدومة، بخبرة ملموسة في هذا المجال.

وأشارت التوصية 5-3 في الفصل 3 إلى أحد الأساليب المتوفرة لتقدير الرسوم التي يدفعها (يستوردها) موردي سلع وخدمات الوساطة.

وعندما تشكّل الأسر المعيشية المستهلكين النهائيين، كما هو موضح أعلاه، لا يجب بالضرورة تقدير الرسوم (حيث أنه يفترض أن يقوم مورد سلع وخدمات الوساطة بتسديد الرسوم اللازمة للحصول على الخدمة). ومع ذلك، يحتاج الأمر أيضاً إلى بعض المدفوعات التي سددتها الأسر[5] المقيمة غير الاعتبارية والتي لن تشملها عادةً المسوح الواردة في التوصية 5-3 (التوصية 5-16[6]).

التوصية 5-1

يجب أن تتضمن المسوح بشأن دخل الأسرة المعيشية (بما في ذلك مسوح القوى العاملة) أسئلة حول قيمة السلع والخدمات التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية.

ونظراً إلى أن الأسر المستجيبة لن تكون قادرة بشكل موثوق على تحديد ما إذا كانت المنصات مقيمة أو أجنبية، يجب أن تستهدف الأسئلة الواردة في المسوح المبيعات التي يتم تسجيلها عبر أبرز المنصات الأجنبية.

يمكن تحديد متوسط رسوم الوساطة (واردات الخدمات) التي يتم دفعها للمنصات الأجنبية من خلال المعدلات (النسب المئوية أو التكاليف الثابتة المقسومة على متوسط قيمة المنتجات الوسيطة) التي تفرضها منصات الوساطة الرقمية في الاقتصاد المحلي، فضلاً عن قيمة خدمات الوساطة المستوردة التي يتم تحديدها على أنها المعدل مضروباً بقيمة المنتج الذي يتم تصديره

وعلى الرغم من أن الأسر المعيشية باعتبارها المستهلك النهائي، لا تدفع ثمن خدمات الوساطة (المستوردة) (ما لم يتم إصدار فاتورة صريحة) ، يمكن أن تشكل المسوح بشأن استهلاك الأسر المعيشية مصدراً للمعلومات القيمة عن خدمات الوساطة الرقمية التي استوردها الموردون المقيمون الذين يستخدمون منصات أجنبية لبيع السلع/ أو الخدمات للمقيمين الآخرين.

وعندما تكون المسوح التي تطلب من الأسر المعيشية تقدير استهلاكها من خلال منصات معروفة (غير مقيمة)، مقرونة بالمعلومات عن الرسوم المتوفرة علناً، يمكنها أن تشكل الركيزة الأساسية لتقدير قيمة خدمات منصات الوساطة الرقمية التي استوردها الموردون المقيمون.

ويشدد الإطار 5-4 (المملكة المتحدة) على أنه يمكن تنفيذ هذا العمل. فيصف الجهود التي تم بذلها في المملكة المتحدة لتحديد تعاملات "الاقتصاد التشاركي" في ظل الإشارة صراحة إلى منصات الوساطة الرقمية المعروفة في الاقتصاد التشاركي.

وعلى الرغم من أن النهج لا يفرق بين ما إذا كانت المنصات مقيمة أو غير مقيمة، فإن توقع كيفية التمييز بينهما ولا سيما بالنسبة لكبار المشغلين ليس مستحيلاً.

الإطار 5-4 الاتجاه نحو قياس الاقتصاد التشاركي

أضاف مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة عدة أسئلة جديدة إلى المسح بشأن الرأي وأسلوب الحياة، للحصول على معلومات حول الاقتصاد التشاركي.
وفقًا لمتطلبات المكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي، تضمن المسح منذ عام 2017 أسئلة حول استخدام المواقع الإلكترونية أو التطبيقات الوسيطة لتأمين مكان الإقامة و/أو وسائل النقل، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول 5-4 المسح بشأن النقل والإقامة في المملكة المتحدة

النقل	هل استخدمت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية أي موقع إلكتروني أو "تطبيق" لترتيب خدمات النقل (مثل السفر بالسيارة) من فرد خاصّ آخر؟ (1) نعم، المواقع الإلكترونية الوسيطة أو "التطبيقات" المخصصة لترتيب خدمات النقل (مثل أوبر وليفت و بلا بلا كار و ليفتشار إلخ) (2) نعم، المواقع الإلكترونية أو "التطبيقات" الأخرى (بما في ذلك فيس بوك وتويتر إلخ) (3) كلا
مكان الإقامة	هل استخدمت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية أي موقع إلكتروني أو "تطبيق" لترتيب خدمات الإقامة (غرفة، شقة، منزل، كوخ عطلة ، إلخ) من فرد خاصّ آخر ؟ (1) نعم، المواقع الإلكترونية الوسيطة أو "التطبيقات" المخصصة لترتيب أماكن الإقامة (مثل إير بي إن بي وهوم أواي ووان فاين ستاي وسبير روم إلخ) (2) نعم، المواقع الإلكترونية أو "التطبيقات" الأخرى (بما في ذلك فيس بوك وتويتر إلخ) (3) كلا

وأظهرت النتائج الرئيسية أن 28 في المائة من البالغين استخدموا المواقع الإلكترونية أو التطبيقات الوسيطة لترتيب خدمات الإقامة، وأن 22 في المائة استخدموا هذه المنصات لتنظيم خدمات النقل.وينظر مكتب الإحصاءات الوطنية حالياً في استخدام مصادر بيانات إضافية، بما في ذلك المسح بشأن إنفاق الأسرة المعيشية ومسح القوى العاملة، حيث أظهرت النتائج الأولية للأسئلة حول ما إذا كان المستجيبون قد استخدموا منصات الوساطة الرقمية للبحث عن عمل، وما إذا كانت مصدرهم الرئيسي لكسب المال مع الإشارة إلى أنّ الأسئلة تتلاءم مع الاستبيان العام، حتى لو كان ينبغي إعادة صياغتها.

المصدر: (مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة، 2017)

التوصية 5-2

يجب أن تتضمن المسوح بشأن استهلاك الأسر المعيشية أسئلة حول قيمة السلع والخدمات التي يتم شراؤها من خلال منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة المعروفة.

وعندما يكون مقروناً بالمعلومات عن نسب العمولة، يمكن أن يوفر هذا النهج تقديراً لقيمة خدمات الوساطة التي يستوردها الموردون المقيمون للسلع والخدمات التي يستخدمونها من أجل بيع السلع والخدمات للمقيمين الآخرين.

وتبحث بعض المؤسسات في أحد الخيارات (التي يتم النظر فيها حالياً) ألا وهي إمكانية استهداف منصات الوساطة الرقمية العالمية الكبيرة مباشرة من خلال إجراء استبيان يطلب بموجبه تقسيم قيمة خدمات الوساطة التي يصدرها البلد المستورد.

عندما يكون هذا النهج مقروناً بمعلومات حول الأسعار التي تفرضها منصات الوساطة الرقمية مقابل سلعة أو خدمة معينة، يمكن أن يساعد أيضاً في تقدير اسلعة أو خدمة الوساطة الأساسية (وتقدير ما إذا كانت السلعة قد تم نقلها أيضاً عبر الحدود).

وقد يقوم هذا النهج، إذا افترضنا إمكانية تنفيذه وإمكانية تبادل البيانات عبر البلدان، بتحسين تغطية منصات الوساطة الرقمية في إحصاءات التجارة الدولية إلى حد كبير.

التوصية 5-3

يجب على وكالات الإحصاء الوطنية والدولية النظر في إمكانية إجراء مسوح مستهدفة لمنصات الوساطة الرقمية العالمية الكبيرة، في ظل اتخاذ الترتيبات لتبادل البيانات عبر الحدود.

5-5 الخلاصة

كما يشير هذا الفصل، على الرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه في التحول الرقمي، ولا سيما التحديات المحددة التي تطرحها أمام إحصاءات التجارة الدولية، فإن الممارسات الوطنية الحالية التي تهدف إلى الحصول على معلومات حول المنصات محدودة.

ويشكل تحديد المنصات بحد ذاتها تحدياً رئيسياً في هذا الصدد، ومن المؤمل اكتساب زخم إضافي على صعيد التحديثات لنظام التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وفي ظل مباشرة البلدان بالفعل بتطوير جداول العرض-الاستخدام الرقمية.

ويشكل تقييم الخدمات "المجانية" التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية أحد المجالات التي لم يتطرق إليها هذا الفصل والتي يكاد لا يلاحظها أحد. ويجب أيضاً تكثيف الجهود لقياس هذه الخدمات في إطار العمل على جداول العرض والاستخدام الرقمية، ولكن لا يزال مجتمع الحسابات القومية يمتنع في الوقت الحالي عن تقديم توصيات بهذا الشأن، لذلك لم يتطرق هذا الفصل إلى هذه المسألة. وفي ظل تقدم هذا العمل بخطى ثابتة، سيتضمن هذا الدليل معلومات إضافية.

ولكن لا بد من التأكيد على أن عدم تقييم الخدمات "المجانية" التي تقدمها منصات الوساطة الرقمية لا يعني أن الإيرادات والخدمات التي تقدمها هذه المنصات غير متوفرة أيضاً. فأحدهما لا يتبع الآخر، ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه لا يتم بانتظام تسجيل مدفوعات الخدمات التي تقدمها هذه المنصات في إحصاءات التجارة الدولية الحالية.

المراجع

Hiemstra, L. (2017), “Measuring challenges of the sharing economy: the case of Airbnb,” http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=STD/CSSP/WPNA(2017&9(docLanguage=En. [4]

OECD (2018), “Result of the 2018 WPTGS Stocktaking Questionnaire”, Working Party on International Trade in Goods and Trade in Services Statistics, http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=STD/CSSP/WPTGS) 2018&3(docLanguage=En. [1]

Statistics Netherlands (2016), “Measuring the internet economy in The Netherlands,” https://www.cbs.nl/-/media/_pdf/2016/40/measuring-the-internet-economy.pdf. [2]

UK Office for National Statistics (2017), “The feasibility of measuring the sharing economy: November 2017 progress update,” https://www.ons.gov.uk/economy/economicoutputandproductivity/output/articles/thefeasibility ofmeasuringthesharingeconomy/november2017progressupdate. [3]

ملاحظات

1 كما ذكرنا سابقاً، يحتمل أن تواجه مسوح التجارة في الخدمات صعوبات لتغطية العمليات التي تشمل منصات الوساطة الرقمية غير المقيمة. وبالإضافة إلى ذلك، حتى في حال احتلت منصات الوساطة الرقمية التي تتخذ مقراً لها في الخارج مكانة تجارية مقيمة إلى حد ما، فقد تقدم هذه الكيانات مجرد خدمات محدودة مثل الإعلان، ولا تقوم إذاً (أو لا تستطيع) بالإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بالتجارة بين المستهلكين ومنصة التجارة الرقمية في الخارج.

2 انطلاقاً من فكرة أن منصات الوساطة الرقمية التي تتبادل الخدمات مصنفة في فئة قطاع المنتج الذي يحقق لها معظم الإيرادات أو القيمة المضافة.

http://ec.europa.eu/newsroom/just/item-detail.cfm?item_id=777043

4 مصطلح تسويقي يشير إلى التعليمات التي تهدف إلى تحقيق استجابة فورية. ويشير هذا المصطلح الوارد على الموقع الالكتروني إلى الزر القابل للنقر "شراء" ، "طلب" ، "تسجيل" ، إلخ.

5 اعتمدت هيئة الإحصاء الهولندية نهجاً مماثلاً في إطار مراجعة الحسابات القومية لعام 2015 (Hiemstra، 2017).

6 أشارت الأبحاث التي أجرتها المفوضية الأوروبية إلى أن إجمالي متوسط رسوم العمليات لشركة "إير بي أن بي" بلغ حوالى 15.5 في المائة في عام 2016. والأمر سيان بالنسبة لرسوم العمليات الخاصة بشركة "أوبر" التي بلغت حوالى 20 في المائة.

الملحق (أ) ملخص صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": التحول الرقمي والإحصاءات الإقتصادية

لماذا علينا قياس التحول الرقمي في الإحصاءات الاقتصادية؟

خلّفت التكنولوجيا الرقمية، بمعناها الواسع، أثراً كبيراً على الاقتصاد في السنوات الأخيرة - حيث أدت من جهة إلى تحويل وعرقلة العديد من عمليات وأنشطة الإنتاج، في حين أنها عادت من جهة أخرى بالفائدة على المجتمع ككل.

وبات المستهلكون يشترون أكثر فأكثر السلع والخدمات عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) ويمكنهم الوصول إلى مجموعة من الخدمات المجانية (عادةً) - محركات البحث ومواقع التواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام إلخ، كما أن الشركات قادرة على الاستفادة من الأدوات الرقمية، بما في ذلك البيانات، لتعزيز الإنتاجية والانتشار في أسواق جديدة.

وحصل التغيير بوتيرة سريعة لم يسبق لها مثيل، ومن بعدها أعاد الكثيرون النظر في قدرة أنظمة ومفاهيم المعلومات الإحصائية على مواكبة هذا التغيير.

ومن المنظور المفاهيمي، تكمن الإجابة في توفر نظام الحسابات القومية لعام 2008 - على الأقل في ما يتعلق بإطار محاسبة الناتج المحلي الإجمالي الحالي.(Ahmad and Schreyer، 2016).

ولكن يتضح أيضاً أن بعض جوانب نظام المعلومات الإحصائية، لا سيما في ما يتعلق بتصنيف والمنتجات والتعاملات، لم تتمكن من مجاراة وتيرة التحول الرقمي.

وبالإضافة إلى ذلك، أثيرت تساؤلات بشأن نطاق حدود إنتاج الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، للحصول على الخدمات الجديدة القائمة على الرقمنة والتي تنتجها الأسر لأنفسها.

وعلى الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن الترقيم أدى إلى تفاقم التحديات المتواصلة أمام القياس، ولا سيما في ما يتعلق بتغيرات الأسعار والجودة في الصناعات والمنتجات التي تشهد تغييراً بوتيرة سريعة، إلا أن مقاييس النشاط الاقتصادي والتضخم على نطاق أوسع تخفف من حدة هذه الآثار التي لا يمكنها تفسير التباطؤ الحالي في الإنتاجية (Ahmad, Ribarsky and Reinsdorf, 2017[2]), (Reinsdorf and Schreyer, 2017[3]).

ومع ذلك، فإن عدم القدرة على تحديد الحجم الفعلي للاقتصاد الرقمي - من خلال الإشارة إلى الجهات الفاعلة والمنتجات والعمليات وما إلى ذلك - في الحسابات الأساسية، لا يزال يثير تساؤلات حول العناصر التي يتم تسجيلها أو عدم تسجيلها في إحصاءات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يثير بدوره فرضية سوء القياس على نطاق أوسع.

ويمكن مواجهة هذه التحديات من خلال إنشاء حساب رقمي فرعي يحدد الجهات الفاعلة الرقمية الرئيسية والعمليات في إطار الحسابات القومية.

ما هي التحديات التي يمثلها إنشاء حساب رقمي فرعي؟

رداً على ذلك، شكلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2017 فريقاً استشارياً غير رسمي معني بقياس الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد رقمي (Ahmad and Schreyer، 2016) من أجل تشكيل تصنيفات وأدوات محاسبية جديدة مؤهلة بشكل أفضل لإظهار هذا الواقع الرقمي وتوفير مقاييس تسلط الضوء على حجم التحول الرقمي.

ويهدف هذا الإطار منذ أن تم تصميمه إلى تقديم رؤية شاملة وواسعة النطاق حول الاقتصاد الرقمي التي يمكنها أن تجيب عن العديد من الأسئلة التي يطرحها المحللون وصناع السياسات، ولا سيما تلك الأسئلة التي لا تستطيع أنظمة المعلومات الإحصائية السائدة الإجابة عنها.

وتشير طبيعة هذه الأسئلة متعددة الأبعاد إلى أنه لا يمكن تشكيل إطار العمل بشكل خاص على أساس الجوانب الأحادية الأبعاد مثل الصناعات (المنتجين)، أو المستهلكين (الأسر والصناعات)، أو المنتجات (الرقمية وغير الرقمية) أو العمليات (الرقمية أو غير الرقمية) حيث أن كل نهج بحدّ ذاتها يوفر نظرة جزئية فقط.

وانطلاقاً من ذلك، لا يتوفر موضوع أساسي موحد وواسع النطاق بما فيه الكفاية ليعكس احتياجات السياسة متعددة الأبعاد، ولكنه يتمحور حول مفهوم العمليات الرقمية.

وتوافقت الآراء حول ضرورة تمكّن أي إطار عمل من تحديد العمليات على حدة بناءً على "طبيعتها الرقمية" (على سبيل المثال، العمليات التي تم طلبها رقمياً و/أو تسليمها رقمياً و/أو القائمة على منصات الوساطة الرقمية)، ليس فقط بسبب اختلاف آثارها الاقتصادية بل أيضاً بسبب الطرق المختلفة التي يتم فيها تسجيل العمليات في الحسابات.

ويقدم الشكل التالي لمحة عامة عن إطار مفاهيمي موحد.

الشكل أ-1 إطار مفاهيمي موحد

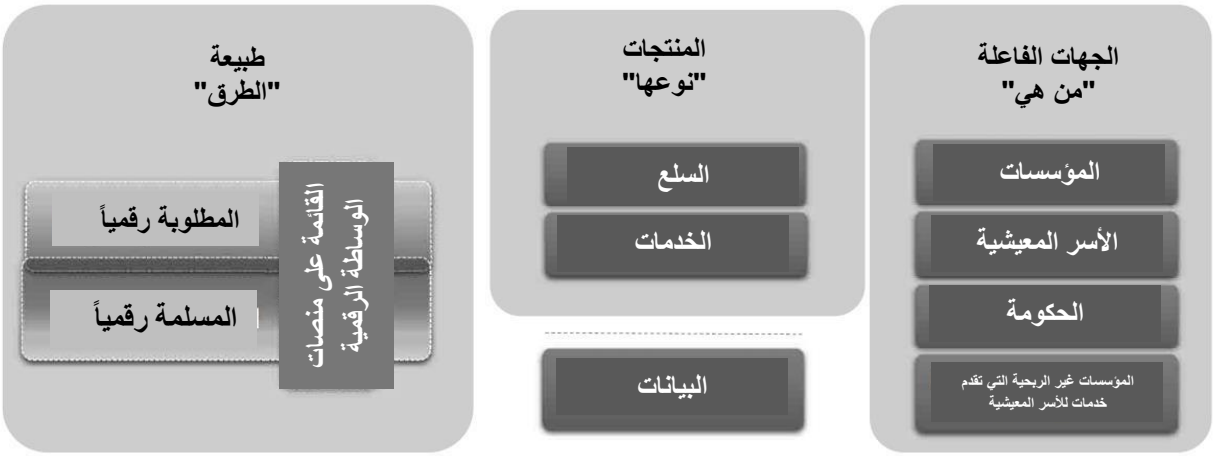

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019)

ولا بد من الإشارة إلى أنه تم تشكيل الإطار للاستفادة من الكتل التي يمكن استخلاصها بسهولة، على الأقل من الناحية النظرية، من مجموعات المعلومات الحالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية الحالية.

ولكن الإطار، كما يظهر العمود الأول من الشكل، ليس محدوداً، فهو يشمل العديد من التعاملات الرقمية غير النقدية التي لا تندرج عادةً في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها قد تخلف آثاراً اقتصادية كبيرة، عند النظر في مقاييس الرفاهية على سبيل المثال.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بوجه خاص إلى مصطلح "البيانات"، راجع العامود الثالث من الشكل أ-1

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الحالية، يتم اعتبار البيانات التي تم استحواذها من دون عملية نقدية "مجانية" ، ولا تبدو بالتالي مجموعة كبيرة من هذه البيانات الواردة في الحسابات كسلعة أو خدمة.

ومع ذلك، ينصب الاهتمام إلى حد كبير على تحويل هذه التدفقات إلى أموال نقدية، وكذلك قيمتها في قواعد البيانات الأساسية (حيث يتم إدراجها في فئة العوامل المساعدة) التي تدعم نماذج أعمالها لفهم كيفية مساهمتها في الإنتاج بشكل أفضل (Ahmad and Van de Ven، 2018)

ويعتمد تفعيل هذه المبادئ لإنشاء حساب رقمي فرعي على جداول العرض والاستخدام الوطنية (التي تندرج أساساً في إطار نظم المعلومات الإحصائية الوطنية الحالية)، والتي توفر معلومات مفصلة عن عملية الإنتاج ومصدر السلع والخدمات المختلفة (العرض) ووجهة هذه السلع والخدمات (الإستخدام) (Mitchell، 2018).

ولا يكتفي الحساب الرقمي الفرعي بذلك بل يطلب تفصيلات دقيقة حول السلع والخدمات بناءً على أسلوب الطلب والتسليم، ويوفر المزيد من المعلومات حول أحد وجوه الرقمنة الأكثر وضوحاً، أي الطلب الالكتروني (التجارة الالكترونية) والتسليم

الالكتروني والعمليات القائمة على المنصة، ويوصي بتقسيم وتجميع المنتجين الأكثر صلة بالاقتصاد الرقمي، مثل منصات الوساطة الرقمية والبائعين الالكترونيين والشركات التي تعتمد على منصات الوساطة.

وبالإضافة إلى ذلك، يميز الإطار، بشكلٍ منفصل، بين العوامل المساعدة الرقمية في كل من الأبعاد الخاصة "بالمنتجين" و"المنتجات".

الإجراءات الدولية لمواصلة تعزيز اعتماد الحساب الرقمي الفرعي

لاقى النموذج المقترح للحصول على معلومات حول الاقتصاد الرقمي في إطار الاقتصاد الكلي، وهو الحساب الرقمي الفرعي، دعماً إيجابياً من جانب فريق الخبراء الاستشاري غير الرسمي المذكور سابقاً، وكذلك فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، ومن المتوقع أن يحصل رسمياً على موافقة الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2019.

وسيُطلب من البلدان البدء بتعبئة النموذج المقترح في بداية عام 2019. ونظراً إلى كون النموذج معقداً ويتطلب معلومات جديدة، بما في ذلك ضرورة تحديد الجهات الفاعلة وأنماط التوريد ("الطرق" في الشكل أ-1)، فمن غير المتوقع أن تتمكن البلدان من تعبئة النموذج بالكامل في هذه المرحلة المبكرة من العملية.

غير أن النموذج يهدف إلى تحفيز التغييرات في المعلومات الإحصائية واستيعابها وكذلك في أنظمة التصنيف التي ستكون مطلوبة على المدى المتوسط.

وانطلاقاً من ذلك، سيتمكن، حتى النهج الجزئي على المدى القصير، من تقديم رؤية جديدة مهمة، إذ أن النموذج يرتكز عمداً على العمل الذي نفذته مسبقاً أو باشرت به البلدان وعلى المجتمع الإحصائي الدولي الذي يهدف إلى تحديد كل من العناصر الرئيسية للإقتصاد الرقمي على حدة.

وبدأت بعض البلدان مسبقاً في تعبئة أجزاء من الحساب الفرعي، ووضعت مؤشرات حول مواضيع مثل التجارة الالكترونية، والصناعات التمكينية الرقمية، واستخدام المستهلك للمنتجات والخدمات الرقمية.

وستحظى تعبئة النموذج الرقمي، والتي تشكل الخطوة الأولى نحو إنشاء حساب فرعي أكثر شمولاً، بدعم من خلال تبادل الممارسات القطرية والمعلومات حول المبادرات المستمرة التي تهدف إلى معالجة جوانب محددة من قياس الاقتصاد الرقمي.

الملحق ب: توصيات الفريق غير الرسمي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعني بالنقاش حول تأثير العولمة على قياس الناتج المحلي الإجمالي.

لا يزال الناتج المحلي الإجمالي يشكل مجموعاً مفيداً، غير أنه يحتاج إلى أن يُقرأ بطريقة مختلفة.

ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي يشكل عنصراً اساسياً لتحليل الإنتاج والإنتاجية. ولكن هناك توتّر بين واقع الإنتاج الحديث حيث أن اليد العاملة ورأس المال غير الملموس والفعلي الذين يتم استخدامهم في عملية الإنتاج موجودين في مختلف أنحاء العالم، وبين قدرتنا على قياس الإنتاج المحلي بطريقة مجدية من الناحية الإقتصادية عندما يمكن أن تنتقل بسرعة الأصول المنقولة مثل رأس المال غير الملموس من بلد إلى آخر.

ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يفسر على أنه الدخل الذي يحققه إقليم معين من خلال استخدام عوامل الإنتاج بما في ذلك الملكية الفكرية.

ولا بد من تفسير مقاييس محركات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنتاجية المحلية بحذر أكثر مما كان عليه في الماضي عندما كانت تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات الأصول غير الملموسة.

فعلى سبيل المثال، قد تؤخذ أصول الملكية الفكرية بعين الاعتبار في بلد واحد، ولكنها قد توفر خدمات رأس المال في مختلف الشركات التابعة في الخارج. ويؤدي هذا الأمر إلى صعوبة قياس وتفسير أحجام عوامل الإنتاج المستخدمة وبالتالي الإنتاجية (راجع أيضاً ما يلي).

وحتى لو تم تفسير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مختلفة، فذلك لا يغني عن طرح السؤال الشائك: في أي بلد يجب تسجيل نشاط معين والإيرادات الناتجة عنه في المقام الأول.

ويُطرح هذا السؤال بوجه خاص في إطار إدارة منتجات الملكية الفكرية (مثل بيع التراخيص) أو الإدارة غير المصنعية للإنتاج المادي على صعيد آخر.

وتُعد الإرشادات الواضحة بشأن الإقامة الإحصائية والملكية الاقتصادية للأصول أمراً بالغ الأهمية حيث أن الخيارات الجيدة البديهية، مثل التخصيص النسبي، وتخصيص القيمة المضافة بالكامل للمقر الرئيسي أو للمنتجين الأصليين للأصول، تؤدي إلى مشاكل أخرى بما في ذلك الفصل (على الرغم من أنها عقبة يمكن تذليلها) بين الضرائب على الدخل التي قد يتم دفعها في بلد ما وبين الدخل الفعلي الذي يتم تسجيله في الحسابات القومية في بلد آخر.

وانطلاقاً من ذلك، ونظراً إلى الخيارات المختلفة المتوفرة، فإن فكرة تخصيص أنشطة "الكيانات ذات الأغراض الخاصة" للبلد الذي اتخذت فيه مقراً رئيسياً لها تلقى نجاحاً إلى حد ما، على الرغم من أنها لن تحل جميع المشاكل (على سبيل المثال مسألة الضرائب) حتى لو تم تنفيذها بالكامل، ولا بد أيضاً من إصدار المزيد من التوجيهات لتعريف وتحديد الكيانات ذات الأغراض الخاصة، وكذلك "المقر الرئيسي" في حال تم اعتماد مثل هذه التوصية.

وتجدر الملاحظة أنه يتم طرح هذا سؤال أيضاً في السياق الوطني، على سبيل المثال عندما يجب تخصيص الاستثمار في البحث والتطوير للكيانات دون الوطنية.

التوصية ب-1

ينبغي التفكير في كيفية تحديد الإقامة الإحصائية للوحدات والنظر في ما إذا كانت المعايير الحالية لا تزال على ذات علاقة.

وعلى صعيد الإنتاج الناجم عن الأصول المنقولة بوجه خاص، مثل الملكية الفكرية ولكن أيضاً بعض الأصول الملموسة، ينبغي وضع معايير وإرشادات عملية أكثر وضوحاً وتوجيهاً لتحديد في أي البلد (أو البلدان الخاصة بالأصول المقسمة) يمكن تصنيف نشاط معين على أنه إنتاج، وتحديد هوية أصحاب الأصول الاقتصاديين، وموعد تسجيل الأنشطة كأدوات محاسبية لا تدخل في نطاق قياس الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب إيجاد تعريف قابل للتنفيذ للملكية الاقتصادية ووضع قوائم بالمعايير لإثبات وجود الإنتاج، مثل اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية، والتخطيط المالي، إلخ.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا الإطار إلى ضرورة ضمان إمكانية تنفيذ أي إرشادات وتوصيات، بما لا يتناقض مع المحاسبة العالمية من خلال معالجة غير متماثلة من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية المختلفة، أو بما لا يتعارض مع التنفيذ الراسخ لإطار عمل نظام الحسابات القومية.

ومن منظور إنتاجي، لا يمكن نظرياً قياس إنتاجية الشركات متعددة الجنسيات بشكل صحيح إلا على صعيد الشركات متعددة الجنسيات أي عبر الحدود الوطنية.

وتتمثل إحدى الخطوات الرامية إلى تصور مفهوم الإنتاج داخل الشركة متعددة الجنسيات، في التأكيد على أن وظيفة الإنتاج التي تؤديها المنشآت متعددة الجنسيات محددة بشكل طبيعي في جميع عملياتها حيثما جرت.

بمعنى آخر، تكمن الطريقة الوحيدة الجيدة لتنظيم عملية الإنتاج ولتحديد دور الأصول المنقولة وغير الملموسة بوجه خاص في إدراج وظيفة إنتاج متكاملة تنتشر عبر الحدود.

في حين أن هذا الأمر لا يساعد في البحث عن مقياس "جيد" للإنتاجية المحلية، إلا أنه يشير إلى أن إنشاء حسابات دولية خاصة "بالشركات متعددة الجنسيات" يُعتبر خطوة مجدية.

التوصية ب-2

إنشاء حسابات خاصة بالشركات متعددة الجنسيات لتتبع الناتج والمدخلات باستمرار - بما في ذلك مدخلات الملكية الفكرية - بشكل متسق، ومن ثم تحديد ملامح عمليات الإنتاج في الشركات متعددة الجنسيات من حيث القيمة الاسمية والحقيقية. ومن شأن حسابات الشركات متعددة الجنسيات أن تكمّل الحسابات القومية التقليدية، وبفضل تصنيفها حسب البلد الذي تنتمي إليه الشركات التابعة لها، أن تقدم أيضاً معلومات إضافية بشأن التأثير المحتمل لإعادة التوطين.

ومن أجل التمكن من التصدي لتأثير العولمة على قياس الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية، وكذلك على أطر الاقتصاد الكلي الأخرى مثل ميزان المدفوعات، يجب تبادل المعلومات والبيانات بين البلدان.

وفي الوقت الذي بات من الصعب فيه تصور مفهوم الإنتاج المحلي وسط عالم تسيطر عليه العولمة، أصبح من الصعب أيضاً إجراء عمليات إحصائية على أساس محلي بحت.

تتمثل الخطوة الأولى في ضمان معالجة العمليات المماثلة في مختلف البلدان بشكل متناسق ومتماسك، فضلاً عن تبادل المعلومات بين مكاتب الإحصاء الوطنية للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الملكية وهياكل الشركات متعددة الجنسيات.

أما الخطوة الثانية، فتتمثل في تصوّر تبادل ومقارنة البيانات الإحصائية المختارة حول المؤسسات المتعددة الجنسيات لتحديد معالم جغرافية الإنتاج بالكامل.

ويجب التأكد من أن تنفيذ التوجيهات الحالية والمستقبلية المحتملة (في ما يتعلق بالكيانات ذات الأغراض الخاصة مثلاً) لا يؤدي إلى عدم تناسق الأنظمة المحاسبية.

وينبغي أيضاً على المحاسبين الوطنيين وصانعي السياسات الضريبية الدولية المشاركة في مناقشة حول مدى انحراف القاعدة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، وكيفية التكامل بين المعلومات الدولية المتبادلة في إطار مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعلومات المتبادلة بين الأجهزة الإحصائية الوطنية.

وبطبيعة الحال، من شأن أي تقدم تم إحرازه في التنسيق الدولي للضرائب بحد ذاتها (كما هو الحال في إطار مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح) أن يساعد الحالة الإحصائية، إذ أن الحوافز المتوفرة لتحويل الأصول لدوافع مالية في المقام الأول ستكون قليلة.

لا يزال تقييم أصول الملكية الفكرية يشكل تحدياً كبيراً.

في ظل تزايد أهمية أصول الملكية الفكرية كمصدر لاستحداث القيمة، تظهر أهمية قياسها في الميزانيات العمومية للبلدان وكمدخلات.

وفي مركز الإنتاج، يتم عادة تقييم منتجات الملكية الفكرية التي يتم إنتاجها للاستهلاك الخاص على أنها مجموع التكاليف، وهي خطوة دقيقة.

ومن الناحية النظرية، يتم تسجيل التغييرات اللاحقة في القيمة على أنها أرباح أو خسائر اقتناء، ولكن لا يتضح مدى تسجيل عمليات إعادة التقييم من الناحية العملية.

وعلى الرغم من أن الآثار السلبية المترتبة على الناتج المحلي الإجمالي محدودة، فقد لا يكون الحال كذلك بالنسبة لقياس الإنتاجية المتعددة العوامل.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا تمّ لاحقاً نقل الأصول إلى شركة تابعة في الخارج، من غير الواضح تماماً كيف يتم تسجيلها في الميزانيات العمومية للبلد المصدر، و (ب) كيف تنخفض قيمة الأصول لاحقًا في البلد المتلقي – أي ما إذا كانت المعايير ذات الصلة (مثل مدة الخدمة المتبقية) تعكس عمرها عند نقطة النقل.

ويمكن أن يؤثر سوء القياس المحتمل في الحالتين على مستوى القطاعات والبلدان ويؤدي إلى تغيّر صافي القيمة.

التوصية ب-3

تحسين طرق تقييم الاستثمار في أصول الملكية الفكرية، أي ناتج نشاط البحث والتطوير، فضلاً عن البحث في طرق معالجة الأصول المنقولة دولياً (مدة الخدمة المتبقية ، المعالجة المتماثلة ...).

تجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بشأن ما يقيسه الناتج المحلي الإجمالي وما لا يقيسه، يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ويجب تعزيز الشفافية في ما يتعلق بالأساليب التي تم استخدامها والمستوى التفصيلي للمعلومات التي تم توفيرها لمجموعات الاقتصاد الكلي.

ويركّز المستخدمون الرئيسيون للناتج المحلي الإجمالي مثل المصارف المركزية بالفعل على مجموعة متنوعة من المؤشرات، ويستخدمون عادة نماذج عديدة للحد من مخاطر الاستجابة فقط لأي مؤشر واحد، ولكنّ تجزئة مجموعات الحسابات القومية إلى فئات إضافية والأوصاف المنهجية الخاصة بالعمليات الدولية على وجه التحديد ستدعم هذه الجهود.

ولا بد أيضاً من تعزيز التواصل بشأن الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الأخرى. ويتعلق هذا الأمر من جهة، بالمفهوم العام للناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياس الإنتاج والإيرادات المرتبطة به، ولكنه ليس مقياس الرفاهية. ومن جهة أخرى، يرتبط الاتصال بشرح القوى المحركة وراء التحركات في الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن أحد الأسباب وراء عدم تحول "القضية الأيرلندية" إلى قضية سياسية كبرى، يُعزى إلى الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني في أيرلندا لتتسم اتصالاتها بالشفافية وتخدم أغراض تربوية.

التوصية ب-4

التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن التفاصيل الإضافية للحسابات القومية الأكثر صلة بالموضوع. وتشمل هذه التفاصيل على وجه التحديد على سبيل المثال لا الحصر:

- تقسيم موحد للحسابات الرئيسية، بما في ذلك حسابات القطاع المؤسسي وجداول العرض والاستخدام، إلى أنشطة المؤسسات المحلية البحتة والمؤسسات التابعة للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والشركات متعددة الجنسيات المحلية. وتهدف هذه العملية إلى تحديد دور الشركات متعددة الجنسيات في الإنتاج المحلي والدخل وفي الحيز المالي، فضلاً عن إمكانية تشكيل مجموعات باستثناء الشركات متعددة الجنسيات،

- تقسيم فائض التشغيل الإجمالي إلى قيمة خدمات رأس المال حسب نوع الأصول. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التجزئة راسخة في الأدبيات الاقتصادية ومعترف بها من الناحية المفاهيمية في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ولكنها مطبقة جزئياً فقط في البلدان. وستسمح محاسبة النمو وسط مجموعة متطورة من مقاييس خدمات رأس المال على سبيل المثال، بقياس حصة نمو الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن أصول الملكية الفكرية، ما سيؤدي إلى نتائج أكثر فعالية إذا كانت مصحوبة بالتقسيمات حسب فئة الشركات المذكورة أعلاه.

التوصية ب-5

تطوير استراتيجيات التواصل بشأن الناتج المحلي الإجمالي ومجموعات الحسابات القومية الأخرى الجديدة (مثل تلك المذكورة أعلاه) و الحالية (مثل صافي الدخل القومي أو الدخل المتاح للأسر المعيشية) على حد سواء.

تكتسي التقلبات أهمية من منظور عملي.

لا يؤدي التقلب بحد ذاته بالضرورة إلى أخطاء في الناتج المحلي الإجمالي، في حال كان يعكس تقلبات في السلسلة الأساسية وبالتالي، نوعاً واحداً من الواقع الاقتصادي.

ولكن يمكن للتقلبات المترافقة مع المراجعات الكبيرة أن تشكل مصدر قلق للمستخدمين، على سبيل المثال، إذا كانت السياسة النقدية تستهدف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مرجعي لأغراض متعددة، بما في ذلك ذات طابع إداري لأن عمليات الإنتاج كانت محددة بوجه رئيسي على الصعيد المحلي ومستقرة نسبياً.

نظرًا لغياب عناصر في الناتج المحلي الإجمالي تؤهله أن يكون العنصر المتغير الوحيد أو الأفضل للقياس، وبما أن الحسابات القومية تقدم عدداً من الخيارات البديلة الملحوظة والتي يحتمل أن تكون أكثر استقراراً، ينبغي النظر في هذه الخيارات البديلة. ويجب أن تتضمن هذه الأخيرة المفاهيم باستثناء انخفاض القيمة نظراً للأهمية المتزايدة التي تكتسيها الأصول التي تنخفض قيمتها بسرعة.

التوصية ب-6

ومن أجل بعض الاستخدامات الإدارية أو التحليلية، مثل تعقب القدرة على تحمّل الدين، يتسم الاستقرار الشامل لمقياس مرجعي بخصائص قيّمة، وقد يكون من الملائم استخدام أو تشكيل مجموعات بديلة مصممة خصيصاً لهذا الغرض - على سبيل المثال "الناتج المحلي الإجمالي الإداري + / الدخل القومي الإجمالي +/ صافي الدخل القومي+". ويجب اشتقاقها من الحسابات القومية القائمة.

الملحق ج. ملخّص صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "قياس التحول الرقمي": قياس خدمات الحوسبة السحابية

لماذا تُعتبر المؤشرات حول الخدمات السحابية ضرورية؟

تعمل التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة أساساً على تغيير الطريقة التي تصل فيها الشركات إلى البرامج والمعدات الحاسوبية وتستخدمها.

وتساهم الخدمات السحابية في تغيير المعادلة التي يتم بموجبها توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يسمح للمؤسسات والأفراد بالوصول إلى "خدمات تكنولوجيا المعلومات عبر الشبكة حسب الطلب".

وتتم معالجة البيانات وتخزينها في مركز بيانات بعيد ذات تصميم معياري مرن وقابل للقياس. ويمكنها أن توفر للمؤسسات ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فرصاً لخفض التكاليف وزيادة المرونة.

وفي حين أن الآثار المترتبة على المؤسسات منتشرة حتماً على نطاق أوسع، على غرار تمكين الوصول إلى أحدث التقنيات على نطاق أوسع من خلال الحد من الحواجز التي تحول دون اعتمادها، يرتكز التأثير الأساسي للانتقال إلى توفير الخدمات السحابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على التدفق النقدي.

ويمكن للمؤسسات الآن بكل بساطة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعالة على أساس "التسديد عند الاستحقاق"، فلا تضطر بذلك إلى تمويل نفقات رأسمالية كبيرة على الخوادم والصيانة وما شابه. وتسمح هذه الخدمة للشركات القائمة بإدارة أموالها بسهولة أكبر، كما أن قابلية توسيع الخدمات السحابية يخفض من احتمال التعرض للمخاطر. أما بالنسبة للمؤسسات الجديدة، فيمكن لهذه الخدمة أن تخفض احتياجات الاستثمار وتدفع بالمزيد من المؤسسات الناشئة إلى الحصول على التمويل.

ونتيجة لهذا التحول، قد تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل وضوحاً في تكاليف إنتاج المؤسسات بينما تصبح في الوقت نفسه ضرورية لأنشطتها الإنتاجية أكثر من أي وقت مضى.

وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يؤدي التحول إلى السحابة إلى انخفاض فعالية السياسات الحالية التي تحفز شراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها.

وينبغي قياس استخدام الخدمات السحابية بحيث يمكن للآثار التي تخلفها على الأداء على مستوى الشركة والإنتاجية الإجمالية أن تؤخذ بعين الاعتبار، وكذلك إدارة احتياجات البنية التحتية (مثل عرض النطاق الترددي) والآثار السياسية الأخرى.

ما هي التحديات المطروحة؟

ارتكزت الأطر الإحصائية، مثل نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات، على المبدأ الذي يقضي بأن الإنتاج مرتبط ارتباطاً وثيقًا بموقع معين.

ومع ذلك، فإن طبيعة الخدمات السحابية تسمح باستخدامها في أي مكان تتوفر فيه خدمة الانترنت الموثوق بها، ويمكن "إنتاجها" من أي مركز أو مجموعة من مراكز البيانات الخاصة بالمورد في أي مكان من العالم.

وحتى عندما تكون بيانات أحد العملاء مخزنة في مركز بيانات معين في موقع محدد، فمن المحتمل أيضاً مضاعفتها (مثل النسخ الاحتياطي) في موقع واحد أو أكثر، في ظل تحديد الشبكة بفاعلية للمكان الذي يمكن الوصول فيه إلى البيانات بناءً على بعض العوامل مثل حركة الشبكة، والحمل على كل مركز بيانات، والصيانة، إلخ.

ويشير هذا الأمر إلى أن تحديد موقع إنتاج أي وحدة معينة من الخدمات السحابية، يحتمل أن يكون مليئاً بالتحديات، إن لم يكن مستحيلاً عملياً. وعلاوة على ذلك، يُعرف أن قياس الخدمات التي يتم تبادلها رقمياً يشكل تحدياً بوجه خاص حتى من دون غموض مكاني.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تخلف طبيعة الخدمات السحابية المتمثلة باستبدال رأس المال، آثاراً ملحوظة على الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي.

تستخدم المؤسسات (وغيرها) بشكل أساسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها التجارية كما تفعل عادة، باستخدامها البرامج والمعدات الحاسوبية لتخزين البيانات ومعالجتها والوصول إليها وتحليلها وما إلى ذلك (على الرغم من أن الحجم والنطاق والأدوات وما إلى ذلك قد تطورت بالتأكيد إلى حد كبير).

ومع ذلك ، فإن طريقة الوصول إليها تتغير باستمرار – بدءاً من نموذج التزويد المحلي وصولاً إلى توفير محطات محلية يتم من خلالها الوصول إلى الخدمات السحابية.

وعلى صعيد الحسابات القومية، يتطلب هذا التحول الانتقال من الاستثمار في الأجهزة مثل مزودي الخدمات إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك الوسيط، الأمر الذي يخفض القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ومن الناحية العملية، يغير هذا التحول بشكل أساسي المعلومات التي تبلغ عنها الشركات في المسوح، وينبغي فهم ما الذي تمّ الإبلاغ عنه كنفقات رأسمالية وجارية، والسبب وراء ذلك.

وتتمثل إحدى العقبات التي تعترضها في غياب منتج معين أو تقسيم منتج فرعي لخدمات سحابية في التصنيف المركزي للمنتجات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوافق دائماً البيانات المصدرية وفئات المنتجات تماماً مع التعريفات الشائعة للحوسبة السحابية. ولذلك، يصعب تقييم تسارع وتيرة استهلاك الخدمات السحابية وكيفية مقارنتها بانخفاض استثمارات الشركات في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وينطوي هذا التحول أيضاً على تركيز استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميزانيات العمومية لعدد صغير نسبياً من موردي الخدمات السحابية، علماً بأن العديد منهم يجرون عملياتهم عالمياً، والتي تتضمن تقديم الخدمات ومراكز البيانات على حد سواء في العديد من البلدان.

ويجب تسجيل عملية تكوين رأس المال بشكل مناسب في الإحصاءات الوطنية، ومراعاة الفوارق الطفيفة، مثل معرفة ما إذا كان مزود الخدمة السحابية يقوم ببناء مزودي الخدمات /مراكز البيانات الخاصة به (استثمار الحساب الخاص) أو يشتريها من أطراف ثالثة تم أخذها بعين الاعتبار.

تعتبر مقاييس تغير الأسعار مهمة أيضاً، فلا يبدو أن معامل امتصاص تضخم الأسعار الحالية مسؤولة دائماً عن التحسينات السريعة في الجودة التي تمت ملاحظتها في الخدمات السحابية.

ومن خلال قوائم الأسعار المحفوظة عبر الإنترنت والبيانات الصحفية الصادرة عن مزودي الخدمات السحابية لإنشاء مؤشر أسعار الخدمات السحابية، تبين أن الأسعار المعدلة وفقاً الجودة تنخفض بسرعة أكبر حتى من الأسعار الإسمية.

ومع ذلك، يطرح هذا النهج تحديات كبيرة، بما في ذلك المجموعة الواسعة من المنتجات المختلفة التي يقدمها كل مورد، ونقص أوزان الإنفاق لهذه المنتجات، والتحسينات المستمرة عادة في الجودة.

ويتمثّل أحد العوامل الأخرى الذي يعرقل هذا التحول في انتشار خدمات الحوسبة السحابية التي يتم توفيرها مجاناً للمستخدمين النهائيين أو اعتماد نموذج "فريميوم" الذي يتم بموجبه توفير الخدمة الأساسية مجاناً، ولكنه يستوجب الدفع مقابل ميزات إضافية تتميز بها الخدمة مثل التخزين الإضافي.

وتنطبق هذه الحالة بوجه خاص على المنتجات التي تستهدف الأفراد بدلاً من الشركات، مثل خدمات البريد الإلكتروني الشخصية. ويحتمل ألا يتم احتساب هذه الخدمات في المقاييس المستندة إلى العمليات وقد تعتبر أيضاً بديلاً عن البرامج المدفوعة.

وتشير مسوح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات إلى عدد المؤسسات التي تستخدم الخدمات السحابية في كل بلد.

ويمكن جمع تفاصيل إضافية عن الخدمات التي تم استخدامها والنتائج المتوقعة من حيث تكاليف الإنتاج والمبيعات والإنتاجية لتوفير المعلومات ذات الصلة بالسياق والسياسة.

ومع ذلك، لا يمكن فهم نطاق الخدمات السحابية وآثارها إلا من خلال إيجاد طرق لقياس أحجام الخدمات السحابية المستخدمة، والمبالغ المدفوعة ومدى استبدال النماذج "التقليدية" لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالخدمات السحابية، إلخ.

لا تُعتبر مسوح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة جيدة لجمع بيانات نقدية موثوقة، مثل الإنفاق على الخدمات السحابية.

ويتماشى هذا النموذج بطبيعة الحال مع عنصر نفقات الأعمال في الإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية. ولكن في ظل غياب فئة الخدمات السحابية المحددة في التصنيف المركزي للمنتجات، فمن المرجح أن تعتمد هذه العروض على فرادى البلدان التي تجمع تفاصيل تجريبية إضافية.

ويحتمل أن يوفر موردو الخدمات السحابية بأنفسهم معلومات ذات صلة أكثر بالموضوع، بما في ذلك معلومات عن السعة المركبة وأحجام الاستخدام وأنواع التطبيقات التي تستخدم الخدمات السحابية (الشكل ج-1).

ومع ذلك، يمكن أن تطرح البيانات من هذه الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات تحديات، ويجب تحديد الاستراتيجيات القابلة للتطبيق التي تخفف الأعباء عليها (عن طريق تجنب قيام العديد من البلدان بتقديم طلبات بيانات منفصلة على سبيل المثال). وتشكل الحساسية التجارية لهذه المعلومات مصدر قلق رئيسي بالنسبة لمزودي الخدمات السحابية.

الشكل ج-1 أعباء الأعمال في مركز البيانات العالمي ونسخ الحوسبة حسب التطبيقات: الأساليب التقليدية مقابل السحابة (2016)

ملاحظة: في مراكز البيانات التقليدية، يتولى مزوّد واحد عبء عمل ونسخة حوسبة واحدة. وفي ظل زيادة قدرة المزوّد على الحوسبة والمحاكاة الافتراضية، تعد أعباء العمل ونسخ الحوسبة المتعددة لكل مزوّد فعلي رائجة في بنية الحوسبة.

المصدر: مؤشر سيسكو السحابي العالمي، 2018

الخيارات المتوفرة لاتخاذ إجراءات دولية

نظراً للدور الواضح الذي تضطلع به الخدمات السحابية باعتبارها تقنية رقمية أساسية، فقد تم تمييزها على حدة في جداول العرض والاستخدام الرقمية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وينبغي على البلدان الآن جمع بيانات منفصلة عن الخدمات السحابية وإثبات جدوى إدراج فئة منفصلة للخدمات السحابية في مراجعة مستقبلية للتصنيف المركزي للمنتجات.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المنظمات، الاستفادة من الأعمال السابقة لوضع تعاريف وتصنيفات متفق عليها دولياً لأنواع الخدمات السحابية للأغراض الإحصائية وتفعيلها في مسوح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات، من أجل الحصول على معلومات إضافية بشأن استخدام مختلف الخدمات السحابية.

كما يمكن التوصل إلى اتفاق مع عدد من أكبر الشركات بشأن تقديم بيانات قياسية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بموجب اتفاق عدم الإفصاح والسرية، والتي يمكن لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجميعها ونشرها لتوفير رؤية شاملة حول سوق الخدمات السحابية.

ونظراً إلى أنه يحتمل أن يعلم موردو الخدمات السحابية إلى حد ما مكان إقامة عملائهم (استناداً إلى عنوان الدفع على سبيل المثال)، فقد يساهم هذا النهج في تسليط الضوء على تدفقات الخدمات السحابية التي يتم تقديمها إلى بلدان مختلفة.

الملحق د-أ- مجموعة الأدوات اللازمة لقياس الاقتصاد الرقمي: ملخّص عن الإعلان الوزاري لمجموعة العشرين لعام 2018

بعد الإعلان الوزاري لعام 2017 الذي شجع البلدان على قياس الاقتصاد الرقمي وتبلوره في الإحصاءات الوطنية بطريقة شاملة ومراجعة الأطر الإحصائية الحالية، أعدت الرئاسة الأرجنتينية لمجموعة العشرين، بالتعاون مع لجنة توجيهية مؤلفة من منظمات دولية بقيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1]، مسودة "مجموعة أدوات مجموعة العشرين لقياس الاقتصاد الرقمي".

تسلط مجموعة الأدوات الضوء على النهج والمؤشرات المنهجية المستخدمة لرصد الاقتصاد الرقمي، وكذلك على الثغرات والتحديات الرئيسية المتعلقة بقياس الاقتصاد الرقمي والتي تتطلب المزيد من الدراسة. ويحتوي هذا الملحق على نسخة مقتضبة من مجموعة الأدوات.

الأهداف والنطاق

تهدف مجموعة الأدوات إلى تقديم تقييم أولي يمكن استخدامه لاقتراح نُهج قياس محتملة تدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة وتشخيص التحديات والفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي، وتحديد القضايا التي يمكن أن تتطرق إليها السياسات العامة، وتوفير توجيهات محتملة للبلدان من أجل تنفيذ أنشطة القياس الموحدة.

مؤشرات ومبادرات لقياس الاقتصاد الرقمي

وعوضاً عن تقديم محتوى جديد، تجمع الوثيقة بين أكثر من 30 مؤشراً ومنهجية رئيسية قائمة أصدرتها المنظمات الدولية الكبرى لرصد وتقييم حجم الاقتصاد الرقمي وانتشاره، ويتمحور حول أربعة مواضيع: (i) البنية التحتية، بما في ذلك الوصول إلى الشبكات المتنقلة والثابتة، وتطوير شبكات الجيل المقبل، وديناميات استيعاب الشركات والأسر المعيشية، (ii) تمكين المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها، واستخدام الانترنت من جانب الأشخاص، والتعليم، والشمول المالي، والتفاعل مع الحكومة، (iii) الابتكار واعتماد التكنولوجيا، بما في ذلك نماذج الأعمال الجديدة القائمة على الرقمنة، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للابتكار، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التقنيات الناشئة من قبل الشركات، (iv) الوظائف والنمو، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بسوق العمل، وتوفير فرص العمل، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقيمة المضافة، والتجارة الدولية، والتجارة الإلكترونية، ونمو الإنتاجية.

وتتضمن مجموعة الأدوات أيضاً دراسات أخرى، ومسوح، ومبادرات رائدة، وجهود مختلفة بذلتها دول مجموعة العشرين والمنظمات الدولية والإقليمية والرامية إلى القياس، لتكملة المقاييس الموحدة واحتمال توسيع نطاق التغطية لتشمل المزيد من البلدان أو مناطق جديدة ضمن البلدان.

الفجوات والتحديات

ومع الإقرار بأن البيانات ليست شاملة تماماً، والتغطية القطرية محدودة، وحسن التوقيت يطرح مشكلة في أغلب الأحيان، والاختلافات في منهجيات ونهج جمع البيانات لا تزال قائمة في مختلف البلدان، تحدد مجموعة الأدوات نوعين من الفجوات: المنهجية والتوافر.

وتتعلق الفجوات المنهجية بما تقيسه المؤشرات الحالية، والطرق التي تعكس فيها الاقتصاد الرقمي وتعالج القضايا، مثل ضرورة تحسين المؤشرات الحالية وتحديد المقاييس الجديدة التي سيتم تطويرها، أو مراجعة مصادر البيانات وطرق الجمع.

- ولا تخلو عملية قياس تدفق البيانات من الصعوبات. ولربما يود أعضاء مجموعة العشرين النظر في إيجاد طرق لتحسين استخدام مجموعات البيانات الحالية القابلة للاستخدام.
- وعلى الرغم من توفر مؤشرات حول المهن والتحصيل العلمي، إلا أن القياس الواسع النطاق للمهارات والقدرات والكفاءات التي من شأنها أن تسمح بإجراء مقارنة بين البلدان غير متوفر.
- يجب تحسين مقاييس استخدام التقنيات الناشئة ومزاياها، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، ودفاتر الأستاذ الموزعة أو معالجة البيانات على أساس علمي من أجل احتساب مدى استخدامها في الصناعات المختلفة وتأثيرها على القيمة المضافة الإجمالية وعلى مستوى الأعمال.
- ينبغي التركيز بشكل أكبر على وضع منهجيات لقياس التجارة القائمة على الرقمنة وإصدار المؤشرات ذات الصلة.

- تطرح عملية جمع إحصاءات التجارة الإلكترونية تحديات منهجية على غرار الاختلافات في تغطية الصناعة والجهات الفاعلة المعنية، ونوع المسح الذي تم استخدامه لجمع البيانات في مختلف البلدان. وتساعد البيانات المتسقة والقابلة للمقارنة حول نمو التجارة الإلكترونية واعتمادها من قبل الأفراد والشركات في جميع الصناعات، على تحديد العقبات التي تعترض التجارة.
- لا تأخذ المؤشرات القائمة في الحسبان دائماً التصنيفات حسب الجنس والعمر من أجل النظر في استخدام التقنيات الجديدة والوظائف أو التمييز المحتمل في كيفية تأثر المجتمع بالرقمنة.
- لا تعكس المؤشرات الحالية دائماً التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتحول الرقمي. ويمكن لهذا النوع من المؤشرات أن يساعد في إنشاء نُهج مستهدفة لتطوير التقنيات الرقمية وتنفيذها.
- ويعد استخدام مصادر البيانات الأكثر تنوعاً مجالاً آخر مليء بالتحديات. فإن عدد المؤشرات التي يتم إصدارها بالاشتراك مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني، محدود، ويكاد يكون وحده مرتبطاً بالبنية التحتية. ويمكن أن يؤدي التفاعل بين الشركات والحكومة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني للنظر في مصادر جديدة للبيانات والأدوات والخيارات البديلة لاستغلال البيانات المتاحة، إلى التأثير إيجابياً على قدرات القياس للبلدان.
- في حين تُستخدم مسوح الأسر المعيشية والشركات في العديد من دول مجموعة العشرين لقياس الإقتصاد الرقمي، لا يزال استخدام السجلات الإدارية محدوداً للغاية.
- وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بمدى التفاوت الإقليمي أو التباين بين البلدان، لا تزال في أغلب الأحيان غير متوفرة في المقاييس الموحدة الرئيسية لاعتماد التكنولوجيات الرقمية من قبل الأسر أو الشركات. وعلى الرغم من أن المسوح تجمع عموماً الرموز الإقليمية، لا يتم عادةً تصنيف المؤشرات وفقاً لهذا البعد في المقارنات الدولية. ولا بد للتعاون بين المنظمات الدولية ودول مجموعة العشرين لإتاحة البيانات الإقليمية، من خلال توفير الأساليب التي تتيح الوصول إلى البيانات الجزئية مثلاً، أن يساعد في إحراز تقدم على هذا الصعيد.
- على الأرجح، لا تعكس المؤشرات الحالية بشكل كافٍ التحول الذي أطلقته الرقمنة والقيمة المضافة للاقتصادات الوطنية ولا سيما في البلدان النامية. نلاحظ صعوبة في الإبلاغ عن معدل نمو الرقمنة في مختلف المؤشرات لتسليط الضوء على تأثير الرقمنة وفقاً لأبعادها المختلفة.

وترتبط فجوات التوفر ارتباطًا وثيقًا بالتنفيذ الفعال. ويحتمل أن تفتقر البلدان إلى القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ المعايير بانتظام أو نشر المعلومات الناتجة عنها علانياً أو بذل الجهود للتأكد من أن البيانات قابلة للمقارنة حتى في المجالات التي تتوفر فيها معايير دولية لتوجيه عملية جمع الإحصاءات.

تفتقر البلدان النامية إلى تغطية واضحة مقارنة بالدول المتقدمة بسبب الاختلافات في القدرات الإحصائية بين البلدان، أو احتياجات المستخدمين وأولويات جمع الإحصاءات. وعلاوة على ذلك، يختلف توقيت البيانات المتاحة إلى حد كبير بين مختلف البلدان بالنسبة للمؤشرات الأساسية.

التدابير التي ينبغي اعتمادها لإجراء التحسينات وجدول الأعمال المستقبلي

يمكن تطوير نُهج جديدة وأكثر مرونة لمراعاة الأولويات والموارد المحددة لبلدان مجموعة العشرين.

ولكي تصبح الأنظمة الإحصائية أكثر مرونة وتلبية للعصر الرقمي الجديد الذي يشهد تطورات بوتيرة سريعة، يمكن لأعضاء مجموعة العشرين: i) تجربة المفاهيم وجمع البيانات ضمن أطر القياس الحالية، ii) استغلال إمكانيات المسح والبيانات الإدارية القائمة، iii) إضافة أسئلة إلى المسوح الحالية، iv) إضافة وحدات خاصة بالموضوع إلى المسوح الحالية بشكل دوري، v) تشكيل مسوح مقتضبة لتلبية الاحتياجات المحددة، vi) تحديد احتياجات السياسة والأولويات للقياس القابل للمقارنة دولياً بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، vii) 7) العمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، لاستغلال الإمكانات التي توفرها البيانات الضخمة من أجل تطوير مؤشرات لقياس الإقتصاد الرقمي.

وتحدد مجموعة الأدوات الإجراءات التي يمكن أن تحيط علماً بالخطة المتعلقة بالقياس لأعضاء مجموعة العشرين في السنوات القليلة المقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار سرعة تغيّر الاقتصاد الرقمي:

1. تعزيز الهياكل الأساسية للبيانات العالية الجودة بشكل شامل وأدوات الجمع لقياس مدى اعتماد التقنيات الرقمية على المستويين الفردي والتجاري، إلى جانب المخاطر والمزايا المرتبطة بها، بما في ذلك جمع البيانات حول الخصائص الرئيسية مثل الجنس والعمر والمهارات والتعليم والمنطقة، فضلاً عن حجم الأعمال وقطاعها وموقعها عند الإقتضاء.
2. العمل على تحسين قياس الاقتصاد الرقمي في أطر الاقتصاد الكلي القائمة من خلال تطوير الحسابات القومية الفرعية مثلاً.
3. تعزيز التواصل والتعاون من دون عقبات بين المنظمات الدولية ودول مجموعة العشرين لتشارك المبادرات الوطنية، والالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات ونشرها، وتحسين إمكانية مقارنة المؤشرات، والحد من الاختلافات في تغطية البيانات وتوقيتها، وسط التركيز أكثر فأكثر على بناء القدرات في البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد النقدية والبشرية على حد سواء.
4. تشجيع التفاعلات بين الحكومة والشركات والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني لتعزيز قاعدة الأدلة واستكمال الإحصاءات الرسمية ، وتحسين تصميم الأطر التي تسهل وتسمح باستخدام البيانات بشكل أفضل في سياقات التجارة فيما بين المؤسسات التجارية (B2B)، وبين قطاعات الأعمال والحكومة (B2G)، وبين الحكومة ومؤسسات الأعمال (G2B).
5. تمكين التعاون بين القطاعين العام والخاص لتخطيط وتنفيذ مسوح المؤسسات حول الابتكار واعتماد التقنيات الرقمية الجديدة، بما في ذلك الجهود المشتركة الرامية إلى تحديد وتوقع الطلب على المهارات والكفاءات.
6. تشجيع شركاء التنمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، على مساعدة البلدان الأقل نمواً في جمع الإحصاءات ذات الصلة اللازمة لتمكين صنع السياسات القائمة على الأدلة في هذا المجال.
7. تعزيز استخدام الأدوات وصيغ البيانات القابلة للتشغيل المتبادل التي تسهل الوصول إلى بيانات القطاع العام ومشاركتها، سعياً إلى دفع الابتكار قدماً وتعزيز شفافية وانفتاح الأنشطة الحكومية.

الملحق هـ- توصيات صادرة عن تقرير وزارة التجارة الأميركية: قياس قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود (2016)

جمع البحث الذي أجرته وزارة التجارة الأميركية حول قياس قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود بين 46 من أصحاب المصلحة الذين وضعوا التوصيات التالية لتحسين توافر وجودة الإحصاءات والتحليل الإقتصادي المتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود والاقتصاد الرقمي الأوسع نطاقاً. ويتوفر التقرير الكامل على الرابط التالي: https://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/measuring_cross_border_data_flows.pdf

- تحسين التغطية الشاملة وجودة الإحصاءات الحكومية حول قطاع الخدمات.
- وضع مصطلحات أو تعاريف موحدة للمفاهيم المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود والتمييز بين بعض المفاهيم، مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد شديد الرقمية، والاقتصاد القائم على الرقمنة، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات
- فهم أفضل لكيفية استخدام المؤسسات لتدفقات البيانات عبر الحدود والقيمة الاقتصادية التي توفرها تدفقات البيانات. ويجب أن تغطي هذه المقاييس الاقتصاد الأميركي بالكامل فضلاً عن قطاعات محددة.
- إعداد إحصاءات اقتصادية كلية محسنة ومتسقة لقياس قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود والاقتصاد الرقمي ، مثل مساهمة تدفقات البيانات والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الرقمي. ويجب أن تغطي هذه المقاييس الاقتصاد الأميركي بالكامل فضلاً عن قطاعات محددة.
- مواصلة الحوار بين الوزارة والقطاع الخاص لتسهيل مشاركة البيانات وربط مجموعات البيانات العامة والخاصة عند الاقتضاء.
- مواصلة الجهود التعاونية التي تبذلها الوزارة والمنظمات الدولية لضمان توفر المقاييس الخاصة بتدفقات البيانات عبر الحدود والاقتصاد الرقمي على نطاق واسع للبلدان في جميع أنحاء العالم.

الملحق (و): المسح التقييمي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي حول قياس التجارة الرقمية

في إطار الجهود الجماعية للتصدي للتحديات التي يطرحها قياس التجارة الرقمية على نطاق أوسع، أجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي عمليتي تقييم رئيسيتين في عام 2017 وعام 2018 بين أعضائهما على التوالي.

وتهدف عملية التقييم إلى جمع آراء البلدان (المكاتب الإحصائية والمصارف المركزية) حول الإطار المفاهيمي والقياسي للتجارة الرقمية الواردة حالياً في الفصل الثاني، فضلاً عن إعداد قائمة كبيرة لممارسات القياس في جميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الرقمية.

تم إعداد المسح الأول وإرساله إلى أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (35) والدول الشريكة الرئيسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمدعوين (10) في أوائل عام 2017.

وتم تقديم النتائج، التي استندت إلى 35 جواباً، في اجتماع عقدته الفرقة العاملة المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات في آذار من العام 2017.

وأرسل صندوق النقد الدولي المسح نفسه في وقت لاحق من ذلك العام إلى مجموعة مختارة مؤلفة من 51 دولة غير عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واستهدف المؤسسات المسؤولة عن تجميع ميزان المدفوعات، والتي أجاب 39 منها على المسح.

وتم عرض النتائج المشتركة، بما في ذلك آراء 74 دولة عموماً، في اجتماع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي في تشرين الأول من العام 2017 (IMF and OECD, 2017) [2]

وأجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي في آن واحد المسح الثاني في مطلع العام 2018 لمجموعة مماثلة من البلدان، وتلقت 38 إجابة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشركاء الرئيسيين و38 إجابة من البلدان التي شملها مسح صندوق النقد الدولي.

وتم عرض النتائج المشتركة لـ 76 دولة في الاجتماع الذي عقدته الفرقة العاملة المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آذار من العام 2018[3].

ووفقًا للخلاصات التي توصل إليها هذا الاجتماع، سيتم جمع الأسئلة الواردة في كل من المسحين في أداة عبر الإنترنت لتبادل الخبرات ورصد التقدم من أجل مواصلة دعم العمل الوطني الذي يهدف إلى إعداد إحصاءات التجارة الرقمية.

المراجع

Ahmad,N. and J.Ribarsky (2018), Towards a Framework for Measuring the Digital Economy. [8]

Ahmad,N., J.Ribarsky and M.Reinsdorf (2017), "Can potential mismeasurement of the digital economy explain the post-crisis slowdown in GDP and productivity growth?", OECD Statistics Working PapersNo 9, https://doi.org/10.1787/a8e751b7-en. [2]

Ahmad,N.and P.Schreyer (2016), "Measuring GDP in a Digitalised Economy", OECD Statistics Working PapersNo. 2016/07, https://doi.org/10.1787/5jlwqd81d09r-en. [1]

Ahmad,N. and P.Van de Ven (2018), Recording and measuring data in the System of National Accounts, http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=SDD/CSSP/WPNA(2018)5&docLanguage=En. [5]

IMF and OECD (2017), "Measuring Digital Trade: Results of OECD/IMF Stocktaking Survey", https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2017/pdf/17-07.pdf. [7]

Mitchell,J. (2018), "A Proposed Framework for Digital Supply-Use Tables", OECD, forthcoming. [6]

OECD (2019), "Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future", https://doi.org/10.1787/9789264311992-en. [4]

Reinsdorf,M. and P.Schreyer (2017), "Measuring Consumer Inflation in a Digital Economy", Paper presented at the 5th IMF statistical forum, https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/2017/05/03/5th-statistical-forum.[3]

ملاحظات

1 أعدت الرئاسة الأرجنتينية لمجموعة العشرين مسودة الوثيقة "مجموعة أدوات مجموعة العشرين لقياس الإقتصاد الرقمي" بدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية.

2 يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول أسئلة المسوح ونتائجها في الوثيقة التي عرضتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي على اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات والتابعة لصندوق النقد الدولي، على الرابط التالي:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2017/pdf/17-07.pdf

3 يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول أسئلة المسوح ونتائجها على الرابط التالي:

http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=STD/CSSP/WPTGS(2018)3&docLanguage=En